إثبات الأبوّة البيولوجية لطفل مولود خارج إطار الزواج: بحث إقرار المحكمة العليا رقم ١٠٥٥ ك/مدني/٢٠٢٣ عند النظرية عزّ الدين بن عبد السلام

بحث جامعي

اِسْمُ الطَّالِبِ :مُحَمَّد فِطْرَة فَنَّانِي

رقم سجل الطالب: ٢٢٠٢٠١١١٠٠٠٥

شعبة الأحوال الشخصية

كلية الشريعة

جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية

مالانج

٢٠٢٦

إثبات الأبوّة البيولوجية لطفل مولود خارج إطار الزواج: بحث إقرار المحكمة العليا رقم ١٠٥٥ ك/مدني/٢٠٢٣ عند النظرية عزّ الدين بن عبد السلام

بحث جامعي

اِسْمُ الطَّالِبِ :مُحَمَّد فِطْرَة فَنَّانِي

رقم سجل الطالب: ٢٢٠٢٠١١١٠٠٠٥

شعبة الأحوال الشخصية

كلية الشريعة

جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية

مالانج

٢٠٢٦

إقرار الطالب

إقرار الطالب

و الله أنا الموقع أدناه، وبياناتي كالتالي:

الاسم الكامل : محمد فطرة فناني

رقم التسجيل :٢٢٠٢٠١١١٠٠٠٥

العنوان : جراجانانان هاملت RT 009 RW 003

قرية موجوبوروجيده، منطقة بونجاه الفرعية، محافظة جريسيك

أقر بأن هذه الرسالة التي حضرتها لتوفير بعض الشروط لنيل درجة الجامعية الأولى في شعبة الأحوال الشخصية/الحكم الإقتصادي الإسلامي، كلية الشريعة بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج تحت عنوان:

إثبات الابوة البيولوجية لطفل مولود خارج إطار الزواج: بحث قرار المحكمة العليا رقم ١٠٥٥ ك/مدني/٢٠٢٣ من آراء عز الدين بن عبد السلام

حضرتها وكتبتها بنفسي وما زورتها من إبداع غيري أو تأليفه الآخر، وإذا ادعى أحد مستقبلاً أنها من تأليفه وتبين أنها فعلاً ليست من بحثي فأنا أتحمل المسؤولية على ذلك، ولن تكون المسؤولية على المشرف أو على كلية الشريعة بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج. هذا، وحررت هذا الإقرار بناء على رغبتي الخاصة ولا يجبرني أحد على ذلك.

مالانج: ٢٠ وفمبر ٢٠٢٥م

توقيع صاحب الإقرار

اسم الطالب: محمد فطرة فناني

رقم التسجيل: ٢٢٠٢٠١١١٠٠٠٥

موافقة المشرفَين

موافقة المشرفَين

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء و المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله. أما بعد.

بعد مراجعة نتائج البحث التي قدمها على:

الطالب : محمد فطرة فناني

رقم التسجيل : ٢٢٠٢٠١١١٠٠٠٥

الموضوع : إثبات الابوة البيولوجية لطفل مولود خارج إطار الزواج: بحث المحكمة العليا رقم ١٠٥٥ ك/مدني/٢٠٢٣ من آراء عز الدين بن عبد السلام

وافق المشرفان على هذه الرسالة لتقديمها إلى مجلس المناقشة.

المشرفة الأولى

الأستاذة الدكتورة الحاجة توتيك حميدة، الماجستير

رقم التوظيف: ١٩٥٩٠٤٢٣١٩٨٦٠٣٢٠٠٣

المشرف الثاني

الدكتور أحمد شمس المعارف، الماجستير

رقم التوظيف: ١٩٨٦٠٥٢٢٢٠٢٣٢١١٠١٦

مالانج، ١٩ نوفمبر ٢٠٢٥

رئيسة شعبة الأحوال الشخصية

إيريك سبتي رحماواتي، الماجستير

رقم التوظيف :١٩٧٥١١٠٨٢٠٠٩٠١٢٠٠٣

دليل للتشاور

KEMENTERIAN AGAMA REPUBLIK INDONESIA
UNIVERSITAS ISLAM NEGERI MAULANA MALIK IBRAHIM MALANG
FAKULTAS SYARIAH
Jl. Gajayana 50 Malang 65144 Telepon (0341) 559399 Faksimili (0341) 559399
Website fakultas: http://syariah.uin-malang.ac.id atau Website Program Studi: http://hk.uin-malang.ac.id

دليل للتشاور

الاسم الطالب : محمد فطرة فتاني

رقم التسجيل : ٢٢٠٢٠١١١٠٠٠٥

قسم : الأحوال الشَّخصِيَّة

المشرف : الأستاذة الدكتورة الحاجة توتيك حُميداه الماجستير و الدكتور أحمد شمس المعارف الماجستير

موضوع الرسالة : إثبات الأبوة البيولوجية لطفل مولود خارج إطار الزواج: مراجعة لقرار المحكمة العليا رقم ١٠٥٥ K/PDT/2023 من منظور مصالحه عز الدين بن عبد السلام.

رقم	يوم / تاريخ	موضوع التشاور	توقيع
١	٨ أغسطس ٢٠٢٥	استشارة حول عنوان الرسالة ومقترحها	
٢	٢٢ أغسطس ٢٠٢٥	استشارة حول المقترح، ومراجعة العنوان، والعديد من محتويات المقترح وتحسينات على نظام الكتابة	
٣	٣٠ أغسطس ٢٠٢٥	إضافة منظور المذهب في قسم التعريف الإجرائي والمراجعات	
٤	٥ سبتمبر ٢٠٢٥	موافقة لجنة التنسيق الإداري على مقترح الرسالة	
٥	٢٧ أكتوبر ٢٠٢٥	استشارة حول الفصلين الأول والثاني، ومضمون صياغة المشكلة	
٦	٥ نوفمبر ٢٠٢٥	تقديم الفصلين الأول والثاني المنقحين	
٧	١٠ نوفمبر ٢٠٢٥	تقديم فصول الرسالة من ١ إلى ٤	
٨	١٧ نوفمبر ٢٠٢٥	مراجعة العديد من أقسام فصول الرسالة من ١ إلى ٤	
٩	١٩ نوفمبر ٢٠٢٥	تقديم فصول الرسالة المنقحة ١-٤	
١٠	٢٠ نوفمبر ٢٠٢٥	وافقت لجنة التنسيق الإدارية على الرسالة	

مالانج: ٢٠ نوفمبر ٢٠٢٥م

رئيس شعبة الأحوال الشَّخصِيَّة

إيريك سَبْتِي رَحْمَاواتي، الماجستير

رقم التوظيف :١٩٧٥١١٠٨٢٠٠٩٠١٢٠٠٣

الاعتماد من طرف لجنة المناقشة

الاعتماد من طرف لجنة المناقشة

أجريت المناقشة على البحث الذي قدمه الطالب: محمد فطرة فناني، رقم السجل للطلبة ٢٢٠٢٠١١١٠٠٠٥ شعبة الأحوال الشّخصيّة، كلية الشريعة جامعة الإسلامية الحكومية مولانا مالك إبراهيم مالانج بالموضوع:

إثبات الأبوّة البيولوجية لطفل مولود خارج إطار الزواج: بحث إقرار المحكمة العليا رقم ١٠٥٥ ك/مدني/٢٠٢٣

عند النظرية عزّ الدين بن عبد السلام

قد دافع الطالب عن هذا البحث أمام لجنة المناقشة، وتقرر قبوله مع القيمة: ٢٧ فبراير ٢٠٢٦ كشرط للحصول على درجة الجامعية الأولى، وتكونت لجنة المناقشة من السادة الأساتذة:

١. االأستاذ الدكتور سوديرمان حسن، المجستير رئيساً

رقم التوظيف ١٩٧٧٠٨٢٢٢٠٠٥٠١١٠٠٣ .التوقيع.....

٢. الدكتور أحمد عز الدين، المجستير مناقشاً

رقم التوظيف ١٩٧٩١٠١٢٢٠٠٨٠١١٠١٠.التوقيع.....

٣. الأستاذة الدكتورة الحاجّة توتيك حامدة، المجستير مشرفةً

رقم التوظيف ١٩٥٩٠٤٢٣١٩٨٦٠٣٢٠٠٣ التوقيع.....

مالانج، ٢٧ فبرا

عميد كلية الشري

الأستاذة الدكتورة الحاجّة ... المجستير

رقم التوظيف :١٩٧١٠٨٢٦١٩٩٨٠٣٢٠٠٢

الشعار

يَآيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوْا رَبَّكُمُ الَّذِيْ خَلَقَكُمْ مِّنْ نَّفْسٍ وَّاحِدَةٍ وَّخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيْرًا وَّنِسَآءً ۚ وَاتَّقُوا اللّٰهَ الَّذِيْ تَسَآءَلُوْنَ بِهٖ وَالْاَرْحَامَ ۗ اِنَّ اللّٰهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيْبًا ۝١

(سورة النساء: ١) [1]

[1] Nu Online, "Surah An Nisa Ayat 1," Accessed April 22, 2025, Https://Quran.Nu.Or.Id/An-Nisa/1.

إرشادات الترجمة الصوتية

في الكتابة العلمية، غالبًا ما يكون استخدام المصطلحات الأجنبية أمرًا لا مفر منه. ووفقًا للمبادئ التوجيهية العامة للإملاء الإندونيسي، تُكتب الكلمات الأجنبية بخط مائل. أما في السياق العربي، فهناك إرشادات خاصة للنقل الصوتي تُطبق دوليًا. يعرض الجدول التالي إرشادات النقل الصوتي كمرجع لكتابة الأوراق العلمية.

يعتمد النقل الصوتي العربي الإندونيسي لكلية الشريعة بجامعة جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج على نموذج مكتبة الكونغرس في الولايات المتحدة.

أندونيسيا	العربية	أندونيسيا	العربية
ṭ	ط	`	أ
ẓ	ظ	b	ب
‘	ع	t	ت
gh	غ	th	ث
f	ف	j	ج
q	ق	ḥ	ح
k	ك	kh	خ
l	ل	d	د
m	م	dh	ذ
n	ن	r	ر
w	و	z	ز
h	ه	s	س
’	ء	sh	ش
y	ي	ṣ	ص
		ḍ	ض

للإشارة إلى صوت حرف علة طويل (المدّ)، يُكتب خط أفقي فوق الحرف، مثل آ، إي، وأو (و، ي، أ). تُنقل حروف العلة المزدوجة في العربية صوتيًا بدمج حرفي "أي" و"أو" مثل "ليّنة" و"لوّامة". الكلمات التي تنتهي بـ "تاء مربوطة" والتي تعمل كصفات أو مضاف إليها تُنقل صوتيًا إلى "أه"، بينما تُنقل الكلمات التي تعمل كمضاف صوتيًا إلى "أت".

كلمة الشكر و التقديم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّ حْمَنِ الرَّحِيْمِ

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، والحمدُ للهِ الذي وفَّقَنا ويسَّرَ لنا كتابةَ هذه الرسالة بعنوان: " إثبات الأبوّة البيولوجية لطفل مولود خارج إطار الزواج: بحث إقرار المحكمة العليا رقم ١٠٥٥ ك/مدني/٢٠٢٣ عند النظرية عزّ الدين بن عبد السلام"، وقد أتمَّها المؤلِّفُ على أكملِ وجهٍ، ونرفعُ صلواتِنا وتحياتِنا إلى مولانا رسولِ اللهِ الذي وهبَنا الأسوةَ الحسنةَ في عيشِ هذه الحياة وفقَ الشريعةِ الإسلامية، ونرجو باتباعهِ أن نكونَ من المؤمنين الذين ينالونَ شفاعتَهُ يومَ القيامة. آمين.

مع كل ما قدموه من تعليم وتوجيه وخدمة، يتقدم المؤلف بجزيل الشكر إلى:

١. الأستاذة الدكتورة الحاجّة إلفي نور ديانا، الحاصل على ماجستير العلوم، رئيس جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية في مالانج.

٢. الأستاذة الدكتورة الحاجّة أمي سمبلة، الحاصلة على ماجستير في الآداب، عميدةً لكلية الشريعة، جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية، مالانج.

٣. السيدة الحاجّة إريك سبتي رحمواتي، الحاصلة على ماجستير في الآداب، رئيسةً لبرنامج دراسة قانون الأسرة الإسلامي، جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية، مالانج.

٤. الأستاذ عبد الحارث، الحاصل على ماجستير في الآداب، مشرفٌ على المؤلف خلال دراسته في برنامج دراسة قانون الأسرة الإسلامي، كلية الشريعة، جامعة مولانا مالك إبراهيم، الإسلامية الحكومية مالانج. يتقدم المؤلف بالشكر الجزيل له على نصائحه وتحفيزه طوال فترة دراسته.

٥. الأستاذة الدكتورة الحاجّة توتيك حميدة، الحاصلة على ماجستير في الآداب، مشرفةً على المؤلف، التي قدمت التوجيه والإرشاد والتحفيز اللازمين لإكمال هذه الرسالة. جزاها الله تعالى خير الجزاء بالبركات والصحة والعافية والعمر المديد.

٦. الأستاذ الدكتور أحمد شمس المعارف، الحاصل على ماجستير في الفلسفة، بصفته المشرف اللغوي للمؤلف، والذي قدم التوجيه والإرشاد والتحفيز اللازمين لإكمال هذه الرسالة. جزاه الله تعالى خير الجزاء بالبركات والصحة والعافية وطول العمر.

٧. جميع المحاضرين في كلية الشريعة، جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية في مالانج، الذين ساهموا في تعليمي خلال المحاضرات. بصدق النية، أدعو الله أن يجعل أعمالهم الصالحة في حسناتي.

٨. الأب كِيَاهِي فتح الرحمن، مرشدي الروحي وقدوتي، ورئيس مدرسة البيت الرضوان الإسلامية الداخلية الطلابية في مالانج، الذي أرشدنا في ضوء العلم والأخلاق، غرس فينا قيم الإخلاص والصبر وحب العلم التي سنحملها معنا طوال حياتنا. جزاه الله كل محنة بالبركات ورزقه من واسع فضله.

٩. أَ غوس محمد مقرّبين، الذي دلّ الكاتب وأرشده ليصبح حافظًا، تقيًا، ذكيًا، وفاضلًا. رحم الله أَ غوس محمد مقرّبين وعائلته وأسكنه فسيح جناته.

١٠. لمهندس السيد أشعيري، والدكتورة السيدة مزملّة، اللذان كان لهما إسهامات جليلة في حياة الكاتب خلال دراسته الجامعية ودراسته في مدرسة بيت رضوان القرآن الكريم الداخلية الإسلامية في مالانج. جزى الله تعالى عنا خير الجزاء، وبارك فيهما في الدنيا والآخرة.

١١. جنّات الكاتب: والديه، الأب محمد زين المعارف والأم نور الكريمة ، اللذان رعياه وعلّماه ووجّهاه وأحبّاه حبًا وصبرًا، ممّا مكّنه من الوصول إلى هذه المكانة. وأخصّ بالشكر جميع أفراد عائلته، الذين لا يسعني ذكرهم جميعًا. شكرًا جزيلًا على دعائكم ودعمكم ومحبتكم. أسأل الله أن يحفظه ويرعاه ويرزقنا جميعًا من نعيمه.

١٢. زملائي الطلاب ورفاقي في مدرسة لوكارثا ساهيتيا، وهم محمد شمسيد ضحى، وإيفان نور رضال أرديان، ومحمد رمضاني باسوليري، ودليان نوفيانتوبا، ومسرورتول أولا، وفرحناس إيمانية براناتا، وهانوم ميلاني أغوستين، وريتنو واهيونينج، ونجوات الملا، وعليفة رايسان نافلة، وريندا تري موليادیوي، وعناية الفوزية الذين أثروا في حياة المؤلف خلال فترة دراسته في جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج، سائلين الله سبحانه وتعالى أن يمنحهم البركات والصحة وأن يوفقهم لتحقيق أهدافهم المرجوة.

١٣. جميع زملائي الطلاب الذين أصبحوا أصدقائي في الدنيا والآخرة خلال دراستي في مدرسة بيت رضوان مالانج الإسلامية الداخلية لطلاب القرآن الكريم، الذين رافقوني في السراء والضراء

وقدموا لي تجارب وألوانًا مختلفة في حياتي. أسأل الله أن يمنّ عليكم بالصحة والعافية، وأن يوفقكم لتحقيق أهدافكم المنشودة.

١٤. جميع زملائي في برنامج الفصل الدولي (ICP)، كلية الشريعة، شعبة الأحوال الشخصية، الذين أثروا حياتي في السراء والضراء. أسأل الله أن يمنّ عليكم بالبركة والصحة، وأن يوفقكم لتحقيق أهدافكم المنشودة.

١٥. عائلة هيئة تحفيظ القرآن الكريم في الجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج، أنصار القرآن، الذين ساهموا في حياة المؤلف بفهمه العميق للقرآن الكريم. نسأل الله تعالى أن يمنّ عليهم بالبركة والصحة، وأن يوفقهم لتحقيق أهدافهم النبيلة المنشودة.

١٦. زملائي/زملائي في IPNU IPPNU Mojopurogede Village PR الذين أثروا حياتي دائمًا بتجارب ودروس متنوعة في المنظمات، أسأل الله أن يمنّ عليكم بالبركة والعافية.

١٧. زملائيPK IPNU IPPNU UIN مولانا مالك إبراهيم مالانغ، وخاصةً شعبة التنظيم، الذين ساهموا في إثراء حياة الكاتب في الفصل الدراسي الأخير. شكرًا لكم على جميع القصص والحب الذي سيُخلّد ذكرى جميلة للكاتب. أتمنى لكم كل التوفيق والنجاح.

مع إتمام هذه الرسالة، نأمل أن تُفيدنا المعرفة التي اكتسبناها خلال دراستنا في الدنيا والآخرة. ولأننا بشرٌ معرضون للخطأ، فإن المؤلف يرحب بالتسامح والنقد والاقتراحات من جميع الأطراف لتحسينات مستقبلية.

مالانج، ١٩ نوفمبر ٢٠٢٥

مؤلِّف

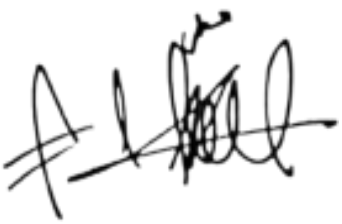

محمد فطرة فناني

رَقْمُ التَّسْجِيلِ : ٢٢٠٢٠١١١٠٠٠٥

قائمة المحتويات

دليل للتشاور iii

الاعتماد من طرف لجنة المناقشة iv

الشعار iv

إرشادات الترجمة الصوتية vi

كلمة الشكر و التقديم viii

قائمة المحتويات xiv

قائمة الجداول xvii

قائمة الملاحق xviii

الفصل الأول ١

المُقَدِّمَةُ ١

أ. **خلفية البحث** ١

ب. **مشكلة البحث** ٤

ج. **حدود المشكلة** ٥

د. **أهداف البحث** ٦

هـ. **فوائد البحث** ٦

و. **تعريفات تشغيلية** ٨

ز. **طريقة عرض البحث** ١١

1. نَوْع البَحث ١١

2. نهج البحث ١٢

3. أَنْوَاع البَيَانات ١٣

4. طريقة جمع المواد القانونية ١٤

5. طريقة معالجة المواد القانونية ١٥

6. طَرِيقَة تَحليل المَوَادِّ القَانُونِيّة ١٦

ح. **دِرَاسَاتٌ سَابِقَةٌ** ١٧

ط. **نِظَامُ البَحْثِ وَتَنْظِيمُ فُصُولِهِ** ٢٨

الفصل الثاني ٣١

مراجعة الأدب ٣١
أ. الإثبات ٣١
1. تعريف الدليل ٣١
2. ترتيبات الأدلة ٣٥
3. مصادر قانون الأدلة ٣٧
ب. الأب البيولوجي ٤٠
1. تعريف الأب البيولوجي ٤٠
2. واجبات الأب البيولوجي ٤٢
ج. الأطفال غير الشرعيين ٤٤
1. تعريف الأطفال غير الشرعيين ٤٤
2. وضع الأطفال المولودين خارج إطار الزواج ٤٧
د. إقرار المحكمة العليا رقم K/Pdt/2023١٠٥٥ ..... ٥١
1. خلفية الإقرار ٥٢
2. القضية وموقف الأطراف في المحكمة ٥٤
3. الحكم ٥٦
هـ. المصلحة عز الدين بن عبد السلام ٥٨
1. تعريف المصلحة ٥٨
2. المصلحة نظر عز الدين بن عبد السلام ٥٩
الفصل الثالث ٦٤
مناقشة البحث ٦٤
أ. بناءُ اعتباراتِ قاضي المحكمةِ العُليا في إقرار المحكمةِ العُليا رقم ١٠٥٥ ك/مدني/٢٠٢٣ ٦٤
1. الاتجاه العام لمفهوم اعتبار القاضي ٦٤
2. مشاكل الأدلة غير المتعلقة بالحمض النووي في قانون الإجراءات المدنية ٦٧
3. تقييم نقدي للتحول من الأدلة التجريبية إلى الأخلاق الاجتماعية ٦٩
4. الاعتبارات القانونية الإيجابية والأهمية المعيارية ٧٠
5. المنطق القانوني للقاضي ٧٣
ب. تحليل المصلحة بناءً على وجهة نظر عز الدين بن عبد السلام بشأن إقرار المحكمة العليا رقم ١٠٥٥ ك/مدني/٢٠٢٣ في سياق حماية حقوق الطفل ٧٥

1. .المنفعة المطالب بها (جلب المصلحة) والمفسدة المحتملة في إقرار المحكمة العليا رقم ٢٠٢٣ K/PDT/١٠٥٥ .....٧٥
2. الأضرار المحتملة (المقاصد) الناجمة عن إقرار المحكمة العليا رقم ٢٠٢٣ K/PDT/١٠٥٥ .....٨١
3. التوفيق بين المصلحة الوطنية والمصلحة الإسلامية في إقرار المحكمة العليا رقم ١٠٥٥ ك/ب/٢٠٢٣ ٨٥
الفصل الرابع ٩٦
الخاتمة ٩٦
أ. الخلاصة ٩٦
ب. التوصيات ٩٧
المراجع ١٠٠
الملاحق ١١١
سيرة الذاتية للباحث ١١٩

قائمة الجداول

الجدول رقم (١) أوجه الشَّبَه والاختلاف م ٢٧

الجدول ٢ المنطق القانوني لقضاة المحكمة ا ٧٤

الجدول ٣ جلب المنفعة في إقرار المحكمة ٨٠

الجدول ٤ المفسدة المحتملة (المفسدة) من ق ٨٥

قائمة الملاحق

إقرار المحكمة العليا رقم ١٠٥٥/ك/مدني/٢٠٣٣ ..... ١١١

ABSTRAK

Muhammad Fithrah Fanani, 220201110005, 2025. "**Pembuktian Ayah Biologis Anak Luar Kawin : Kajian Putusan Mahkamah Agung No. 1055 K/Pdt/2023 Perspektif *Maslahah* Izzuddin Bin Abd Al-Salam**". Skripsi, Program Studi Hukum Keluarga Islam, UIN Maulana Malik Ibrahim Malang.

Dosen Pembimbing: Prof. Dr. Hj. Tutik Hamidah, M.Ag. dan Dr. A. Samsul Ma'arif, S.Pd., M.Pd.

Kata kunci: ***Pembuktian, Ayah Biologis, Anak Luar Kawin, Putusan Mahkamah Agung No.1055 K//Pdt/2023, Maslahah Izzuddin bin Abd Al-Salam.***

Putusan Mahkamah Agung No. 1055 K/Pdt/2023 menetapkan adanya hubungan keperdataan antara anak luar kawin dan ayah biologis tanpa menggunakan tes DNA, melainkan melalui pembuktian tidak langsung berupa komunikasi digital, kesaksian, serta pengakuan sosial. Pendekatan ini memunculkan perdebatan karena selama ini tes DNA dipandang sebagai bukti ilmiah paling kuat dalam perkara penetapan ayah biologis, sebagaimana tercermin dalam Putusan Mahkamah Konstitusi No. 46/PUU-VIII/2010. Namun, karena akses, serta penolakan dari pihak terkait sering kali menghambat pemenuhan hak-hak anak luar kawin, sehingga alternatif pembuktian menjadi relevan. Putusan Mahkamah Agung tersebut menunjukkan pergeseran paradigma pembuktian ke arah pengakuan bukti non-DNA demi prinsip kepentingan terbaik bagi anak. Oleh karena itu, penelitian ini penting untuk mengkaji konstruksi pertimbangan hakim dalam putusan tersebut serta menilai validitas pembuktian non-DNA menggunakan perspektif *maslahah* Izzuddin bin Abd al-Salam, guna melihat sejauh mana pendekatan tersebut sejalan dengan keadilan substantif dan perlindungan hak-hak anak dalam sistem hukum nasional.

Penelitian ini termasuk dalam jenis penelitian hukum normatif yang merupakan proses untuk menganalisis suatu aturan hukum, prinsip-prinsip hukum, atau doktrin-doktrin guna menjawab isu hukum yang dihadapi. Penelitian ini menggunakan dua pendekatan, yaitu: 1) Pendekatan Kasus (*Case Approach*) untuk mengkaji dan menganalisis Putusan Mahkamah Agung No. 1055 K/Pdt/2023 sebagai objek utama penelitian, khususnya terkait konstruksi pembuktian anak luar kawin tanpa tes DNA; dan 2) Pendekatan Konseptual (*Conceptual Approach*) yang menggunakan teori *maslahah* Izzuddin bin Abd al-Salam sebagai kerangka analisis dalam menilai relevansi dan keabsahan pembuktian non-DNA tersebut. Melalui kedua pendekatan ini, penelitian menelaah dasar pertimbangan hakim serta menilai apakah bentuk pembuktian yang digunakan dalam putusan tersebut telah sejalan dengan prinsip kemaslahatan.

Penelitian ini menganalisis implikasi Putusan Mahkamah Agung Nomor 1055/K/Pdt/2023 melalui pendekatan kasus dan analisis maslahah dalam perspektif Izzuddin bin Abd al-Salam, dengan menyoroti relasi antara kemaslahatan yang dibangun oleh hukum negara dan batasan normatif syariat Islam. Hasil kajian menunjukkan bahwa meskipun putusan tersebut dimaksudkan untuk memberikan

perlindungan kepada anak melalui pembebanan tanggung jawab kerugian atau restitusi kepada ayah biologis, pendekatan tersebut tetap menyimpan potensi mafsadah apabila dipahami secara luas sebagai bentuk legitimasi hubungan nasab. Dalam perspektif maslahah Izzuddin bin Abd al-Salam, kemaslahatan tidak dapat diterima apabila menimbulkan kerusakan yang lebih besar terhadap prinsip-prinsip dasar syariat, khususnya dalam menjaga ketertiban nasab, perwalian, dan sistem hukum keluarga Islam. Oleh karena itu, kemanfaatan yang dihasilkan oleh putusan tersebut hanya dapat diterima secara terbatas pada aspek tanggung jawab sosial dan finansial ayah biologis terhadap anak, tanpa memperluas maknanya ke dalam wilayah nasab syar'i. Dengan demikian, penelitian ini menegaskan bahwa perlindungan anak lebih tepat ditempatkan dalam kerangka restitusi dan pertanggungjawaban kerugian, bukan dalam bentuk pengakuan hubungan yang berpotensi menimbulkan kerancuan normatif antara hukum negara dan hukum Islam.

ABSTRACT

Muhammad Fithrah Fanani, 220201110005, 2025. **"Proving Biological Paternity of an Illegitimate Child: A Study of Supreme Court Decision No. 1055 K/Pdt/2023 from the Perspective of Maslahah Izzuddin Bin Abd Al-Salam."** Thesis, Islamic Family Law Study Program, UIN Maulana Malik Ibrahim Malang.

Supervisor: Prof. Dr. Hj. Tutik Hamidah, M.Ag.and Dr. A. Samsul Ma'arif, S.Pd., M.Pd.

Keywords: ***Evidence, Biological Father, Illegitimate Child, Supreme Court Decision No.1055 K//Pdt/2023, Maslahah Izzuddin bin Abd Al-Salam.***

Supreme Court Decision No. 1055 K/Pdt/2023 established a civil relationship between an illegitimate child and its biological father without the use of DNA testing, but rather through indirect evidence in the form of digital communications, testimonies, and social recognition. This approach has sparked debate because DNA testing has long been considered the strongest scientific evidence in cases of establishing biological paternity, as reflected in Constitutional Court Decision No. 46/PUU-VIII/2010. However, limited costs, access, and resistance from relevant parties often hinder the fulfillment of the rights of illegitimate children, making alternative forms of evidence relevant. This Supreme Court decision demonstrates a shift in the evidentiary paradigm toward recognizing non-DNA evidence in favor of the principle of the child's best interests. Therefore, this research is crucial to examine the construction of the judge's considerations in this decision and to assess the validity of non-DNA evidence using the perspective of Izzuddin bin Abd al-Salam's maslahah (the principle of maslahah), to determine the extent to which this approach aligns with substantive justice and the protection of children's rights in the national legal system.

This research falls under the category of normative legal research, which is the process of analyzing legal rules, legal principles, or doctrines to address the legal issues at hand. This research utilizes two approaches: 1) a case approach to examine and analyze Supreme Court Decision No. 1055 K/Pdt/2023 as the primary research object, specifically regarding the construction of evidence for illegitimate children without DNA testing; and 2) a conceptual approach, which utilizes Izzuddin bin Abd al-Salam's maslahah theory as an analytical framework to assess the relevance and validity of non-DNA evidence. Through these two approaches, the research examines the judge's reasoning and assesses whether the forms of evidence used in the decision align with the principle of maslahah.

This study analyzes the implications of Supreme Court Decision Number 1055/K/Pdt/2023 through a case approach and maslahah analysis from the perspective of Izzuddin bin Abd al-Salam, by highlighting the relationship between maslahah established by state law and the normative boundaries of Islamic law. The

results of the study indicate that although the decision is intended to provide protection to children by imposing responsibility for losses or restitution on the biological father, this approach still has the potential for mafsadah if understood broadly as a form of legitimizing lineage relations. From the perspective of maslahah Izzuddin bin Abd al-Salam, maslahah cannot be accepted if it causes greater damage to the basic principles of sharia, especially in maintaining orderly lineage, guardianship, and the Islamic family law system. Therefore, the benefits generated by the decision can only be accepted limitedly within the aspects of the biological father's social and financial responsibility towards the child, without expanding its meaning into the realm of sharia lineage. Thus, this study confirms that child protection is more appropriately placed within the framework of restitution and liability for losses, rather than in the form of recognition of relationships that have the potential to cause normative confusion between state law and Islamic law.

ملخص البحث

محمد فطرة فناني، ٢٢٠٢٠١١١٠٠٠٥، ٢٠٢٥. " **إثبات الأبوّة البيولوجية لطفل مولود خارج إطار الزواج: بحث إقرار المحكمة العليا رقم ١٠٥٥ ك/مدني/٢٠٢٣ عند النظرية عزّ الدين بن عبد السلام**". بحث تخرّج، برنامج دراسات الأسرة الإسلامية، جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج.

المشرفَين: الأستاذة الدكتورة الحاجة توتيك حميدة، الماجستير و الدكتور أحمد شمس المعارف، الماجستير

الكلمات المفتاحية: دليل، الأب البيولوجي، الطفل غير الشرعي، إقرار المحكمة العليا رقم ١٠٥٥ ك//بدت/٢٠٢٣، مصلحة عز الدين بن عبد السلام.

أثبت إقرار المحكمةِ العُليا رقم ١٠٥٥/ك/مَدَنِي/٢٠٢٣ وجودَ علاقةٍ مدنيةٍ بين الطفلِ غيرِ الشرعي ووالدهِ البيولوجي دونَ استخدامِ اختبارِ الحمضِ النووي، بل من خلال أدلّةٍ غيرِ مباشرة تتمثّل في الاتصالاتِ الرقميةِ والشهاداتِ والاعترافِ الاجتماعي. وقد أثار هذا النهجُ جدلًا واسعًا لأنَّ اختبارَ الحمض النووي يُعَدّ منذ زمنٍ طويلٍ أقوى دليلٍ علميٍّ في قضايا إثباتِ الأبوةِ البيولوجية، كما يتّضح في إقرار المحكمةِ الدستورية رقم ٤٦/قانون–PUU–الثامن/٢٠١٠. ومع ذلك، فإنَّ القيودَ المتعلّقة بالتكلفةِ وإمكانيةِ الوصولِ وممانعةِ الأطرافِ المعنيّة غالبًا ما تُعطّل تحقيقَ حقوقِ الأطفالِ المولودين خارج إطار الزواج، مما يجعل أشكالَ الأدلةِ البديلة ذاتَ صلةٍ عملية. ويُظهر إقرار المحكمةِ العُليا تحوّلًا في نموذجِ الإثبات نحو الاعترافِ بالأدلةِ غيرِ المعتمدةِ على الحمضِ النووي، بما يخدم مصلحةَ الطفلِ الفضلى. وبناءً على ذلك، تكتسب هذه الدراسة أهميّتها من فحصِ بناءِ اعتباراتِ القاضي في الإقرار، وتقييمِ صلاحيةِ الأدلةِ غيرِ القائمةِ على الحمضِ النووي من خلال منظورِ مصلحةِ عزّ الدين بن عبد السلام، لمعرفةِ مدى توافقِ هذا النهج مع العدالةِ الموضوعيةِ وحمايةِ حقوقِ الأطفال في النظامِ القانوني الوطني.

يندرج هذا البحث ضمن نوع البحث القانوني المعياري، وهو عملية تحليل قاعدة قانونية أو مبادئ قانونية أو عقائد للإجابة على القضايا القانونية التي تواجهها. يستخدم هذا البحث منهجين، هما: ١) نهج الحالة لمراجعة وتحليل إقرار المحكمة العليا رقم ١٠٥٥ K / Pdt / 2023 كهدف رئيسي للبحث، وخاصة فيما يتعلق ببناء أدلة الأطفال غير الشرعيين دون اختبار الحمض النووي؛ و٢) النهج المفاهيمي الذي يستخدم نظرية المصلحة لعز الدين بن عبد السلام كإطار تحليلي في تقييم مدى ملاءمة وصلاحية الأدلة غير المتعلقة بالحمض النووي. ومن خلال هذين النهجين، يدرس البحث أساس اعتبارات القاضي ويقيم ما إذا كان شكل الأدلة المستخدمة في الإقرار يتماشى مع مبدأ المصلحة.

تحلل هذه الدراسة آثار إقرار المحكمة العليا رقم ١٠٥٥/ك/بت/٢٠٢٣ من خلال دراسة حالة وتحليل المصالحة من منظور عز الدين بن عبد السلام، مُسلطةً الضوء على العلاقة بين المصالحة التي أقرها قانون الدولة والحدود المعيارية للشريعة الإسلامية. تُشير نتائج الدراسة إلى أنه على الرغم من أن الإقرار يهدف إلى حماية الأطفال بتحميل الأب البيولوجي مسؤولية الخسائر أو التعويض، إلا أن هذا النهج لا يزال ينطوي على إمكانية المفسدة إذا فُهم على نطاق واسع كشكل من أشكال إضفاء الشرعية على علاقات النسب. من منظور المصالحة لعز الدين بن عبد السلام، لا يُمكن قبول المصالحة إذا ألحقت ضررًا كبيرًا بالمبادئ الأساسية للشريعة، لا سيما في الحفاظ على النسب والولاية ونظام قانون الأسرة الإسلامي. لذلك، لا يُمكن قبول الفوائد المترتبة على الإقرار إلا في حدود مسؤولية الأب البيولوجي الاجتماعية والمالية تجاه الطفل، دون توسيع نطاق معناه ليشمل مجال النسب الشرعي. وبالتالي، تؤكد هذه الدراسة أن حماية الطفل توضع بشكل أكثر ملاءمة ضمن إطار التعويض والمسؤولية عن الخسائر، بدلاً من وضعها في شكل الاعتراف بالعلاقات التي قد تسبب التباساً معيارياً بين قانون الدولة والشريعة الإسلامية.

الفصل الأول

المُقَدِّمَةُ

أ. خلفية البحث

يُمثل إقرار المحكمة العليا لجمهورية إندونيسيا رقم ١٠٥٥ K/Pdt/2023 إنجازًا قانونيًا هامًا في سياق إثبات العلاقة القانونية بين الأطفال غير الشرعيين وآبائهم البيولوجيين. في هذا الإقرار، تجاهلت المحكمة العليا اختبار الحمض النووي كدليل، واعترفت بدلاً من ذلك بالعلاقات المدنية القائمة على أدلة ظرفية، مثل الاتصالات الرقمية، والاعتراف الاجتماعي، ووقائع الحياة المشتركة بين الطفل والأب.[2] وقد أثار هذا النهج جدلًا في القانون المدني، وتحديدًا اجتهاد القضاة في إثبات صحة الأدلة غير المرتبطة بالحمض النووي واعتبارها صالحة في إثبات العلاقات المدنية

حتى الآن، تميل العقيدة والممارسة القانونية في إندونيسيا إلى اعتبار اختبار الحمض النووي هو الشكل الرئيسي أو حتى الوحيد للأدلة العلمية الصحيحة في القضايا المدنية الخاصة بالأطفال غير المتزوجين.[3] ويعزز هذا الأمر إقرار المحكمة الدستورية رقم ٤٦/-PUU VIII/2010 الذي ينص على أن الطفل غير المتزوج تربطه علاقة مدنية بأبيه البيولوجي إذا

[2] Marshanda Niquita Wuwungan, Deasy Soeikromo, And Djefry Welly Lumintang, "Analisis Hukum Putusan Kasasi Mahkamah Agung Terkait Penetapan Ayah Biologis Atas Anak Yang Lahir Di Luar Pernikahan Yang Sah (Studi Kasus Putusan Nomor: 1055 K/Pdt/2023)," *Lex Administratum* 12, No. 5 (2024), Https://Ejournal.Unsrat.Ac.Id/Index.Php/Administratum/Article/View/57945.

[3] Eunike Loist Hutasoit Et Al., "Perlindungan Hukum Bagi Anak Luar Nikah Di Indonesia; Studi Komparasi Putusan Mahkamah Konstitusi Nomor 46/Puu-Viii/2010 Dan Hukum Islam," *Jurisprudensi: Jurnal Ilmu Syariah, Perundang-Undangan Dan Ekonomi Islam* 16, No. 2 (2024): 420–37, Https://Journal.Iainlangsa.Ac.Id/Index.Php/Jurisprudensi/Article/View/8938.

أمكن إثباتها علميًا و/أو أدلة أخرى وفقًا للقانون. ومع ذلك، فإن عبارة "علميًا" غالبًا ما يتم تضييق نطاقها لتعني فقط اختبارات الحمض النووي، دون فتح المجال لأدلة أخرى يمكن أن تكون أكثر تيسيرًا وتتوافق مع الواقع الاجتماعي. [4]

وحتى الآن، تميل العقيدة والممارسة القانونية في إندونيسيا إلى وضع اختبار الحمض النووي باعتباره الشكل الرئيسي أو حتى الوحيد للأدلة العلمية الصحيحة في القضايا المدنية للأطفال خارج إطار الزواج. ويعزز هذا الأمر إقرار المحكمة الدستورية رقم ٤٦/-PUUU VIII/2010 الذي ينص على أن الطفل غير المتزوج له علاقة مدنية بأبيه البيولوجي إذا أمكن إثبات ذلك علميًا و/أو أدلة أخرى وفقًا للقانون. .[5] ومع ذلك، فإن عبارة ''علميًا'' غالبًا ما يتم تضييق نطاقها لتعني فقط اختبارات الحمض النووي، دون فتح المجال لأدلة أخرى يمكن أن تكون أكثر تيسيرًا وتوافقًا مع الواقع الاجتماعي.

في الواقع، ليس من السهل على معظم الناس الحصول على اختبار الحمض النووي. فارتفاع التكاليف، ومحدودية المرافق، ورفض الوالدين أو عدم قبولهم للحقيقة غالبًا ما تُشكل عقبات. وهذا قد يضر بشكل غير مباشر بحقوق الأطفال غير الشرعيين، لا سيما في جوانب الحماية القانونية، والتعرف على الهوية، والحضانة، والميراث. [6] لذلك، ثمة حاجة إلى أشكال إثبات بديلة تبقى صالحة قانونيًا، وتستجيب أيضًا للظروف الاجتماعية المتطورة. إن جرأة

[4] Indah Nur Utami, "Implementasi Pembuktian Asal-Usul Anak Luar Kawinberdasarkan Ilmu Pengetahuan Dan Teknologi Dalamputusan Mahkamah Konstitusinomor 46/Puu-Viii/2010," *Novum: Jurnal Hukum* 1, No. 4 (2014): 78–93.

[5] Eunike Loist Hutasoit Et Al., "Perlindungan Hukum Bagi Anak Luar Nikah Di Indonesia; Studi Komparasi Putusan Mahkamah Konstitusi Nomor 46/Puu-Viii/2010 Dan Hukum Islam," *Jurisprudensi: Jurnal Ilmu Syariah, Perundang-Undangan Dan Ekonomi Islam* 16, No. 2 (2024): 420–37, Https://Journal.Iainlangsa.Ac.Id/Index.Php/Jurisprudensi/Article/View/8938.

[6] Hariyanto, "Biaya Tes Dna Sangat Mahal, Bikin Keuangan Enggak Sehat," Ajaib.Co.Ic, October 2024, Https://Ajaib.Co.Id/Biaya-Tes-Dna-Sangat-Mahal-Bikin-Keuangan-Enggak-Sehat/.

المحكمة العليا في تمهيد الطريق للأدلة غير المرتبطة بالحمض النووي تُعدّ نقطةً حاسمةً تتطلب مزيدًا من البحث. ومع ذلك، فإن الجانب المثير للجدل هو إقرار القاضي بقبول التماس المدعي دون تقديم أدلة أو اختبار حمض نووي للمدعى عليه أولًا، والاعتماد كليًا على الأدلة التي قدمها المدعي، مثل شهادة الشهود وعلاقته بالأب البيولوجي، رزقي أديتيا. ويُعتبر اختبار الحمض النووي من أقوى أشكال الأدلة وأكثرها موضوعيةً في تحديد العلاقة البيولوجية بين الطفل ووالديه.

في مداولاتها، رفضت المحكمة العليا استئناف المدعى عليه وأيدت إقرار المحكمة السابقة. وفي حكمها، ذكرت المحكمة العليا أنه على الرغم من عدم وجود اختبار الحمض النووي، فإن الأدلة الأخرى المقدمة كانت كافية لإقناع هيئة القضاة بعلاقة الأبوة بين المدعى عليه والطفل المعني. .[7] وهذا يُشير إلى تحول في نهج الأدلة في قضايا مماثلة، حيث لم يعد القضاة يعتمدون فقط على الأدلة البيولوجية، بل يأخذون أيضًا في الاعتبار الأدلة الاجتماعية والنفسية والبيئية.[8]

يُعد هذا الحكم بالغ الأهمية في سياق حماية حقوق الأطفال غير الشرعيين. يبدو أن المحكمة تنظر في جانب أوسع من العدالة، مع إعطاء الأولوية لمبدأ مصلحة الطفل الفضلى. [9] بمعنى آخر، لا يشترط دائمًا أن يستند الاعتراف بالأطفال غير الشرعيين إلى الأدلة العلمية

[7] Ruth Meliana, "6 Fakta Rezky Aditya Tes Dna, Benar Ayah Kandung Anak Wenny Ariani?," 2024, Https://Www.Suara.Com/Lifestyle/2024/11/24/163533/6-Fakta-Rezky-Aditya-Tes-Dna-Benar-Ayah-Kandung-Anak-Wenny-Ariani?Page=All.
[8] Hutasoit Et Al., "Perlindungan Hukum Bagi Anak Luar Nikah Di Indonesia; Studi Komparasi Putusan Mahkamah Konstitusi Nomor 46/Puu-Viii/2010 Dan Hukum Islam."
[9] Solehati Nofitasari, "Sistem Pemidanaan Dalam Memberikan Perlindungan Bagi Anak Sebagai Pelaku Tindak Pidana," *Fairness And Justice: Jurnal Ilmiah Ilmu Hukum* 14, No. 2 (2016): 183–219.

فقط، بل يمكن أيضًا تناوله من خلال نهج فقهي يأخذ في الاعتبار المصلحة (رفاهية الطفل، الذي سيتضرر وضعه القانوني بشكل كبير إذا لم يتم الاعتراف به).

في سياق الشريعة الإسلامية، لا تتعلق مسألة الإثبات بصحة الإجراءات فحسب، بل تتعلق أيضًا بالتوافق مع قيم المصلحة. وهنا تبرز أهمية فكر عز الدين بن عبد السلام. ففي عمله الضخم، "قواعد الأحكام في مصالح الأنام"، أكد عز الدين بن عبد السلام أن جميع أحكام الشريعة الإسلامية تهدف إلى تحقيق رفاهية البشرية، ولا سيما في حماية الحياة والنسل والعرض. .[10] سيُستخدم النظرية المصلحة هذا لتقييم ما إذا كانت الأدلة، دون فحص الحمض النووي، تُلبي حقًا مبادئ حماية الطفل العادلة والإنسانية والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتتوافق مع قيمها.

لذلك، تُعدّ هذه الدراسة مهمةً لفحص إثبات الأبوة البيولوجية للأطفال غير الشرعيين في إقرار المحكمة العليا رقم ١٠٥٥ K/Pdt/2023، وتقييم هذا النهج من خلال النظرية المصلحة عز الدين بن عبد السلام، وذلك للمساهمة في تطوير نظام قانوني وطني تقدمي وعادل.

ب. مشكلة البحث

فيما يتعلق بإقرار المحكمة العليا رقم. ١٠٥٥ K/PDT/2023 على النحو التالي:

[10] Irzak Yuliardy Nugroho And Tutik Hamidah, "Konsep *Maslahah* Perspektif Izzudin Ibn Abd. Salam: Telaah Dalam Kitab Qawa'id Al-Ahkam Fi Masalih Al-Anam," *Ulumuna: Jurnal Studi Keislaman* 7, No. 2 (2021): 262–77.

١. كيف يكون بناء نظر قاضي المحكمة العليا في إقرار المحكمة العليا رقم ١٠٥٥ K/PDT/2023؟

٢. كيف يتم تحليل المصلحة بناء على النظرية عز الدين بن عبد السلام تجاه إقرار المحكمة العليا رقم. ١٠٥٥ K/PDT/2023 في سياق حماية حقوق الطفل؟

ج. حدود المشكلة

هناك العديد من القيود الإشكالية في هذا البحث. تركز قيود موضوع البحث على إقرار المحكمة العليا رقم ١٠٥٥ K/Pdt/2023 باعتباره الموضوع الرئيسي للدراسة. ولا تُستخدم الإقرارات الأخرى إلا بقدر محدود كمادة مقارنة لتعزيز التحليل. ينصبّ تركيز التحليل على بناء اعتبارات القاضي في إثبات الأبوة البيولوجية دون استخدام اختبارات الحمض النووي، والتي تشمل جوانب الجدوى والوزن وكفاية الأدلة غير المتعلقة بالحمض النووي المستخدمة في الإقرار.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن القصور النظري في هذه الدراسة يقتصر على استخدام مفهوم الملاءمة وفقًا لعز الدين بن عبد السلام كإطار تحليلي رئيسي. ولا تتوسع الدراسة في مناقشة نظرية المقاصد أو مناهج المباحثة عند علماء آخرين، بحيث يبقى التحليل مركزًا ومتعمقًا على النظرية الذي هو محور هذا البحث.

د. أهداف البحث

إنّ أهداف هذا البحث المتعلّقة بالمناقشة تعتمد على ما ورد في إقرار المحكمة العليا رقم ١٠٥٥ ك/مدني/٢٠٢٣ وعلى مفهوم المصلحة عند عزّ الدين بن عبد السلام، وهي كما يلي:

١. لتحليل بناء تعليل القضاة في المحكمة العليا في الإقرار رقم ١٠٥٥ ك/مدني/٢٠٢٣.
٢. لتحليل دراسة المصلحة من النظرية عزّ الدين بن عبد السلام تجاه الإقرار رقم ١٠٥٥ ك/مدني/٢٠٢٣ في سياق حماية حقوق الأطفال.

هـ. فوائد البحث

في هذا البحث، يُؤمَل أن تكون هناك فوائد يمكن الاستفادة منها لكل من يقرأه أو يدرسه:

١. فوائد النظرية

من المتوقع أن تكون فوائد هذا البحث مادة تكميلية للأدبيات والنظر للأكاديميين الذين يرغبون في إجراء أبحاث مماثلة. كما يتوقع أن يقدم هذا البحث من ناحية علم قانون الأسرة النظرية علميًا جديدًا فيما يتعلق بصحة إثبات الأب البيولوجي للطفل غير المتزوج بدون فحص الحمض النووي في إقرار المحكمة العليا رقم ١٠٥٥ ك/بدت/٢٠٢٣، وكذلك معرفة المنهج من خلال النظرية المصلح عز الدين بن عبد السلام، وذلك للمساهمة في تطوير نظام قانوني وطني تقدمي وعادل.

٢. المنافع العملية

أ. للمجتمع

وتتمثل الفوائد المتوقعة في إمكانية دراسة المجتمع الأوسع نطاقاً لهذا القانون، فضلاً عن توفير الحماية القانونية ودعم حقوق الأطفال خارج إطار الزواج كأفراد لهم حقوق متساوية في نظر قانون جمهورية إندونيسيا.

ب. للمؤسسات القضائية

توفير التثقيف والاستراتيجيات الجديدة للقضاء لمراجعة الأدلة دون اختبارات الحمض النووي، خاصة فيما يتعلق بالإقرار رقم PDT/2022/PT BTN/١٠٩ الذي كان خلفية لإقرار المحكمة العليا رقم ١٠٥٥ K/Pdt/2023 بشأن تقنين العلاقة المدنية للأطفال المولودين خارج إطار الزواج مع والدهم البيولوجي.

ج. لباحثين المستقبليين

أما الفوائد التي يمكن أن يستفيد منها الباحثون الآخرون فهي أن تكون مرجعًا لإجراء المزيد من البحوث والمراجع، والنظر في دراسات الباحثين في إجراء بحوث أحدث وأكثر تطورًا.

و. تعريفات تشغيلية

١. .الإثْبَاتُ

الإثبات هو عملية الكشف عن الحقائق القانونية في المحكمة باستخدام أدلة صحيحة واتباع إجراءات محددة سلفا. وتنظم هذه العملية أيضاً نظام الإثبات وشروط وأساليب تقديم الأدلة وسلطة القاضي في تقييم الأدلة وقبولها أو رفضها. وكما يرى فان بوميلين وويلجاتنو، فإن الإثبات أو الإثبات يعني توفير ثقة معقولة ومقبولة من قبل الحس السليم حول ما إذا كان حدث ما قد وقع بالفعل وسبب وقوعه. وتماشيًا مع ذلك، يوضح مارتيمان برودجوميدجو أن الإثبات هو محاولة لإظهار حقيقة حدث ما بحيث يمكن تصديقه بشكل عقلاني.[11]

٢. الأَبُ البِيُولُوجِيُّ

الأب البيولوجي هو الرجل الذي يوفر نصف التركيب الجيني للطفل. يتعلق المصطلح بالعملية البيولوجية للولادة، حيث يتكون الطفل من التقاء بويضة الأم بالحيوان المنوي للأب. تحمل كل خلية من هاتين الخليتين نصف العدد المطلوب من الكروموسومات التي تجتمع معًا لتشكل مجموعة كاملة من الكروموسومات في الطفل. وبالتالي، يتكون الحمض النووي للطفل من نصف الأم ونصف الأب.[12]

٣. الوَلَد غَيْر الشَّرْعِيّ

[11] Alfitra, *Hukum Pembuktian Dalam Beracara Pidana, Perdata,Dan Korupsi Di Indonesia*, Ed. Andriansyah, 1st Ed. (Jakarta: Penebar Swadaya Grup, 2011).
[12] Wuwungan, Soeikromo, And Lumintang, "Analisis Hukum Putusan Kasasi Mahkamah Agung Terkait Penetapan Ayah Biologis Atas Anak Yang Lahir Di Luar Pernikahan Yang Sah (Studi Kasus Putusan Nomor: 1055 K/Pdt/2023)."

من الناحية القانونية والاجتماعية، يشير الطفل غير الشرعي إلى الطفل المولود لامرأة دون زواج شرعي من الرجل الذي هو والدها البيولوجي.[13] يشير الأطفال الذين يشار إليهم عادةً بالأطفال غير الشرعيين إلى الأطفال المولودين من علاقة خارج إطار الزواج الشرعي. وهذا يشمل الأطفال المولودين قبل الزواج، أو نتيجة الزنا، أو الأطفال الذين لا يُعرف والدهم البيولوجي. على الرغم من الاعتراف بهم من الناحية المادية كأفراد شرعيين، إلا أن الأطفال غير الشرعيين لا يتمتعون بالشرعية الرسمية بموجب القانون المعمول به. في سياق المحكمة الدستورية، يشمل مصطلح ''الطفل خارج إطار الزواج'' أيضاً الأطفال من الزيجات الدينية غير المسجلة رسمياً من قبل الدولة.[14]

٤. إقرار المحكمة العليا رقم ١٠٥٥ K/PDT/2023

إقرار المحكمة العليا رقم ١٠٥٥ K/PDT/2023 هو إقرار على مستوى النقض صدر في ٢٣ مايو/أيار ٢٠٢٣ في قضية مدنية بين رزقي أديتيا درادجاموكو بصفته ملتمس النقض (المدعى عليه في الأصل) ضد ويني أرياني كوسوماوارداني بصفته المدعى عليه بالنقض (المدعي في الأصل).[15] تتعلق هذه القضية بضرر مزعوم. أصبح الإقرار أحد الاجتهادات القضائية المهمة في تطوير القانون المدني الإندونيسي، خاصة فيما يتعلق

---

[13] Muhammad Habibi Miftakhul Marwa, "Problematika Hak Anak Luar Kawin: Tinjauan Kitab Undang-Undang Hukum Perdata," *Media Of Law And Sharia* 4, No. 3 (2023): 239–52, Https://Mls.Umy.Ac.Id/Index.Php/Mlsj/Article/View/36.

[14] Muhammad Izudin, *Dinamika Atas Perlindungan Hukum Terhadap Anak Yang Lahir Di Luar Perkawinan* (Penerbit Adab, 2023), Https://Books.Google.Com/Books?Hl=Id&Lr=&Id=Wylleaaaqbaj&Oi=Fnd&Pg=Pa55&Dq=Dinamika+Atas+Perlindungan+Hukum+Terhadap+Anak+Yang+Lahir+Di+Luar+Perkawinan&Ots=Jgny7cvdrc&Sig=F2vvpadizzzkz8ovjppvavn88gk.

[15] Mahkamah Agung, "Putusan Mahkamah Agung Nomor 1055 K/Pdt/2023 Tanggal 23 Mei 2023 — Rezky Adhitya Dradjamoko Lawan Wenny Ariani Kusumawardani," Mahkamah Agung, May 2023, Https://Putusan3.Mahkamahagung.Go.Id/Direktori/Putusan/Zaee0b487ff21e18a024313334373330.Html?Utm_Source=Chatgpt.Com.

بإثبات حالة الطفل غير المتزوج الموجه لتحديد والده البيولوجي. ويعد هذا الإقرار مثيراً للجدل بشكل كبير لأنه بشكل عام يمكن ربط علاقة النسب بين الأطفال البيولوجيين والآباء البيولوجيين من خلال اختبارات الحمض النووي، ولكن هذا الإقرار لا يعتبر نتائج اختبارات الحمض النووي دليلًا قويًا في إثبات صحة الإقرار.[16]

٥. المصْلَحَة فِي نَظَرِ العِزّ الدِّينِ بْن عَبْدِ السَّلَام

والمصلحة من العناصر التي ترتبط دائماً ارتباطاً وثيقاً بالأحكام في الشريعة الإسلامية، لأنها في الواقع جوهر المقاصد الرئيسية للشريعة المقاصدية. والمطلوب في تطبيقها جلب المنافع ودرء المفاسد، وهي في تطبيقها مطلوب من كل فرد من الأفراد. ويرى عز الدين بن عبد السلام أن الكلمتين الرئيسيتين في مفهوم الشريعة المقاصدية هما: المصلحة، والمفسدة، لأنهما في نظره هما: جلب المنفعة ودرء المفسدة.[17]

وتتكون المصلحة، باعتبارها الركن الأساسي في مقاصد الشريعة، من عنصرين أساسيين هما: المنفعة والمفسدة، وكل ما هو وسيلة لتحقيقهما.[18] وقد شعبة عز الدين بن عبد السلام المباح إلى شعبة ين: مباح حق، ومباح مغازي. فالمسألة الحقية تتعلق مباشرة بعنصري اللدزات والإفراط، أما المسلة المجازية فتشمل أموراً مختلفة تكون وسيلة أو واسطة لتحقيقهما معاً. ومع أنه يفرق بين اللدزات والإفرازات إلا أن عز الدين بن عبد السلام لا

[16] Ruth Meliana, "6 Fakta Rezky Aditya Tes Dna, Benar Ayah Kandung Anak Wenny Ariani?"
[17] Diah Mahastuti, "Pengembangan Konsep Mashlahah Izzuddin Bin Abdissalam," 2017, Https://Dspace.Uii.Ac.Id/Handle/123456789/4875.
[18] Agil Bahsoan, "Mashlahah Sebagai Maqashid Al Syariah (Tinjauan Dalam Perspektif Ekonomi Islam)," *Jurnal Inovasi* 8, No. 01 (2011), Https://Ejurnal.Ung.Ac.Id/Index.Php/Jin/Article/View/760.

يعطي تعريفاً صريحاً للمصطلحين، وإنما يذكرهما في سياق مراتب الإحسان وما يتضمنه من قيم جامعة. [19]

ز. طريقة عرض البحث

الطريقة هي مجموعة منظمة من الخطوات المستخدمة لتحقيق هدف محدد في البحث. في سياقات مختلفة، غالبًا ما يتم تصميم المناهج بناءً على مبادئ أو قواعد أو نظريات تقوم عليها العملية المراد تنفيذها. أما بالنسبة للبحث، فهو عملية منهجية لإيجاد وتحليل وفهم الحقائق أو الحقائق في ظاهرة ما تهدف إلى الإجابة عن الأسئلة وحل المشكلات وتطوير معرفة جديدة تستند إلى بيانات أو معلومات صحيحة وذات صلة. أسلوب البحث هو طريقة أو منهج منهجي يستخدم لجمع وتحليل وتفسير البيانات للإجابة عن أسئلة البحث أو تحقيق أهداف البحث. ويصبح هذا المنهج البحثي هو الإطار الرئيسي الذي يساعد الباحثين على ضمان إجراء البحث بشكل علمي ومنظم وموثوق. وبالتالي، يستخدم هذا البحث أساليب البحث التالية:

١. نَوْع البَحث

ويستخدم هذا البحث أساليب البحث القانوني المعياري الذي يركز على تحليل القواعد القانونية، سواء المكتوبة مثل القوانين واللوائح، أو غير المكتوبة مثل القانون العرفي وما إلى ذلك. ويتسم هذا البحث بطابعه الإلزامي لأنه يهدف إلى تقديم حجج قانونية

[19] J Johari, "Konsep *Maslahah* Izzudin Ibn Abdi Salam: Telaah Kitab Qawaid Al-Ahkam Limashalih Al-Anam," *Epistemé: Jurnal Pengembangan Ilmu Keislaman* 8, No. 1 (2013): 69–88.

حول صحة إثبات الأطفال خارج إطار الزواج دون استخدام اختبارات الحمض النووي.

[20]ويرجع الباحث في هذه الدراسة إلى اللوائح والقوانين والرسائل الجامعية والمجلات والمصادر القانونية ذات الصلة للحصول على البيانات والمعلومات المتعلقة بإقرار المحكمة العليا رقم ١٠٥٥ ك/ب دت/٢٠٢٣، وكذلك ما يتعلق بمراجعته من وجهة نظر المصلح عز الدين بن عبد السلام.

٢. نهج البحث

يستخدم هذا البحث نهجين، وهما: ١) نهج القضية، أي مراجعة وتحليل إقرار المحكمة العليا رقم ١٠٥٥ K/PDT/2023 باعتباره الهدف الرئيسي في هذا البحث؛ ٢) النهج المفاهيمي باستخدام منهج نظرية المصلحة وفقًا لعز الدين بن عبد السلام كإطار تحليلي لتقييم مدى وجاهة الأدلة غير المستندة إلى اختبارات الحمض النووي وصحتها القانونية. تبحث هذه الدراسة في إثبات الأولاد خارج إطار الزواج بدون اختبارات الحمض النووي في إقرار المحكمة العليا رقم ١٠٥٥ ك/ب دت/٢٠٢٣، وتقييم المنهج من خلال نظرية المصلح عند عز الدين بن عبد السلام.

في البحث القانوني المعياري، يتم الحصول على البيانات التي يمكن استخدامها من البيانات الثانوية، أي البيانات التي تم الحصول عليها من المعلومات التي تمت كتابتها في شكل وثائق. وغالباً ما يشار إلى هذا المصطلح أيضاً بالمواد القانونية. وفي هذه الحالة، هناك نوعان من المواد القانونية المستخدمة، وهما المواد القانونية الأولية والثانوية، وهما

[20] I Made Pasek Diantha And M S Sh, *Metodologi Penelitian Hukum Normatif Dalam Justifikasi Teori Hukum* (Prenada Media, 2016).

٣. أَنْوَاع البَيَانات

في البحث القانوني المعياري، يتم الحصول على البيانات التي يمكن استخدامها من البيانات الثانوية، أي البيانات التي تم الحصول عليها من المعلومات التي تمت كتابتها في شكل وثائق. وغالباً ما يشار إلى هذا المصطلح أيضاً بالمواد القانونية. وفي هذه الحالة، هناك نوعان من المواد القانونية المستخدمة، وهما المواد القانونية الأولية والثانوية، وهما :

أ) المواد القانونية الأولية، وهي المواد القانونية الأولية وهي المواد القانونية الأولية هي مواد قانونية موثوقة، بمعنى أنها ذات سلطة. تتكون المواد القانونية الأولية من القوانين واللوائح والسجلات الرسمية أو المحاضر الرسمية في صنع القوانين وإقرارات القضاة.[21] وتتضمن هذه المواد القانونية الأولية بيانات مأخوذة مباشرة من المصدر الأصلي من أجل الإجابة عن صياغة المشكلات وتحقيق أهداف البحث، ويستخدم الباحثون عدداً من المواد الأولية بما في ذلك إقرارات المحاكم. وتتكون المواد القانونية الأولية في هذه الدراسة من:

١) إقرار المحكمة العليا رقم ١٠٥٥ K/PDT/2023;

٢) القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٩٩ بشأن حقوق الإنسان;

٣) مجموعة الشريعة الإسلامية (KHI);

٤) القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الزواج;

٥) القانون المدني (KUHPer),

[21] Kornelius Benuf And Muhamad Azhar, "Metodologi Penelitian Hukum Sebagai Instrumen Mengurai Permasalahan Hukum Kontemporer," *Gema Keadilan* 7, No. 1 (2020): 20–33.

٦) كتاب قواعد الأحكام في مصالح الأنام وغيرها.

ب) المواد القانونية الثانوية، وهي المواد القانونية الثانوية وهي المواد القانونية التي تعد بمثابة مواد قانونية مساندة للمواد القانونية الأولية في البحث من شأنها أن تقوي الشرح فيه. ومن المواد القانونية الثانوية في هذا البحث: المجلات المتعلقة بالأدلة في المحاكمات، والمراجعات الفقهية في الأدلة، وخاصة ما يتعلق بالنصب، والمجلات أو الكتب المتعلقة بالأدلة والنصب والمصطلح عز الدين بن عبد السلام، وإقرارات المراجعة القضائية المتعلقة بإقرار المحكمة العليا رقم ١٠٥٥ ك/ب د ت/٢٠٢٣، مما سيضيف إلى دقة البحث.

٤. طريقة جمع المواد القانونية

تستخدم طريقة جمع المواد القانونية في هذا البحث منهج البحث المكتبي، مع تقنيات التوثيق، أي تتبع ودراسة المواد القانونية المكتوبة المتعلقة بالمشكلة قيد الدراسة. وتشمل المواد القانونية مواد قانونية أولية، مثل إقرار المحكمة العليا رقم ١٠٥٥ K/PDT/2023، والقوانين واللوائح ذات الصلة (مثل القانون المدني وقانون الزواج)، بالإضافة إلى مواد قانونية ثانوية في شكل مؤلفات قانونية ومجلات علمية ومقالات وأعمال علمية أخرى تدعم التحليل.

تم إجراء البحث عن الإقرارات من خلال الموقع الرسمي لدليل إقرارات المحكمة العليا لجمهورية إندونيسيا، بينما تم الحصول على المواد القانونية الثانوية من الكتب الموجودة في المكتبات ومواقع المجلات الأكاديمية على الإنترنت وغيرها من المراجع الرقمية ذات الصلة. وفي بعض السياقات، استُخدم أيضًا إقرار المحكمة الدستورية رقم

PUUU-VIII/2010/٤٦ كمقارنة لتحليل الوضع القانوني للأطفال خارج نطاق الزواج ووسائل إثباته في النظام القانوني الوطني.

٥. طريقة معالجة المواد القانونية

وبعد الحصول على المواد القانونية من خلال الدراسات الأدبية، يقوم الباحثون بعد ذلك بمعالجة المواد القانونية بالخطوات التالية:

١) فحص المواد القانونية (التحرير)، وتتم هذه المرحلة لاختيار المواد القانونية التي تم جمعها، وذلك بالتحقق من اكتمال المواد القانونية ووضوحها وصلتها بموضوع البحث، ومدى ملاءمتها لموضوع البحث. ويتأكد الباحثون من أن جميع المواد القانونية المستخدمة، سواء كانت إقرارات المحاكم، أو القوانين واللوائح، أو المؤلفات العلمية، تتفق مع موضوع البحث فيما يتعلق بإثبات الأطفال خارج إطار الزواج بدون اختبارات الحمض النووي.

٢) تصنيف المواد القانونية، أي أن المواد القانونية التي تم الحصول عليها يتم تجميعها بعد ذلك بناءً على نوعها، أي المواد القانونية الأولية والثانوية والثالثة. ويهدف هذا التصنيف إلى تسهيل عملية التحليل. على سبيل المثال، المواد القانونية الأولية هي إقرار المحكمة العليا رقم ١٠٥٥ K/PDT/2023، والقانون

المدني، وقانون الزواج. وتشمل المواد القانونية الثانوية الكتب والمجلات والمقالات القانونية ذات الصلة. وتشمل المواد القانونية الثانوية القواميس والموسوعات القانونية.

٣) التحقق، أي يتم التحقق للتأكد من صحة وملاءمة كل مادة قانونية مستخدمة. ويقوم الباحثون بتتبع مصادر المادة القانونية، والتأكد من صحة الإقرار، وتجنب المصادر غير الموثوقة أو غير ذات الصلة من الناحية الأكاديمية.

٤) التحليل، أي تحليل المواد القانونية باستخدام الأساليب الوصفية التحليلية. فيقوم الباحث بوصف محتويات المواد القانونية التي تم تصنيفها وتوثيقها، ثم تحليلها بالمنهج الوصفي، ومنهج القضية، والمنهج المفاهيمي، وخاصة باستخدام نظرية المصلحات، كما يقول عز الدين بن عبد السلام.

٥) الخاتمة، المرحلة الأخيرة هي صياغة الاستنتاجات من عملية البحث بأكملها. يتم استخلاص هذه الخاتمة بناء على نتائج تحليل المواد القانونية مقابل صياغة المشاكل المحددة سلفًا، وذلك بالنظر في الحجج القانونية وصلتها بممارسة الإثبات في نظام القضاء المدني في إندونيسيا.

٦. طَرِيقَة تَحليل المَوَادِّ القَانُونِيّة

في هذه الدراسة، وبعد أن تم جمع كل المواد القانونية، قام الباحثون بتحليل المواد القانونية باستخدام تقنيات التحليل المعياري الكيفي. تُستخدم هذه التقنية لفحص جوهر القانون بعمق استنادًا إلى المنطق المعياري والتعليل القانوني، دون استخدام البيانات التجريبية. من خلال هذه التقنية، سيقوم الباحثون بفحص إقرار المحكمة العليا رقم ١٠٥٥ K/PDT/2023 الذي يحدد الحالة المدنية للأطفال خارج إطار الزواج دون استخدام أدلة اختبار الحمض النووي. وسيقوم الباحث بتحليل صحة الإقرار والأدلة الواردة فيه استنادًا إلى القوانين واللوائح المعمول بها، مثل قانون الأحوال الشخصية في المملكة العربية السعودية وقانون الأحوال الشخصية في المملكة العربية السعودية وقانون الأحوال الشخصية في المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى النظريات والمذاهب القانونية ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، سوف يستعرض الباحث أيضًا نظر القاضي من النظرية المصلحة وفقًا لعز الدين بن عبد السلام، لمعرفة ما إذا كان الإقرار يوفر فوائد للطفل والأم والنظام القانوني الوطني ككل.

ح. دِرَاسَاتٌ سَابِقَةٌ

البحث السابق هو مرحلة من مراحل الدراسة التي تستعرض نتائج الدراسات السابقة التي تناقش نفس المواضيع أو مواضيع مشابهة للبحث الذي يتم إجراؤه. في هذه العملية، يكتشف الباحثون بعض الأبحاث التي تم بحثها من قبل الآخرين، والطرق التي استخدموها، والنتائج والاستنتاجات التي توصلوا إليها. الغرض الرئيسي من مراجعة الأبحاث السابقة هو فهم ما إذا كانت هناك أوجه تشابه أو

اختلاف مع البحث الحالي. وبالإضافة إلى ذلك، تساعد هذه المرحلة أيضًا الباحثين في العثور على الجوانب التي لم تتم مناقشتها على نطاق واسع، أو حتى الثغرات التي لا تزال بحاجة إلى مزيد من البحث.

تساعد هذه المراجعة أيضًا الباحثين على بناء أساس نظري قوي، بحيث تصبح الحجج والمناهج المتبعة في البحث أكثر وضوحًا وتركيزًا. وعمومًا، تساعد الأبحاث السابقة الباحثين على ضبط الاتجاهات والأساليب التي يجب اتخاذها، مما يضمن ألا تكون أبحاثهم مجرد تكرار لما تم إنجازه بالفعل، بل تقدم أيضًا إسهامات جديدة مفيدة في المجال الذي تتم دراسته. وفيما يلي بعض الدراسات السابقة التي توصل إليها الباحثون هناك خمس دراسات سابقة وهي

الأولى: بحث أجراه محمد زمروني عام ٢٠٢٤م، بعنوان: إقرار المحكمة العليا رقم ١٠٥٥ ك/ب ت / ٢٠٢٣ في شأن نسب الأولاد المولودين خارج إطار الزواج من وجهة نظر مصلح سعيد رمضان البوثي. تم إجراء هذا البحث استنادًا إلى الشريعة الإسلامية والتشريعات والوثائق والكتابات العلمية التي استخدمت كأساس للمصادر المرجعية والتحليل. الشريعة الإسلامية المشار إليها هنا هي الفقه الإسلامي من النظرية مصلح سعيد رمضان البوطي. بعض المواد القانونية الأولية المستخدمة في هذا البحث هي مخطوطات إقرار المحكمة العليا رقم ١٠٥٥ ك/ب د ت/٢٠٢٣ والإقرار رقم ١٠٩/ب د ت/٢٠٢٢/ب ت ب ت ن. وفي الوقت نفسه، تم استخراج مواد البحث الثانوية في هذه الدراسة من

مصادر مختلفة في الفئات التالية: كتب الفقهاء، والكتب والمجلات ذات الصلة بهذا البحث، سواء تلك التي طبعت أو تلك التي لا تزال في ملف PDF أو مكتبات جامعة أم القرى. يهدف هذا البحث إلى تحليل وتوصيف دراسة الفقه الوضعي والفقه المتعلق بعلاقة النسب بالأولاد المولودين خارج إطار الزواج بناء على إقرار المحكمة العليا رقم ١٠٥٥ ك/ش/د ت/٢٠٢٣، وتحديد الآثار الشرعية التي تترتب على الإقرار، حتى يكون ذلك أعم وأشمل للمهتمين، وتقييم الإقرار من النظرية المصلحة وفق فكر الشيخ سعيد رمضان البوطي. ونموذج الدراسة الذي قام به الباحثون هو دراسة معيارية. يندرج هذا البحث في فئة البحوث المكتبية، وفي هذه الحالة يتم الحصول على بيانات البحث من خلال الدراسات الوثائقية. وتشمل المصادر الرئيسية المستخدمة إقرارات المحاكم والمذاهب الفقهية التي تطورت بين العلماء والمفكرين المسلمين. أما نوع البحث المطبق فهو البحث الفقهي – المعياري الذي يهدف إلى إيجاد المبادئ القانونية. ويستخدم هذا البحث ثلاثة مناهج، وهي منهج القضايا والمنهج المفاهيمي والمنهج القانوني. ويبحث منهج القضايا في إقرارات المحاكم التي لها قوة قانونية دائمة، ويبحث المنهج المفاهيمي في المبادئ القانونية القائمة على مذهب الفقهاء، بينما يحلل المنهج القانوني اللوائح السارية.

ثانيًا: دراسة نور فائزة الأمه (٢٠٢٤) وعنوانها: آثار حكم النقض رقم ١٠٥٥ ك/مدني/٢٠٢٣ على مكانة الولد الناتج عن علاقة خارج الزواج.

تهدف الدراسة إلى بيان الأسس القانونية التي اعتمدها القضاة في الحكم، وآثاره القانونية على مكانة الولد. واستخدمت الدراسة المنهج القانوني النظري مع المقاربة التشريعية والقضائية. وتم جمع المواد القانونية الأصلية والفرعية والثالثية عن طريق الدراسة المكتبية، ثم تحليلها تحليلًا وصفيًا كيفيًا.

بعد ذلك، بحث أجرته نور فيض الأمة في عام ٢٠٢٤ بعنوان الآثار القانونية لإقرار النقض رقم ١٠٥٥/ك/خ/بدت/٢٠٢٣ بشأن وضع الأطفال من علاقات خارج إطار الزواج. تهدف هذه الدراسة إلى دراسة أساس الاعتبارات القانونية للقضاة في إقرار النقض رقم ١٠٥٥/ك/خ/بدت/٢٠٢٣، وكذلك أثره القانوني على وضع الأطفال المولودين من علاقات خارج إطار الزواج. المنهج المستخدم في هذا البحث هو المنهج القانوني المعياري الذي يركز على التشريعات ودراسات الحالة. وتتكون مصادر البيانات من مواد قانونية أولية وثانوية وثالثية تم جمعها من خلال دراسة الأدبيات. وعلاوة على ذلك، تم تحليل البيانات تحليلاً وصفيًا نوعيًا.

بحث آخر أجراه كل من مارشاندا نيكيتا وونغان وديسي سويكرومو وجفري و. لومينتانغ في عام ٢٠٢٤ بعنوان التحليل القانوني لإقرار محكمة النقض العليا بشأن تحديد الأبوة البيولوجية للأطفال المولودين خارج إطار الزواج الشرعي (دراسة حالة الإقرار رقم: ١٠٥٥ K/PDT/2023). تشمل المصادر الرئيسية لهذا البحث اللوائح القانونية مثل إقرار المحكمة العليا رقم:

١٠٥٥ K/PDT/2023، وإقرار المحكمة الدستورية رقم: ٤٦/-PUUU VIII/2010، وقوانين أخرى. والغرض الرئيسي من هذا البحث هو دراسة وتحليل الأحكام القانونية التي تنظم الاعتراف بالآباء البيولوجيين للأطفال المولودين خارج إطار الزواج، وكذلك مراجعة وتقييم إقرار المحكمة العليا في القضية رقم ١٠٥٥ K/PDT/2023. يستخدم هذا البحث أساليب البحث المعيارية مع نهج علم الاجتماع القانوني الذي يدرس إقرار المحكمة العليا على مستوى النقض المتعلق بتحديد وضع الآباء البيولوجيين للأطفال المولودين خارج إطار الزواج المعترف به قانونًا.

البحث التالي أجرته علياء حنيفة سيتياوان في عام ٢٠٢٤ بعنوان دراسة حالة حول إقرار المحكمة العليا رقم ١٠٥٥ K/PDT/2023 بشأن مسألة إثبات الوضع القانوني للأطفال غير المتزوجين من آبائهم البيولوجيين في مراجعة التشريعات ذات الصلة. تشمل المصادر الرئيسية لهذا البحث اللوائح القانونية مثل إقرار المحكمة العليا رقم ١٠٥٥ K/PDT/2023، والقوانين الأخرى. ويرتبط الغرض من هذا البحث بمسألة إثبات الوضع القانوني للأطفال المولودين خارج إطار الزواج من والدهم البيولوجي، حيث تمت مراجعته بناءً على الأحكام الواردة في القوانين واللوائح المعمول بها. يستخدم هذا البحث المنهج الكيفي مع منهج مراجعة الأدبيات. ومنهج مراجعة الأدبيات هو أسلوب يتم تنفيذه بشكل منهجي وصريح ومكرر لتحديد وتقييم وتوليف نتائج البحوث والأفكار التي تم

طرحها من قبل الأكاديميين والممارسين. تبدأ عملية كتابة مراجعة الأدبيات باختيار موضوع معين، ثم تبدأ بالبحث عن مصادر مرجعية مختلفة ذات صلة من خلال قواعد البيانات مثل Google Scholar أو CINAHL أو ProQuest أو EBSCO أو المكتبة الوطنية. يتم استخدام كلمات رئيسية أو كلمات مفتاحية معينة في عمليات البحث في المجلات. بعد الحصول على البيانات، تكون المرحلة التالية هي معالجة البيانات وتحليلها، ثم تنتهي باستخلاص النتائج.

وأجرى رزقي بايو أرديانسيا دراسة أخرى في عام ٢٠٢٣ بعنوان "التحليل القانوني المعياري لوضع الأطفال خارج إطار الزواج بين رزقي أديتيا وبني أرياناي الذي تمت مراجعته بموجب إقرار المحكمة الدستورية رقم PUUU-VIII/2010/٤٦. تشمل المصادر الرئيسية لهذا البحث اللوائح القانونية مثل إقرار المحكمة العليا رقم ١٠٥٥ K/PDT/2023، وإقرار المحكمة الدستورية رقم PUUU-VIII/2010/٤٦، وقوانين أخرى. الهدف الرئيسي من هذا البحث هو دراسة وشرح الاعتبارات القانونية التي يستخدمها القضاة في البت في القضايا المتعلقة بالاعتراف بالأطفال المولودين خارج إطار الزواج، وكذلك تحديد أثر الاختلافات في الإقرارات بين المستويات القضائية. المنهج المستخدم هو البحث القضائي المعياري المعياري وهو نوعي بطبيعته. والمنهج المستخدم هو منهج القضية الذي يركز على فهم الأسس القانونية التي

يأخذها القضاة في الاعتبار على المستويات الابتدائية والاستئنافية والنقض في البت في قضية الاعتراف بالطفل المولود خارج إطار الزواج بين رزقي أديتيا وبني أريان.

الجدول رقم (١)

أوجه الشَّبَه والاختلاف مع البحوث السَّابقة

رقم	العنوان	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف
1	محمد زمروني إقرار المحكمة العليا في القضية رقم ١٠٥٥ K/PDT/2023 بشأن نسب الأولاد المولودين خارج إطار الزواج من وجهة نظر مصلح سعيد رمضان البوثي. ٢٠٢٤.	طريقة البحث المستخدمة في هذا البحث معيارية. التشابه يستند موضوع البحث إلى إقرار المحكمة العليا رقم ١٠٥٥ K/PDT/2023.	يقدم بحث الشيخ محمد الزمروني مناقشة واسعة تتعلق بإثبات النسب بين الأولاد خارج إطار الزواج والآباء البيولوجيين من خلال منهج التحليل المصلحي للشيخ سعيد رمضان البوطي. بينما ركز البحث الذي أجراه الباحثون على إثبات النسب بين الأولاد من خارج الزواج بدون تحاليل الحمض النووي مع الآباء البيولوجيين بمنهج التحليل المصطلحي للشيخ عز الدين بن

			عبد السلام.
2	نور فايزة الأمة، الآثار القانونية المترتبة على إقرار النقض رقم ١٠٥٥/ك/خ/بدت/ ٢٠٢٣ بشأن وضع الأطفال من علاقات خارج إطار الزواج. ٢٠٢٤.	منهج البحث المستخدم في هذا البحث معياري. التشابه موضوع البحث يستند موضوع البحث إلى إقرار المحكمة العليا رقم ١٠٥٥ ك/ب دت/٢٠٢٣.	يركز بحث نور فائز الأمة على أساس الاعتبارات القانونية التي استخدمتها هيئة القضاة في إقرار النقض رقم ١٠٥٥/ك/ب دت/٢٠٢٣ ونتائجه القانونية على وضع الأطفال المولودين من علاقات خارج إطار الزواج. وفي الوقت نفسه، يركز البحث الذي أجراه الباحثون على إثبات الأطفال المولودين خارج إطار الزواج دون إجراء فحوصات الحمض النووي مع الآباء البيولوجيين ومنهج الشيخ عز الدين بن عبد السلام في إثبات النسب.
3	مارشاندا نيكيتا وونغان	طريقة البحث	يركز البحث الذي أجراه كل من

	وديسي سويكرومو ودجيفري و. لومينتانغ. التحليل القانوني لإقرار محكمة النقض العليا بشأن تحديد الأبوة البيولوجية للطفل المولود خارج إطار الزواج الشرعي. ٢٠٢٤.	المستخدمة في هذا البحث معيارية. التشابه يعتمد موضوع البحث على إقرار المحكمة العليا بشأن تحديد الأبوة البيولوجية للطفل المولود .خارج إطار الزواج	مارشاندا نيكيتا وونجان وديسي سويكرومو ودجيفري و. لومينتانج على الأحكام القانونية التي تحكم تحديد الآباء البيولوجيين للأطفال خارج إطار الزواج. وفي الوقت نفسه، يركز البحث الذي أجراه الباحثون على إثبات الأطفال المولودين خارج إطار الزواج دون إجراء فحوصات الحمض النووي مع الآباء البيولوجيين ومنهج الشيخ عز الدين بن عبد السلام في .إثبات النسب
4	علياء حنيفة سيتياوان، دراسة حالة عن إقرار المحكمة العليا رقم ١٠٥٥	المنهج المستخدم في هذا البحث معياري. ويكمن التشابه في موضوع الدراسة في	يركز البحث الذي أجرته علياء حنيفة سيتياوان على الوضع القانوني للأطفال المولودين خارج رباط الزوجية بالدراسات. في

	K/PDT/2023 بشأن مسألة إثبات الوضع القانوني للأطفال غير المتزوجين. ٢٠٢٤. .	استخدام إقرار المحكمة العليا رقم ١٠٥٥ K/PDT/2023 كأساس للتحليل في تحديد وضع الأطفال البيولوجيين المولودين خارج رابطة الزوجية بين المدعي والمدعى عليه.	حين يركز هذا البحث على دراسة إثبات الأولاد خارج نطاق الزوجية دون اختبارات الحمض النووي مع الآباء البيولوجيين، وذلك باستخدام منهج المصارحة والمفاصلة وفق فكر الشيخ عز الدين بن عبد السلام.
5	رزقي بايو أرديانسياه، تحليل قانوني معياري لوضع الأطفال غير المتزوجين بين رزقي أديتيا ويني أريان في مراجعة إقرار المحكمة الدستورية رقم ٤٦-PUUU/ VIII/2010. 2023.	المنهج المتبع في هذا البحث هو المنهج الفقهي المعياري. يكمن التشابه في موضوع الدراسة في وضع الأطفال خارج إطار الزواج.	يركز البحث الذي أجراه رزقي بايو أرديانسياه على الوضع القانوني للأطفال خارج إطار الزواج مع التركيز على دراسة إقرار المحكمة الدستورية رقم ٤٦/PUU-VIII/2010. في حين يركز البحث الذي أجراه الباحث على إثبات الطفل خارج إطار الزواج بدون فحص

			الحمض النووي مع الأب البيولوجي، ودراسة إقرار المحكمة العليا رقم ١٠٥٥ ك/ب د ت/٢٠٢٣، ومنهج الشيخ عز الدين بن عبد السلام في مسالة مسالة.

1 الجدول رقم (١) لوجه الشَبَه والاختلاف م

من خلال الجدول أعلاه، والذي يستند إلى مراجعة البحوث السابقة، يمكن ملاحظة أن الدراسات حول إقرار المحكمة العليا رقم ١٠٥٥ ك/بدت/٢٠٢٣ قد أجريت من قبل عدد من الباحثين بتوجهات ومقاربات مختلفة. وتركز معظم الدراسات السابقة على الوضع القانوني للأبناء خارج إطار الزواج وآثار الحكم على العلاقة القانونية مع الأب البيولوجي، إما من النظرية القانون الوضعي أو الفقه الإسلامي أو مذهب المصلح من بعض العلماء.

إلا أن هذا البحث له موقف مختلف لأنه لا يناقش الوضع القانوني فقط، بل يسلط الضوء تحديدًا على صحة الإثبات فيما يتعلق بالأب البيولوجي دون استخدام اختبارات الحمض النووي. ويوفر هذا التركيز مساحة تحليلية جديدة، لأن غالبية الدراسات السابقة لا تزال تضع اختبارات الحمض النووي كأداة إثبات رئيسية أو لا تدرسها دراسة نقدية. بالإضافة إلى ذلك، يقدم هذا البحث إسهامًا نظريًا من خلال استخدام منهج المصلح –المفصّل عند عز الدين بن عبد السلام كإطار تحليلي لم يستخدم في الدراسات السابقة.

وبالتالي، يحتل هذا البحث موقعًا متميزًا كإثراء للخطاب القانوني للإثبات في قضايا النسب خارج إطار الزواج، كما أنه يساهم النظرية بديل في تقييم عدالة القانون وملاءمته بعيدًا عن الاعتماد على فحص الحمض النووي. وهذه المساهمة مهمة ليس فقط لتطوير العلم القانوني المعياري، ولكن أيضًا للممارسة القضائية في التعامل مع القضايا المماثلة في المستقبل.

ط. نِظَامُ البَحْثِ وَتَنْظِيمُ فُصُولِهِ

ولكي يكون إعداد هذه الأطروحة أكثر منهجية وترابطاً بين فصل وآخر، فإن الباحث سيصف بشكل عام ترتيبها إلى ٥ فصول مع مراعاة المنهجية التالية:

الفصل الأول: المُقَدِّمَةُ

يحتوي على مقدمة تهدف إلى وصف الوصف العام للمشكلة محل الدراسة للباحثين لإظهارها فيما يتعلق بإثبات الأطفال خارج إطار الزواج بدون فحوصات الحمض النووي وإقرار المحكمة العليا رقم ١٠٥٥ ك/ب د ت/٢٠٢٣. ثم هناك صياغة المشكلة التي تفيد في توفير اتجاه بحثي واضح وتقديم شرح فيما يتعلق بالأسئلة الواردة في صياغة المشكلة. ثم هناك أهداف البحث التي يرغب الباحثون في تحقيقها من خلال البحث الذي تم إجراؤه. ويصف هذا الفصل أيضًا فوائد البحث والتعريفات العملية لترجمة الكلمات في البحث، ثم ينتقل إلى مناقشة منهجية المناقشة.

الفصل الثّاني: استعراض الأدبيات

يعرض هذا الفصل الأساس النظري الذي يتكون من أربعة مباحث رئيسية. أولاً، الأطفال خارج إطار الزواج، ويتضمن تعريفه وأسبابه وآثاره. ثانيًا، اختبار الحمض النووي، ويتضمن تعريفه وتاريخه وعلاقته بالبيئة القضائية كدليل. ثالثًا: إقرار المحكمة العليا رقم ١٠٥٥ ك/بدت/٢٠٢٣، ويتضمن خلفية الإقرار وأسبابه وآثاره القانونية. رابعًا، مصلحة عز الدين بن عبد السلام والتي تتضمن فهمها، والغرض منها.

الفصل الثالث: نتائج البحث ومناقشته

في هذا الفصل سيتم عرض نتائج البحث وتحليله للإجابة عن صياغة الإشكالات المتعلقة بالإثبات بدون فحوصات الحمض النووي للأبناء خارج إطار الزواج، مع التركيز على إقرار المحكمة العليا رقم ١٠٥٥ ك/ب دت/٢٠٢٣. وسيركز هذا الفصل أيضًا على تحليل المصلح من وجهة نظر عز الدين بن عبد السلام، مثل اعتبارات العدالة والمصلحة والمفسدة.

الفصل الرابع: الخاتمة

هذا الفصل هو الجزء الأخير الذي يحتوي على استنتاجات من جميع المناقشات والتحليلات التي أجريت. تجيب الاستنتاجات بإيجاز على صياغة المشكلة التي تم تحديدها في بداية البحث. وبالإضافة إلى ذلك، يحتوي هذا الفصل أيضًا على اقتراحات ذات صلة لمختلف الأطراف ذات الصلة، سواء للأغراض الأكاديمية أو العملية.

الفصل الثاني

مراجعة الأدب

أ. الإثبات

١. تعريف الدليل

من الناحية الاشتقاقية، يأتي مصطلح الدليل من كلمة برهان، والتي تعني شيئًا إما أحداثًا أو أشياء أو ظروفًا يمكن أن تظهر أو توضح حقيقة أمر ما. وبالتالي، يمكن فهم البرهان على أنه فعل أو عملية لإظهار الحقيقة من خلال الأدلة.[٢٢] بمعنى آخر، البرهان هو محاولة لإقناع الطرف الآخر من خلال إظهار الحقائق أو العلامات التي تدعم حقيقة.[٢٣] ووفقًا للقاموس الإندونيسي الكبير (KBBI)، يُعرّف الإثبات بأنه عملية أو طريقة أو فعل الإثبات، وهو محاولة لإظهار ما إذا كان هناك شيء ما صحيحًا أم لا، على سبيل المثال في سياق محاكمة في المحكمة، لتحديد ما إذا كان المتهم مذنبًا أم لا.[٢٤]

ووفقًا النظرية الخبراء القانونيين، وأحدهم ر. سوبيكتي، فإن الإثبات هو الجهد المبذول لإقناع القاضي بصحة الحجج المقدمة في قضية ما أثناء المحاكمة، سواء في القضايا الجنائية أو المدنية. في القضايا الجنائية، يكون الغرض من الإثبات هو التوصل إلى الحقيقة

---

[22] Fitri Darizta Et Al., "Barang Bukti Dalam Hukum Pembuktian Di Indonesia," *Lex Stricta: Jurnal Ilmu Hukum* 2, No. 2 (2023): 91–102, Https://Ojs.Stihpada.Ac.Id/Index.Php/Lexstricta/Article/View/1417.

[23] Stiklif Loway, "Kedudukan Hakim Dalam Proses Pembuktian Peradilan Pidana Indonesia," *Lex Crimen* 11, No. 5 (2022), Https://Ejournal.Unsrat.Ac.Id/Index.Php/Lexcrimen/Article/View/42732.

[24] Alfitra, *Hukum Pembuktian Dalam Beracara Pidana, Perdata,Dan Korupsi Di Indonesia Edisi Revisi*, Ed. Andriansyah, 1st Ed. (Jakarta: Raih Asa Sukses (Penebar Swadaya Grup), 2011).

المادية، أي الحقيقة الحقيقية لواقعة ما. بينما في القضايا المدنية، يكون الإثبات في القضايا المدنية موجهًا بشكل أكبر للحصول على الحقيقة الشكلية، أي الحقيقة بقدر ما يمكن إثباتها استنادًا إلى الأدلة المقدمة من الأطراف في المحكمة.[٢٥]

ووفقًا لسوديكنو ميرتوكوسومو، فإن مصطلح الإثبات له عدة معانٍ حسب وجهة النظر.[٢٦] فبالمعنى المنطقي، يعني الإثبات توفير اليقين المطلق، أي الحقيقة التي لا يمكن إنكارها أو دحضها بأدلة أخرى. أما بالمعنى الاصطلاحي، فيعني البرهان اليقين النسبي أو النسبي الذي يمكن أن يأتي من أمرين: أولهما: الاقتناع الداخلي المجرد، وثانيهما: الاقتناع القائم على النظر العقلي أما من الناحية القانونية، فيتم تفسير الإثبات بالمعنى القانوني على أنه محاولة لتوفير أساس كافٍ للقاضي للحصول على اليقين بشأن حقيقة واقعة قانونية محل نظر في المحكمة.[٢٧]

وتماشيًا مع الرأي السابق، أوضح بامبانج بورنومو أن الإثبات في السياق القانوني يهدف أساسًا إلى الكشف عن جوهر أو جوهر الواقعة.[٢٨] وتتم هذه العملية من خلال تقييم عقلاني ومنطقي للأحداث الماضية التي كانت غير واضحة في الأصل، بحيث تصبح واضحة ومفهومة فيما يتعلق بالقضايا الجنائية. ويعبر عن وجهة نظر مماثلة أيضًا مارتيمان . برودجوميدجودجو الذي يذكر أن الإثبات يعني محاولة إظهار وتأكيد حقيقة واقعة ما بحيث

---

[25] Alfitra.
[26] Hans Tangkau, "Hukum Pembuktian Pidana," 2012, Https://Www.Academia.Edu/Download/55611759/Hukum_Pembuktian_Pidana.Pdf.
[27] Rahman Amin, *Hukum Pembuktian Dalam Perkara Pidana Dan Perdata* (Deepublish, 2020).
[28] Alfitra, *Hukum Pembuktian Dalam Beracara Pidana, Perdata,Dan Korupsi Di Indonesia Edisi Revisi*.

يمكن قبولها بشكل عقلاني. بينما يرى فان بيميلين أن الإثبات هو توفير ثقة معقولة ومقبولة (redelijk) حول ما إذا كان حدث ما قد وقع بالفعل، وتوضيح أسباب وقوعه على هذا النحو.[٢٩]

يعتقد إيدي أو.س. هاريج أن الأدلة تلعب دوراً بالغ الأهمية في تسوية القضايا القانونية. ويؤكد أن الأدلة هي جوهر عملية المحاكمة، لأن القضاة يستطيعون من خلالها تحديد صحة أو خطأ فعل ما، والبت في إدانة أو براءة شخص ما في قضية ما. لا يمكن فصل عملية الأدلة عن قانون الأدلة نفسه، وهو مجموعة من الأحكام التي تحكم أنواع الأدلة وقوتها، وإجراءات جمع الأدلة وتقديمها في المحكمة، وتوزيع عبء الإثبات بين أطراف القضية.[٣٠]

وفقًا لم. يحيى هاراهاب، فإن الأدلة هي مجموعة من الأحكام التي تحتوي على إرشادات وقيود على الأساليب التي يسمح بها القانون لإثبات ذنب المتهم. كما تنظم الأدلة أنواع الأدلة الصالحة قانونًا والتي يمكن للقضاة استخدامها في إجراءات المحكمة، خاصة في القضايا الجنائية، للتأكد من صحة التهم الموجهة. [٣١] وتماشياً مع هذا الرأي، أضاف الفطرة أن الأدلة تغطي كامل عملية استخدام الأدلة الصالحة والخطوات المحددة المتخذة لكشف وتأكيد الحقائق القانونية التي تنشأ في المحكمة.[٣٢]

---

[29] Flora Dianti, *Hukum Pembuktian Pidana Di Indonesia: Perpandingan Hir Dan Kuhap (Edisi Revisi)* (Jakar: Sinar Grafika, 2024).

[30] H S Brahmana, "Teori Dan Hukum Pembuktian," *On-Line) Tersedia Di: Http://Www. Pn-Lhoksukon. Go. Id/Content/Artikel/Page/2/20170417150853209334910258f4781588e77. Html# Tabs| Tabs_Group_Name: Tablampiran (17 Juni 2021)*, 2019.

[31] Nindra Wahyu Hapsari, "Tinjauan Tentang Keterangan Ahli Perbankan Sebagai Sarana Pembuktian Kesalahan Terdakwa Dalam Pemeriksaan Perkara Uang Palsu (Studi Putusan Pengadilan Negeri Mamuju Nomor: 166/Pid. B/2011/Pn. Mu)," 2014, Https://Digilib.Uns.Ac.Id/Dokumen/Detail/40970.

[32] Alfitra, *Hukum Pembuktian Dalam Beracara Pidana, Perdata,Dan Korupsi Di Indonesia Edisi Revisi*.

بناءً على النظرية المختلفة للخبراء أعلاه، يمكن استنتاج أن الأدلة هي جانب أساسي للغاية في عملية إنفاذ القانون، خاصة في المحكمة. بشكل عام، الأدلة هي عملية عقلانية وقانونية تهدف إلى إقناع القاضي بصحة حدث قانوني من خلال أدلة صالحة وفقًا للقانون.

وبشكل أكثر تحديدًا، للأدلة عدة أبعاد مهمة:[33]

١. البعد المنطقي والفلسفي، حيث توفر الأدلة اليقين، المطلق والنسبي، بشأن صحة الحدث. في هذه الحالة، لا ترتبط الأدلة بالجوانب الشكلية فحسب، بل أيضاً بالقناعات العقلانية والأخلاقية بشأن الحقيقة التي يتم التوصل إليها.

٢. البعد القانوني، حيث تُفهم الأدلة على أنها سلسلة من القواعد القانونية التي تنظم الإجراءات والأدلة وقوة الأدلة وتوزيع عبء الإثبات في المحكمة. من خلال هذه الآلية، يضمن القانون أن تتم كل عملية إثبات بشكل موضوعي وقانوني ومسؤول.

٣. البعد العملي في إقامة العدل، حيث تكون الأدلة في صميم المحاكمة، لأن القاضي يحدد صحة لائحة الاتهام أو الحجة القانونية بناءً على نتائج الأدلة.

وبالتالي، فإن الأدلة ليست مجرد مسألة عرض حقائق قانونية، بل هي أيضًا عملية علمية ومنهجية ومعيارية تربط الحقائق التجريبية بالحقيقة القانونية، مما يؤدي إلى اتخاذ إقرارات عادلة وعقلانية ومتوافقة مع مبادئ العدالة القانونية.

[33] Alfitra.

٢. ترتيبات الأدلة

بشكل عام، الأدلة في القانون هي عملية يتم تنفيذها في أنواع مختلفة من المحاكم، سواء كانت مدنية أو جنائية أو في مجالات قانونية أخرى. يتم تنفيذ هذه العملية باستخدام أدلة صالحة قانونًا ومن خلال إجراءات وإجراءات معينة محددة. والهدف من ذلك هو التأكد من صحة حقيقة أو بيان، خاصةً إذا كان موضع نزاع في المحكمة ومقدم من أحد أطراف القضية، سواء كان صحيحًا كما هو مذكور أم لا[٣٤] .

وفي هذا الصدد، هناك عدة معايير مهمة في عملية إثبات القضية في المحكمة، منها ما يلي:

أ. Bewijstheorie، وهي نظرية الأدلة التي يستخدمها القضاة كأساس لتقييم وتحديد حقيقة القضية في المحكمة.

ب. Bewijsmiddelen .، وهي وسائل الإثبات المستخدمة لإثبات وقوع حدث قانوني. يتم تنظيم أنواع وأحكام الأدلة الصالحة بوضوح في كل قانون إجرائي.

ج. Bewijsvoering .، وهي عملية أو إجراء الحصول على الأدلة وجمعها ثم تقديمها أمام المحكمة لتقييم صحتها.

د. Bewijslast .(عبء الإثبات)، وهو تقسيم عبء الإثبات بين الأطراف وفقًا لأحكام القانون، من أجل إثبات صحة حدث قانوني متنازع عليه[35].

---

[34] Soeikromo Deasy, "Proses Pembuktian Dan Penggunaan Alat-Alat Bukti Pada Perkara Perdata Di Pengadilan," *Jurnal Hukum Unsrat* 2, No. 1 (2014): 124–36, Https://Repo.Unsrat.Ac.Id/450/1/Proses_Pembuktian_Dan_Penggunaan_Alat-Alat_Bukti_Pada_Perkara_Perdata_Di_Pengadilan.Pdf.

[35] Melinda Putri Kumala, "Kajian Yuridis Asas Pembalikan Beban Pembuktian Dan Asas Actori Incubit Probatio," *Al Yasini: Jurnal Keislaman, Sosial, Hukum Dan Pendidikan* 6, No. 2 (2021): 271, Https://Ejournal.Kopertais4.Or.Id/Tapalkuda/Index.Php/Alyasini/Article/View/3858.

هـ. Bewijskracht .، وهو ما يُعرَّف بالقيمة الإثباتية لكل دليل. ويخضع تقييم هذه القيمة تمامًا لتقدير القاضي، الذي سيقيِّم مدى ملاءمة وأهمية الأدلة المقدمة.

و. الأدلة الدنيا، وهي الحد الأدنى من الأدلة المطلوبة للحد من سلطة القاضي التقديرية في تقييم القضية، بحيث يظل الإقرار قائمًا على معايير إثبات موضوعية ومتناسبة[36].

بناءً على وصف معايير الأدلة المذكورة أعلاه، يمكن فهم أن جميع هذه العناصر هي جزء من الأحكام القانونية المتعلقة بالأدلة المنظمة في التشريعات، لا سيما في القانون الرسمي أو القانون الإجرائي. ويُعد القانون الإجرائي بمثابة دليل إرشادي في تنفيذ الأحكام القانونية الموضوعية، فضلاً عن كونه مرجعاً لموظفي إنفاذ القانون في أداء واجباتهم في إقامة العدل.[٣٧] معايير الأدلة هي إرشادات يجب مراعاتها وتطبيقها في كل عملية قضائية. وتشمل هذه المبادئ التوجيهية: نظرية أو نظام الأدلة المستخدم، وأنواع الأدلة الصالحة قانونًا، وكيفية الحصول على الأدلة وتقديمها في المحكمة، ومن يتحمل عبء الإثبات، وكيفية تقييم قوة كل دليل، والحد الأدنى من الأدلة المطلوبة للقاضي لإصدار إقرار عادل.[٣٨]

في سياق قانون الإجراءات المدنية، الأدلة هي عملية الكشف عن الحقائق القانونية التي تثبت أن حدثًا ما قد وقع بالفعل. ويمكن أن تكون هذه الأحداث القانونية أفعالًا أو حوادث أو ظروفًا معينة ينظمها القانون، مما يؤدي إلى عواقب قانونية في شكل علاقات قانونية بين

---

[36] Triantono Triantono And Muhammad Marizal, "Parameter Keyakinan Hakim Dalam Memutus Perkara Pidana," *Justitia Et Pax* 37, No. 2 (2021), Https://Ojs.Uajy.Ac.Id/Index.Php/Justitiaetpax/Article/View/3744.

[37] Kurniawan Tri Wibowo Et Al., "Hukum Acara Pidana," *Amu Press*, 2025, 1–159, Https://Ejournal.Amertamedia.Co.Id/Index.Php/Press/Article/View/584.

[38] Alfitra, *Hukum Pembuktian Dalam Beracara Pidana, Perdata,Dan Korupsi Di Indonesia Edisi Revisi*.

الأطراف، أي ظهور حقوق وواجبات يجب الوفاء بها.[٣٩] يمكن تنفيذ عملية الإثبات هذه بأشكال مختلفة، مثل الإفادات والأفعال والوثائق المكتوبة والشهادات والأدلة الإلكترونية.[٤٠] بالإضافة إلى ذلك، فإن الأسئلة والأجوبة بين الأطراف وهيئة القضاة في المحاكمة هي أيضًا جزء من عملية الكشف عن الحقائق لإقناع القاضي بأن حدثًا قانونيًا قد وقع بالفعل وأدى إلى عواقب قانونية معينة.[٤١]

وبالتالي، تنشأ الأدلة أساسًا بسبب النزاعات أو تضارب المصالح بين الأفراد في المجتمع والتي يجب حلها من خلال المحاكم. عادةً ما تنشأ مثل هذه النزاعات عندما ينكر أحد الأطراف حقًا ما أو يعترض عليه، على سبيل المثال، في حالة ادعاء شخص ما أنه مالك لشيء ما، ولكن الطرف الآخر يرفض هذا الادعاء. في مثل هذه الحالات، يكون الطرف المطالب بالملكية ملزمًا بإثبات صحة حقوق ملكيته أمام المحكمة.[٤٢]

٣. مصادر قانون الأدلة

في النظام القانوني الإندونيسي، لا يمكن فصل الأدلة عن مصادرها القانونية، التي تشكل الأساس المعياري للقضاة والأطراف في العملية القضائية. وتُستخدم مصادر قانون

---

[39] Niken Ayu Afrilia Et Al., "Penerapan Prinsip Hakim Pasif Dan Aktif Dalam Proses Pembuktian Hukum Acara Perdata," *Journal Of Multidisciplinary Inquiry In Science, Technology And Educational Research* 1, No. 4 (2024): 2506–15, Https://Jurnal.Serambimekkah.Ac.Id/Index.Php/Mister/Article/Download/2295/1827.

[40] Efa Laela Fakhriah And M H Sh, *Bukti Elektronik Dalam Sistem Pembuktian Perdata* (Penerbit Alumni, 2023), Https://Books.Google.Com/Books?Hl=Id&Lr=&Id=Ajloeaaaqbaj&Oi=Fnd&Pg=Pp1&Dq=Proses+Pembuktian+Ini+Dapat+Dilakukan+Melalui+Berbagai+Bentuk,+Seperti+Pernyataan,+Tindakan,+Dokumen+Tertulis,+Kesaksian,+Maupun+Bukti+Elektronik.&Ots=Qqnevhloaw&Sig=H8qdoxewywtkxxrjqczo5i3bewa.

[41] Alfitra, *Hukum Pembuktian Dalam Beracara Pidana, Perdata,Dan Korupsi Di Indonesia Edisi Revisi*.

[42] Alfitra.

الأدلة كمبادئ توجيهية لتحديد صحة الأدلة وإجراءات استخدامها وحدود سلطة القاضي في تقييم صحة حدث قانوني. ومن بين مصادر قانون الأدلة ما يلي:

١. القوانين المكتوبة

القوانين هي المصدر الأساسي للقانون وتوفر اليقين القانوني لجميع الأطراف وتشكل مرجعاً لموظفي إنفاذ القانون في إقامة العدل. تعتبر القوانين نتيجة لإجراءات قانونية اتخذتها المؤسسة المخولة بذلك، أي السلطة التشريعية، وبالتالي فهي تتمتع بأعلى سلطة في تحديد المعايير القانونية، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالأدلة. ومن خصائص القانون أنه عام وشامل وقابل للتحسين الذاتي من خلال آلية المراجعة أو التعديل، بحيث يظل ملائماً للتطورات في المجتمع والاحتياجات القانونية. في سياق قانون الإجراءات المدنية، ينظم الأساس القانوني للأدلة قانون الطوارئ رقم ١ لعام ١٩٥١، الذي يشير إلى HIR (Het Herziene Indonesisch Reglement)لمناطق جاوة ومادورا، و RBg (Rechtsreglement voor de Buitengewesten)للمناطق خارج جاوة ومادورا. يشكل هذان النظامان الأساس لعملية إثبات القضايا المدنية في المحاكم المحلية.

وفي الوقت نفسه، في قانون الإجراءات الجنائية، يأتي المصدر الرئيسي للأدلة من القانون رقم ٨ لعام ١٩٨١ المتعلق بقانون الإجراءات الجنائية، الذي حل محل HIR وأصبح المبدأ التوجيهي الرسمي في تطبيق القانون الجنائي الموضوعي. ينظم قانون الإجراءات الجنائية إجراءات الحصول على الأدلة الصحيحة وتقييمها وموازنتها وفقًا لمبادئ الشرعية والعدالة .

٢. العرف

العرف هو في الأساس فعل يتكرر بنفس الشكل، مما يشير إلى أن هذا الفعل مقبول ومحبوب من قبل الكثير من الناس. عندما يكون عرف معين مقبولًا على نطاق واسع من قبل المجتمع ويتم تنفيذه بشكل مستمر لدرجة أن الأفعال المخالفة له تعتبر انتهاكًا لحاسة العدالة أو المشاعر القانونية للمجتمع، فإن هذا العرف يتطور إلى عرف قانوني. في هذه الحالة، تكتسب الأفعال التي يكررها الكثير من الناس قوة معيارية، أي قوة ملزمة اجتماعياً لأنها تعزز الاعتقاد بأن مثل هذا السلوك مناسب بالفعل.

٣. الاجتهاد القضائي

يشير الاجتهاد القضائي إلى إقرار القاضي الذي يتضمن قواعد أو مبادئ قانونية معينة، والتي يستخدمها القضاة الآخرون كمرجع عند البت في قضايا مماثلة. يعد أول حكم يصبح مرجعًا مهمًا لأنه يمكن أن يكون مصدرًا للقانون، سواء للمؤسسات القضائية أو للإدارة الحكومية. إذا حظي الحكم باهتمام واسع النطاق وقبله المجتمع، فمع مرور الوقت، سيتطور الإقرار إلى قاعدة قانونية حية، أي قاعدة معترف بها ومحترمة ومطبقة بشكل عام كجزء من النظام القانوني المعمول به[43] .

٤. المعاهدات

بشكل عام، المعاهدات أو الاتفاقيات الدولية هي اتفاقيات مبرمة بين دولتين أو أكثر لتنظيم العلاقات والتعاون في مختلف المجالات. إذا كانت الاتفاقية تشمل دولتين فقط،

[43] Sitti Nurkaherah, "Optimalisasi Yurisprudensi Sebagai Sumber Hukum Islam" (Pesantren Anwarul Qur'an, 2022), Http://Repository.Uindatokarama.Ac.Id/Id/Eprint/1545/.

فإنها تسمى اتفاقية ثنائية، أما إذا كانت تشمل عدة دول في وقت واحد، فإنها تسمى اتفاقية متعددة الأطراف. يُستخدم مصطلح المعاهدة عمومًا للإشارة إلى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالسياسة والاقتصاد، والتي تعتبر مهمة في الحفاظ على العلاقات بين الدول وخلق اليقين في التعاون الدولي[44].

٥. المذهب

المذهب هو رأي أو وجهة نظر يعبر عنها خبراء أو علماء قانونيون بارزون، وله تأثير كبير على تشكيل القانون وتطبيقه، بما في ذلك في عملية صنع الإقرار في المحكمة. في الممارسة العملية، غالبًا ما يشير القضاة إلى النظرية هؤلاء الخبراء كأساس أو اعتبار قانوني في إقراراتهم. من خلال الاستشهاد النظرية الشخصيات القانونية المؤثرة، تصبح إقرارات المحكمة أكثر قوة من الناحية الجدلية وتتمتع بسلطة علمية عالية[45].

ب. الأب البيولوجي

١. تعريف الأب البيولوجي

الأب البيولوجي هو الرجل الذي تربطه علاقة دم مباشرة بالطفل بسبب مشاركته في العملية البيولوجية لولادة الطفل، أي من خلال اتحاد الحيوانات المنوية للأب والبويضة للأم. هذا المصطلح له نفس معنى مصطلح الأب البيولوجي تقريبًا، ولكن في السياق القانوني، يُستخدم مصطلح ''الأب البيولوجي'' بشكل أكثر شيوعًا. يكتسب استخدام هذا المصطلح

[44] Dyah Rosiana Puspitasari, "Prinsip Umum Hukum Dalam Perjanjian Internasional," *In Right: Jurnal Agama Dan Hak Azazi Manusia* 13, No. 2 (2024): 169–90, Https://Ejournal.Uin-Suka.Ac.Id/Syariah/Inright/Article/View/3804.

[45] Alfitra, *Hukum Pembuktian Dalam Beracara Pidana, Perdata,Dan Korupsi Di Indonesia Edisi Revisi*.

أهمية خاصة في الحالات التي تنطوي على أطفال مولودين خارج إطار الزواج القانوني، حيث يجب إثبات العلاقة القانونية بين الطفل والأب بيولوجيًا، وليس فقط اجتماعيًا أو إداريًا. [46] مصطلح الأب البيولوجي له نفس المعنى الذي يرد في القاموس الكبير للغة الإندونيسية (KBBI)، أي الأب الحقيقي. بمعنى آخر، يمكن الإشارة إلى شخص ما على أنه الأب البيولوجي إذا كان له دور في العملية البيولوجية لتكوين الجنين الذي وُلد لاحقًا كطفل. بشكل عام، يستند تحديد المحكمة لشخص ما على أنه الأب البيولوجي إلى أدلة طبية، مثل نتائج اختبار الحمض النووي، أو من خلال أدلة أخرى ذات قيمة إثباتية مقنعة.[47]

وفقًا لقانون الأسرة، الأب البيولوجي هو الرجل الذي حملت منه المرأة بطفل. بالإضافة إلى ذلك، يُعتبر الشخص أيضًا أبًا إذا كان متزوجًا من والدة الطفل وقت ولادة الطفل، أو اعترف قانونًا بوضعه كأب، أو أثبتت المحكمة علاقته بالطفل.[48] الأب البيولوجي هو الرجل الذي له علاقة وراثية مباشرة بالطفل، أي الرجل الذي تبرع بالحيوانات المنوية التي نجحت في إخصاب بويضة الأم. تنشأ هذه العلاقة فقط بسبب مشاركة الأب البيولوجي في عملية التكاثر الطبيعية التي أدت إلى ولادة الطفل. ومع ذلك، فإن الأب البيولوجي ليس دائمًا مرادفًا للأب الاجتماعي والعاطفي، حيث قد لا تكون هناك علاقة أبوية أو قرب

---

[46] Okta Muhlia, "Ayah Biologis: Fenomena, Hukum Dan Agama," Surau.Co, 2025, Https://Www.Surau.Co/2025/08/27405/Ayah-Biologis-Fenomena-Hukum-Dan-Agama/.
[47] Ulvi Rohmatul Musyayyadah, "Kewajiban Ayah Biologis Terhadap Pemenuhan Hak Anak Sumbang (Inses) Perspektif Teori Hukum Progresif Dan" (N.D.), Https://Etheses.Iainponorogo.Ac.Id/32485/1/Ulvi Rohmatul M_101210196_E-Thesis.Pdf.
[48] Babymagazineclub, "الأب البيولوجي: التعريف القانوني والحقوق والواجبات," Babymagazineclub, 2025, Https://Ar.Babymagazinclub.Com/17167484-Biological-Father-Legal-Definition-Rights-And-Obligations#Menu-1.

عاطفي بين الاثنين. في حالات انفصال الوالدين، مثل الطلاق، لا يزال الأب البيولوجي ملزمًا قانونًا بتوفير الدعم المالي لطفله، حتى لو لم تعد العلاقة الأسرية أو العاطفية موجودة.[49]

أدى التقدم في تكنولوجيا الإنجاب الحديثة أيضًا إلى ظهور ظاهرة جديدة تتمثل في التبرع بالحيوانات المنوية، حيث يعمل الرجل فقط كأب بيولوجي دون أي روابط زوجية أو عائلية بالطفل المولود. وبالتالي، يمكن استنتاج أن الأب البيولوجي هو الطرف الذي يلعب دورًا في التكوين البيولوجي للطفل، ولكنه لا يتحمل دائمًا جميع الأدوار والمسؤوليات المرتبطة بشخصية الأب البيولوجي بالمعنى الاجتماعي والقانوني.[50].

٢. واجبات الأب البيولوجي

في جوهر الأمر، يولد كل طفل بحقوق أساسية متأصلة بغض النظر عن وضعه عند الولادة. وعلى الدولة التزام بضمان وحماية هذه الحقوق كجزء من الضمانات الدستورية. ويتماشى ذلك مع أحكام دستور عام ١٩٤٥، المواد من A٢٨ إلى J٢٨، التي تؤكد أن لكل مواطن نفس الحقوق الدستورية. وبالتالي، يجب أن يتمتع كل طفل بمساواة أمام القانون والحكومة دون تمييز على أساس وضع الميلاد أو العرق أو الدين (المساواة أمام القانون).[51]

ومع ذلك، في الممارسة العملية، لا يزال عدد من القوانين واللوائح في إندونيسيا يميز بين وضع الأطفال فيما يتعلق بإعمال حقوق معينة. وتؤدي هذه الاختلافات في الوضع إلى

[49] Widiansyah Anugrah, "Perbedaan Ayah Biologis Dan Ayah Kandung: Mengenal Hak Dan Kewajiban Masing-Masing," Local Starup Fest, 2025.
[50] Anugrah.
[51] Musyayyadah, "Kewajiban Ayah Biologis Terhadap Pemenuhan Hak Anak Sumbang (Inses) Perspektif Teori Hukum Progresif Dan."

اختلافات في المعاملة والحقوق التي يحصل عليها الأطفال، بما في ذلك في ما يتعلق بالعلاقات المدنية مع آبائهم البيولوجيين. وفي الواقع، من النظرية حقوق الإنسان، لا يزال للطفل علاقة طبيعية مع كلا والديه، سواء ولد من زواج قانوني أم لا.[52]

وهذا ما تؤكده الفقرة (١) من المادة ٥٦ من القانون رقم ٣٩ لعام ١٩٩٩ بشأن حقوق الإنسان، التي تنص على أن ''لكل طفل الحق في معرفة والديه، وفي أن يتربى على يد والديه ويحظى برعايتهما''. وتماشياً مع ذلك، يؤكد مجلس العلماء الإندونيسي (MUI) من خلال الفتوى رقم ١١ لعام ٢٠١٢ بشأن وضع الأطفال المولودين خارج إطار الزواج ومعاملتهم أن الأطفال المولودين خارج إطار الزواج لا تربطهم صلة دم بالرجل الذي تسبب في ولادتهم (الأب البيولوجي)، بل تربطهم صلة دم بأمهم وعائلتها فقط.[53]

ومع ذلك، تؤكد الفتوى أيضًا أن الطفل لا يتحمل ذنب أفعال والديه. بالإضافة إلى ذلك، لا يزال الرجل الذي تسبب في ولادة الطفل يتحمل مسؤولية أخلاقية واجتماعية لتوفير سبل العيش للطفل وضمانها. في الواقع، تتمتع الحكومة بسلطة فرض التزام عليه بتلبية احتياجات الطفل وتوفير حصة من ثروته من خلال آلية ''الوصية الإلزامية'' بعد وفاته.

---

[52] Siti Musawwamah, "Pro-Kontra Atas Putusan Mahkamah Konstitusi Tentang Pengesahan Hubungan Keperdataan Anak Luar Kawin Dengan Ayah Biologis," *Nuansa: Jurnal Penelitian Ilmu Sosial Dan Keagamaan Islam* 10, No. 1 (2013), Http://Ejournal.Iainmadura.Ac.Id/Nuansa/Article/View/167.

[53] Majelis Ulama Indonesia, "Fatwa Majelis Ulama Indonesia Nomor: 11 Tahun 2012 Tentang Kedudukan Anak Hasil Zina Dan Perlakuan Terhadapnya" (2012).

وبالتالي، على الرغم من أن الشريعة الإسلامية لا تعترف بالعلاقة الدموية، تظل مسؤولية الأب البيولوجي تجاه الطفل قائمة في سياق رفاهية الطفل وحماية حقوقه.[54]

ج. الأطفال غير الشرعيين

١. تعريف الأطفال غير الشرعيين

من الناحية المصطلحية، يشير مصطلح ''الأطفال غير الشرعيين'' إلى الأطفال المولودين لامرأة غير مرتبطة بزواج قانوني بالرجل الذي هو الأب البيولوجي للطفل. وتشير العلاقة خارج إطار الزواج إلى العلاقة بين رجل وامرأة يمكن أن تنتج عنها ذرية، ولكن هذه العلاقة لا تعترف بها القوانين الوضعية أو الديانة المتبعة على أنها زواج صحيح.[55]

في المصطلحات الفقهية الكلاسيكية، لا يوجد مصطلح ''طفل مولود خارج إطار الزواج'' كما هو معروف في الأدبيات القانونية الحديثة أو قانون الأسرة في إندونيسيا. لا يستخدم علماء الفقه هذا المصطلح، بل يشيرون إليه بـ ''ولد الزنا'' أو طفل الزنا، وهو طفل ولد نتيجة علاقات جنسية غير صحيحة وفقًا للشريعة الإسلامية. العلاقة المعنية هي علاقة بين رجل وامرأة دون رابطة زواج صحيحة أو علاقة لا تستوفي متطلبات وشروط الزواج المنصوص عليها في

---

[54] Haniah Ilhami, "Kontribusi Fatwa Mui No. 11 Tahun 2012 Tentang Anak Hasil Zina Dan Perlakuan Terhadapnya Dalam Hukum Keluarga Islam Di Indonesia," *Old Website Of Jurnal Mimbar Hukum* 30, No. 1 (2018): 1–16, Https://Journal.Ugm.Ac.Id/Jmh/Article/View/29048.

[55] Karto Manalu, *Hukum Keperdataan Anak Di Luar Kawin* (Pasaman Barat: Cv. Azka Pustaka, 2021), Https://Books.Google.Com/Books?Hl=Id&Lr=&Id=Mtzzeaaaqbaj&Oi=Fnd&Pg=Pa1&Dq=Hukum+Keperdataan+Anak+Di+Luar+Kawin&Ots=Anzndachrv&Sig=Lmhduzz3rkvzovogykgunci_Ixq.

الشريعة الإسلامية. [56] لذلك، عندما يطرح موضوع الأطفال المولودين خارج إطار الزواج في الخطاب القانوني الإسلامي، فإن المقصود في الواقع هو الأطفال المولودين نتيجة الزنا.

تظهر بعض الاختلافات في النظرية المذاهب الفقهية الأربعة، خاصة فيما يتعلق بوضع الأطفال المولودين خارج إطار الزواج. في المذهب الحنفي، يمكن أن يُنسب الطفل المولود قبل مرور ستة أشهر على عقد الزواج إلى الزوج إذا اعترف به. بل إن الإمام أبو حنيفة أكد أنه حتى لو ولد الطفل بعد يوم واحد من عقد الزواج، فإن النسب يظل صحيحًا للزوج. [57] في حين أن المذهب المالكي يعتبر أن الأطفال المولودين خارج إطار الزواج، أو من علاقات مشبوهة، أو من أمة تم تحريرها، لا يزالون ينسبون إلى والدهم البيولوجي، بحيث لا ينقطع نسب الطفل تمامًا عن الجانب الذكوري. [58]

وهذا على عكس المذهب الشافعي، الذي هو أكثر صرامة في تحديد النسب. وفقًا لهذه المدرسة الفقهية، يمكن نسب الأطفال المولودين بعد ستة أشهر على الأقل من عقد الزواج إلى الزوج، ولكن إذا كان ذلك أقل من ذلك، يُصنف الطفل على أنه طفل زنا ولا يُنسب إلا إلى الأم. للمدرسة الفقهية الحنبلية رأي مشابه للمدرسة الفقهية الشافعية، وهو أن الأطفال المولودين خارج إطار الزواج لا تربطهم علاقة نسب إلا بأمهم وليس بأبيهم البيولوجي الذي تسبب في

---

[56] Siska Lis Sulistiani, "Kedudukan Hukum Anak Luar Kawin Menurut Hukum Positif Dan Hukum Islam," *Adhki: Journal Of Islamic Family Law* 2, No. 2 (2020): 171–84, Http://Jurnal.Adhkiindonesia.Or.Id/Index.Php/Adhki/Article/View/38.

[57] Nu Online, "Hamil Di Luar Nikah Dan Melahirkan, Begini Status Anak Dan Nasabnya Menurut Fiqih," Nu Online, 2023, Https://Jombang.Nu.Or.Id/Bahtsul-Masail/Hamil-Di-Luar-Nikah-Dan-Melahirkan-Begini-Status-Anak-Dan-Nasabnya-Menurut-Fiqih-Bzpqo.

[58] Nu Online, "Terlanjur Dinikahkan Oleh Wali Yang Tak Berhak, Bagaimana Hukumnya?," Nu Online, 2024, Sumber: Https://Islam.Nu.Or.Id/Bahtsul-Masail/Terlanjur-Dinikahkan-Oleh-Wali-Yang-Tak-Berhak-Bagaimana-Hukumnya-5fo9c%0a.

ولادتهم.[59] ومع ذلك، هناك اختلافات في تحديد حقوق الميراث والحقوق الأخرى التي قد تُمنح للطفل في ظل ظروف معينة.[60]

تنص المادة ١٠٠ من مدونة الشريعة الإسلامية على أن الأطفال المولودين خارج إطار الزواج لا تربطهم صلة إلا بأمهم وعائلة أمهم. وبناءً على هذا النهج، يمكن تعريف الطفل المولود خارج إطار الزواج بأنه طفل تم إنجابه خارج إطار الزواج القانوني، إما نتيجة للزنا أو علاقة خارج إطار الزواج، وولادته هي نتيجة لهذه الأفعال. [61] يتوافق هذا الحكم مع أحكام الفقرة (١) من المادة ٤٣ من القانون رقم ١ لعام ١٩٧٤، التي لها صيغة مماثلة للمادة ١٠٠ من مدونة الشريعة الإسلامية. [62]

وفقًا للقانون العرفي، هناك فئتان من الأطفال المولودين خارج إطار الزواج. أولاً، الأطفال المولودون من علاقة بين رجل وامرأة لا يمنعهما القانون من الزواج. ثانياً، الأطفال المولودون لزوجين يمنعهما القانون من الزواج، إما بسبب أحكام قانونية أو لأن أحد الطرفين لا يزال مرتبطاً بزواج من شخص آخر. [63]

---

[59] Nu Online.

[60] Nasrah Hasmiati Attas, "Status Anak Zina Menurut Mazhab Syafi'i Dan Hambali," *Jurnal Ar-Risalah* 4, No. 2 (2024): 71–83, Https://Ejournal.Iain-Bone.Ac.Id/Index.Php/Arrisalah/Article/View/5812.

[61] Muhammad Hajir Susanto, Yonika Puspitasari, And Muhammad Habibi Miftakhul Marwa, "Kedudukan Hak Keperdataan Anak Luar Kawin Perspektif Hukum Islam," *Justisi* 7, No. 2 (2021): 105–17, Http://Ejournal.Um-Sorong.Ac.Id/Index.Php/Js/Article/View/1349.

[62] Aris Dwi Susanti, "Tinjauan Yuridis Mengenai Kedudukan Dan Pembinaan Anak Luar Dilihat Dari Segi Hukum Perdata," 2013, Https://Media.Neliti.Com/Media/Publications/148221-Id-Tinjauan-Yuridis-Mengenai-Kedudukan-Dan.Pdf.

[63] Manalu, *Hukum Keperdataan Anak Di Luar Kawin*.

الأطفال الذين يشار إليهم غالبًا بالأطفال غير الشرعيين بمصطلحات مختلفة تطورت في المجتمع، مثل أطفال كامبانغ، وأطفال حرام جاداه، وأطفال كوار، وأطفال أسترا، وما إلى ذلك، يشيرون إلى الأطفال المولودين من علاقات خارج أحكام القانون الساري. ويشمل ذلك الأطفال الذين تم إنجابهم قبل الزواج القانوني، والأطفال المولودين لأمهات مطلقات من أزواجهن منذ فترة طويلة، والأطفال الذين تم إنجابهم دون زواج قانوني، والأطفال الناتجين عن الزنا بين الأم ورجل آخر، أو الأطفال المولودين لأم لا تعرف على وجه اليقين من هو الأب البيولوجي. الأطفال غير الشرعيين هم الأطفال المعترف بهم ماديًا كأفراد شرعيين، ولكنهم لا يتمتعون بصلاحية رسمية أو إدارية وفقًا للأحكام القانونية المعمول بها. [64] وفي سياق المحكمة الدستورية، يشير مصطلح ''الأطفال المولودون خارج إطار الزواج'' إلى الأطفال المولودين من زيجات صحيحة وفقًا للدين، ولكنها غير مسجلة رسميًا لدى السلطات المختصة. [65]

٢. وضع الأطفال المولودين خارج إطار الزواج

تظهر الاختلافات الجوهرية بين اللوائح المتعلقة بوضع الأطفال المولودين خارج إطار الزواج في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي في إندونيسيا، على الرغم من أن كلاهما لهما نفس الهدف، وهو حماية حقوق الأطفال. من النظرية الشريعة الإسلامية، يمكن الاعتراف بالطفل المولود خارج إطار الزواج القانوني كطفل بيولوجي للرجل إذا كان هناك اعتراف أو تصديق

---

[64] Izudin, *Dinamika Atas Perlindungan Hukum Terhadap Anak Yang Lahir Di Luar Perkawinan*.
[65] Fuad Thohari, Afwan Faizin, And Mohamad Mujibur Rohman, "Otoritas Implementasi Putusan Mahkamah Konstitusi No. 46/Puu-Vi/2010 Tentang Status Anak Di Luar Nikah Di Pengadilan Agama: Studi Pandangan Hakim Agama Jakarta Dan Banten," 2014, Https://Repository.Uinjkt.Ac.Id/Dspace/Handle/123456789/44288.

(استلحاق أو الإقرار) من جانب الأب. [66] على الرغم من أن الزواج بين الوالدين غير معترف به دينياً، فإن هذا الاعتراف يمنح الطفل وضع النسب والحماية الاجتماعية. ومع ذلك، يجب أن يكون هذا الاعتراف مصحوبًا بأدلة صالحة وفقًا للأحكام الدينية حتى يمكن الاعتراف بوضع الطفل بموجب القانون الإسلامي.

وفي الوقت نفسه، في القانون الوضعي في إندونيسيا، تنظم الأحكام المتعلقة بوضع الأطفال المولودين خارج إطار الزواج في القانون رقم ١ لعام ١٩٧٤ بشأن الزواج. تنص المادة ٤٢ على أن الأطفال المولودين من زواج شرعي يتمتعون بوضع قانوني معترف به بالكامل. على العكس من ذلك، تؤكد المادة ٤٣ أن الأطفال المولودين خارج إطار الزواج لا يتمتعون إلا بعلاقة مدنية مع أمهم وعائلتها.[67] وهذا يدل على أنه على الرغم من أن القانون الوضعي يوفر الحماية للأطفال المولودين خارج إطار الزواج، فإن الاعتراف بنسبهم وحقوقهم لا يزال محدوداً مقارنة بالشريعة الإسلامية، حيث أن العلاقة القانونية معترف بها فقط مع الأم.

في الممارسة العملية، يتطلب الاعتراف بالأطفال المولودين خارج إطار الزواج في إندونيسيا إجراءات قانونية رسمية، مثل حكم أو إقرار من المحكمة. كما تمنح المادة ٤٤ من قانون الزواج الأزواج الحق في إنكار الأطفال المولودين لزوجاتهم إذا كانت هناك أدلة قوية على أن هؤلاء الأطفال ليسوا من ثمرة زواجهم. ويهدف هذا الحكم إلى الحفاظ على وضوح النسب ومنع

---

[66] Yahya Ibadu Rahman And Zainal Abidin, "Pengakuan Status Anak Luar Kawin Dalam Perspektif Hukum Islam Dan Hukum Positif," *Lisyabab: Jurnal Studi Islam Dan Sosial* 5, No. 2 (2024): 178–91, Https://Lisyabab.Staimaswonogiri.Ac.Id/Lisyabab/Article/View/314.

[67] Cut Faizal Salsabilah Ni Ajeng Amalyh Et Al., "Analisis Kedudukan Dan Hak Anak Luar Kawin Dalam Hukum Positif Dan Hukum Islam," *Al-Zayn: Jurnal Ilmu Sosial & Hukum* 3, No. 2 (2025): 552–58, Http://Ejournal.Yayasanpendidikandzurriyatulquran.Id/Index.Php/Alzayn/Article/View/1088.

المشاكل القانونية داخل الأسرة.[68] ومع ذلك، لا يزال القانون الوطني يسمح للآباء البيولوجيين بالاعتراف بالأطفال المولودين خارج إطار الزواج من خلال إجراءات قانونية معينة، على الرغم من أن الآلية أكثر تعقيدًا.

في تجميع القانون الإسلامي (KHI)، لا يحصل الأطفال المولودون خارج إطار الزواج تلقائياً على نسب من والدهم البيولوجي. ومع ذلك، إذا اعترف الأب بأبويته من خلال آلية قانونية، يمكن ربط الطفل بنسب الأب. يوضح هذا الحكم أن KHI يوفر مجالاً للاعتراف القانوني بالأطفال المولودين خارج إطار الزواج، شريطة استيفاء شروط معينة.[69] وبهذا الاعتراف، يحصل الطفل على حقوق مدنية مساوية لحقوق الطفل الشرعي المولود من زواج قانوني.

في المجتمع الإندونيسي، لا تزال المناقشات حول الوضع القانوني للأطفال المولودين خارج إطار الزواج شائعة. أحد أسباب ذلك هو ممارسة ''الزواج غير المسجل''، وهي ممارسة شائعة جدًا ولكنها غير معترف بها رسميًا من قبل الدولة. تثير هذه الحالة قضايا قانونية، خاصة فيما يتعلق بوضع الأطفال المولودين من مثل هذه الزيجات. في كثير من الحالات، لا يمكن الاعتراف بالطفل مباشرة دون المرور بإجراءات قانونية، سواء وفقًا للقانون الديني أو قانون

[68] Muhamad Ashil Fazra Anriasman And Fitria Olivia, "Kedudukan Anak Luar Kawin Dari Perkawinan Yang Tidak Tercatat (Studi Putusan No. 81/Pdt. G/2020/Pa. Sbh)," *Arus Jurnal Sosial Dan Humaniora* 5, No. 2 (2025): 3300–3306, Https://Ejournal.Unsrat.Ac.Id/Index.Php/Lexprivatum/Article/View/26856.
[69] Susanto, Puspitasari, And Marwa, "Kedudukan Hak Keperdataan Anak Luar Kawin Perspektif Hukum Islam."

الدولة. ونتيجة لذلك، غالبًا ما يكون هناك ارتباك بشأن حقوق الطفل، خاصة فيما يتعلق بالجنسية وحقوق الميراث.[70]

وفقًا للقانون الإيجابي الإندونيسي، لا يتمتع الأطفال المولودون خارج إطار الزواج القانوني وغير المعترف بهم من قبل آبائهم البيولوجيين بحقوق الميراث من آبائهم. ويتماشى ذلك مع أحكام المادة ٤٣ من قانون الزواج، التي تقصر العلاقة القانونية للأطفال المولودين خارج إطار الزواج على أمهم وعائلة أمهم فقط. ومع ذلك، إذا اعترف الأب البيولوجي رسمياً بالطفل من خلال إجراءات قضائية، يمكن للطفل الحصول على حقوق الميراث على النحو المنصوص عليه في قانون الميراث الإسلامي.[71]

فيما يتعلق بحماية الطفل، لا يزال القانون الإيجابي الإندونيسي يضمن الحقوق الأساسية للأطفال المولودين خارج إطار الزواج، لا سيما في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، مثل الحق في الحصول على الدعم المالي من الأم وعائلة الأم. ومع ذلك، لا تزال هذه الحماية محدودة لأنها لا تغطي بالكامل الحقوق المتعلقة بالنسب والميراث من الأب. وهذا يدل على وجود فجوة يجب معالجتها من أجل أن تكون الحماية القانونية للأطفال المولودين خارج إطار الزواج أكثر إنصافاً وشمولاً.

---

[70] Roy Suwarno Putro Et Al., "Perkawinan Siri Antara Legalitas Hukum Dan Implikasi Sosial," *Philosophiamundi* 2, No. 4 (2024): 29–36, Https://Philosophiamundi.Id/Index.Php/Philosophia/Article/View/72.

[71] Abdul Hamid Dunggio, Zulkarnain Suleman, And Dedi Sumanto, "Status Hukum Anak Diluar Nikah Dalam Perspektif Fikih Islam Dan Hukum Positif Indonesia," *As-Syams* 2, No. 1 (2021): 12–21, Https://Ejournal.Iaingorontalo.Ac.Id/Index.Php/As-Syams/Article/View/193.

وفي الوقت نفسه، فإن الاعتراف بالأطفال المولودين خارج إطار الزواج له مكانة أوضح في القانون الإسلامي. فإذا اعترف الأب بالطفل بطريقة صحيحة وفقاً للتعاليم الدينية، فإن هذا الاعتراف يمكن أن يؤكد النسب ويمنح حقوقاً مساوية لحقوق الطفل الشرعي، بما في ذلك حقوق الميراث. في الممارسة العملية، تظهر العديد من الحالات أن الأطفال المولودين خارج إطار الزواج والذين يعترف بهم آباؤهم يمكنهم الحصول على الحماية القانونية والحقوق المدنية كما ينبغي. ومع ذلك، غالبًا ما تتسبب الاختلافات الجوهرية بين الشريعة الإسلامية والقانون الإيجابي الإندونيسي في عدم اليقين في تحديد الوضع القانوني للأطفال المولودين خارج إطار الزواج، خاصة فيما يتعلق بحقوق الميراث والنسب. لذلك، هناك حاجة إلى بذل جهود لتنسيق النظامين القانونيين بحيث يتم حماية حقوق الأطفال دون تمييز.

كإجراء إصلاحي، يحتاج كل من القانون الإسلامي والقانون الإيجابي الإندونيسي إلى التكيف مع التطورات الاجتماعية في المجتمع، بما في ذلك ظاهرة ''الزواج غير المسجل'' والأطفال المولودين خارج إطار الزواج القانوني. من الضروري إجراء إصلاحات قانونية أكثر استجابة للواقع الاجتماعي حتى يتمكن كل طفل، بغض النظر عن أصله، من الحصول على اعتراف قانوني عادل وحماية. ومن المتوقع أن يؤدي دمج مبادئ الشريعة الإسلامية والقانون الوطني إلى إنشاء نظام حماية أكثر شمولاً وإنصافاً للأطفال المولودين خارج إطار الزواج في إندونيسيا.

د. إقرار المحكمة العليا رقم ١٠٥٥ K/Pdt/2023

١. خلفية الإقرار

يُعتقد أن انتشار الزنا والعلاقات خارج إطار الزواج في الوقت الحاضر هو أحد العوامل التي تساهم في ظاهرة إنجاب الأطفال خارج إطار الزواج في المجتمع. إحدى القضايا التي جذبت اهتمامًا كبيرًا من الجمهور هي القضية بين ريزكي أديتيا درادجاموكو ووينى أرياني كوسوماوارداني. بدأ هذا النزاع بمطالبة ويني ريزكي بالاعتراف بالطفلة التي أنجبتها نتيجة لعلاقتهما البيولوجية.[72]

في يونيو ٢٠٢١، أعلنت ويني للجمهور أنها أنجبت ابنة من علاقة خارج إطار الزواج مع ريزكي أديتيا في عام ٢٠١٣. في البداية، كانت علاقتهما تسير على ما يرام، ولكن في منتصف عام ٢٠١٤، بدأت التواصل بينهما يتدهور. ونظراً لصعوبة الحصول على رد من ريزكي، رفعت ويني دعوى قضائية أمام محكمة تانجيرانج المحلية من خلال ممثلها القانوني. خلال المحاكمة، أقر الممثل القانوني لريزكي، هندراوان حليم، بأن موكله كان بالفعل على علاقة عمل مع ويني في عام ٢٠١٢ تتعلق بصفقة بيع منزل. ومع ذلك، وفقًا لهندراوان، فإن صمت ريزكي لا يعني أنه يعترف بالادعاءات التي قدمتها ويني. في غضون ذلك، جادل الممثل

[72] Alya Hanifah Setiawan, "Studi Kasus Pada Putusan Mahkamah Agung Nomor 1055 K/Pdt/2023 Terhadap Permasalahan Pembuktian Status Hukum Anak Luar Kawin Dari Ayah Biologisnya Ditinjau Dari Peraturan Perundang-Undangan Terkait.," *Journal Of Comprehensive Science (Jcs)* 3, No. 6 (2024), Https://Search.Ebscohost.Com/Login.Aspx?Direct=True&Profile=Ehost&Scope=Site&Authtype=Crawler&Jrnl=29624738&An=178666032&H=Lolmqi%2bnjkmt9jydtzv%2fuuzecbj5x1f3yleqew6hqmgdv%2bwum8sf73pcugskmepyrfnt4ahxeymbrxir2qkd%2bg%3d%3d&Crl=C.

القانوني لويني، تيغور ل. مانيك، بأن المدعى عليه قد اعترف بشكل غير مباشر بوجود الطفل المعني، لذلك طلب من هيئة القضاة أن تأمر ريزكي بإجراء اختبار الحمض النووي كدليل.[73]

ومع ذلك، في جلسة استماع عقدت في ٣ فبراير ٢٠٢٢، رفضت هيئة القضاة في محكمة تانجيرانغ الدعوى القضائية التي رفعتها ويني أرياني. وقضى القضاة بعدم كفاية الأدلة لإثبات أن ريزكي أديتيا كان متزوجًا من ويني أرياني أو أن لديه طفلًا بيولوجيًا منها. غير راضية عن الحكم، استأنفت ويني أمام محكمة أعلى، وطلبت من هيئة القضاة أن تأمر ريزكي أديتيا بإجراء اختبار الحمض النووي لتوضيح وضع الطفل.[74]

إقرار المحكمة العليا رقم ١٠٥٥ K/Pdt/2023 هو إقرار نقض صادر عن المحكمة العليا لجمهورية إندونيسيا في ٢٣ مايو ٢٠٢٣. تضمنت هذه القضية مقدم طلب النقض، ريزكي أديتيا درادجاموكو، والمدعى عليها في النقض، ويني أرياني كوسوماوارداني. تتعلق هذه القضية بالمدعي، ريزكي أديتيا درادجاموكو، والمدعى عليها، ويني أرياني كوسوماوارداني. [75] وكانت القضية الرئيسية المطروحة هي الاعتراف وتحديد العلاقة القانونية بين الطفل المولود خارج إطار الزواج ووالده البيولوجي، دون استخدام اختبار الحمض النووي كدليل رئيسي.[76] يرتبط هذا الإقرار ارتباطًا وثيقًا بإقرار المحكمة الدستورية رقم PUU-VIII/2010/٤٦، الذي

---

[73] Rintan Puspita Sari, "Kronologi Rezky Adhitya Diputuskan Sebagai Ayah Biologis Dari Anak Wenny Ariani," Kompas.Com, 2022.
[74] Sari.
[75] Setiawan, "Studi Kasus Pada Putusan Mahkamah Agung Nomor 1055 K/Pdt/2023 Terhadap Permasalahan Pembuktian Status Hukum Anak Luar Kawin Dari Ayah Biologisnya Ditinjau Dari Peraturan Perundang-Undangan Terkait."
[76] Elsa Fadila Oktaviani Nursa, "Analisis Yuridis Tanggung Jawab Ayah Biologis Terhadap Anak Diluar Kawin (Studi Putusan No. 1055k/Pdt/2023)," 2024, Https://Dspace.Umkendari.Ac.Id/Jspui/Handle/123456789/7659.

سبق أن وسّع معنى العلاقة المدنية للأطفال المولودين خارج إطار الزواج، أي ليس فقط للأم وعائلتها، ولكن أيضًا للأب البيولوجي الذي يمكن إثباته علميًا و/أو بوسائل إثبات أخرى وفقًا للقانون.[77]

٢. القضية وموقف الأطراف في المحكمة

أكدت آنا سوفا يوكينغ، الممثلة القانونية لريزكي أديتيا درادجاموكو، أن موكلها لم يثبت أنه أهمل طفله كما أفادت ويني أرياني كوسوماوارداني. جاء هذا التصريح بعد أن أجرت شرطة منطقة مترو جايا مراجعة خاصة للقضية المتعلقة بالبلاغ المزعوم بإهمال الطفل الذي قدمته ويني سابقًا إلى مركز شرطة جنوب جاكرتا.[78] في تصريحها لوسائل الإعلام يوم الخميس ٧ نوفمبر، أوضحت آنا صوفا أن نتائج مراجعة القضية أظهرت أنه لا توجد أسباب قوية لتحديد ريزكي كطرف أهمل الطفل، لأنه من الناحية القانونية والعلمية، لم يثبت أن ريزكي هو الأب البيولوجي للطفل المعني. كما أكدت أن ريزكي ليس الأب البيولوجي ولا الأب بالتبني للطفل، حيث لا توجد حاليًا أي أدلة علمية، مثل نتائج اختبار الحمض النووي، لإثبات هذا الادعاء.[79]

علاوة على ذلك، ذكرت آنا أنه إذا كان سيتم متابعة هذه القضية، فإن إجراء اختبار الحمض النووي هو الخطوة الأنسب للحصول على اليقين القانوني. وقالت إن طرفها قد أبلغ

---

[77] Aidil Al Fajri, "Analisis Komparatif Putusan Mahkamah Konstitusi No. 46/Puu-Viii/2010 Tentang Hak Keperdataan Anak Luar Kawin Dengan Orang Tuanya" (Universitas Islam Negeri Datokarama Palu, 2025), Http://Repository.Uindatokarama.Ac.Id/Id/Eprint/5234/.

[78] Caroline Pramantie, "Hasil Gelar Perkara: Rezky Aditya Tak Terbukti Telantarkan Anak Wenny Ariani," Kumparanhits, 2024.

[79] Tribun Bengkulu, "Hasil Gelar Perkara Kasus Dugaan Penelantaran Anak Rezky Aditya, Citra Kirana Hanya Bungkam," Tribun Bengkulu, 2024.

عن استعداد ريزكي للخضوع لاختبار الحمض النووي وينتظر ردًا من الطرف المبلغ. خلال جلسة الاستماع في القضية، أكد طرف ريزكي أمام كبير المحققين استعداده للخضوع لاختبار الحمض النووي متى كان ذلك ضروريًا.[80]

ومع ذلك، حتى صدور هذا البيان، لم يكن هناك أي رد إيجابي من طرف ويني أرياني بشأن اختبار الحمض النووي. وفقًا لأنا، لم يُبدِ الطرف المبلغ أي نية لإجراء اختبار الحمض النووي على الرغم من عدة اجتماعات مغلقة واستدعاءات وردود علنية للجمهور. وتأمل أن يستجيب الطرف المبلغ على الفور لدعوة اختبار الحمض النووي حتى يمكن حل هذه القضية بشكل كامل وعدم إطالة أمدها.[81] كما شددت آنا على أن اختبار الحمض النووي مهم جدًا من أجل توفير اليقين القانوني بشأن وضع الطفل موضوع القضية. وقالت إنه إذا أظهرت نتائج اختبار الحمض النووي تطابقًا بيولوجيًا بين الطفل وريزكي أديتيا، فإن موكلها مستعد لتحمل المسؤولية الكاملة وفقًا للقانون المعمول به. [82]

الخلاف بين ريزكي أديتيا ووينى أرياني بشأن الاعتراف بالطفل، المعروف للجمهور باسم كيكي، مستمر منذ فترة طويلة، حتى أنه دخل عامه الثالث منذ ظهور القضية لأول مرة. في ١٨ أغسطس ٢٠٢١، أبلغت ويني أرياني عن ريزكي أديتيا إلى شرطة جنوب جاكرتا

[80] Pramantie, "Hasil Gelar Perkara: Rezky Aditya Tak Terbukti Telantarkan Anak Wenny Ariani."
[81] Johny Johan Sompotan, "Tes Dna Anak Wenny Ariani Batal Dilakukan, Kuasa Hukum Rezky Aditya: Masih Ada Kesibukan Masing-Masing," Beritasatu, 2025, Https://Www.Beritasatu.Com/Lifestyle/2870173/Tes-Dna-Anak-Wenny-Ariani-Batal-Dilakukan-Kuasa-Hukum-Rezky-Aditya-Masih-Ada-Kesibukan-Masing-Masing.
[82] Sompotan.

مترو بتهمة إهمال الطفل. تم تقديم البلاغ لأن ويني اعتبرت أن ريزكي كان مهملاً في الوفاء بمسؤولياته تجاه الطفل الذي ادعى أنه ابنه البيولوجي.[83]

ومع ذلك، تم تعليق القضية (SP3) من قبل الشرطة بعد أن خسرت ويني دعوى مدنية في محكمة مقاطعة تانجيرانج بشأن الاعتراف بالطفل. ومع ذلك، بعد صدور إقرار المحكمة العليا رقم ١٠٥٥ K/Pdt/2023، الذي ينص على أن الطفل المسمى كيكي له علاقة بيولوجية بريزكي أديتيا، أعادت ويني أرياني تقديم طلب لإعادة فتح قضية التخلي المزعوم عن الطفل، مستشهدة بإقرار المحكمة العليا كأساس قانوني جديد.[84]

٣. الحكم

الحكم هو الجزء الأخير من إقرار المحكمة الذي يتضمن بيانًا رسميًا ونهائيًا من هيئة القضاة بشأن نتيجة القضية. في هذا الشعبة ، يصدر القضاة إقرارهم بشأن قبول أو رفض الالتماس أو الدعوى المرفوعة من قبل الأطراف. بعبارة أخرى، الحكم هو الصيغة الأساسية لإقرار المحكمة القانوني بعد النظر في جميع الحقائق والأدلة والحجج القانونية المقدمة خلال المحاكمة[85] .

---

[83] Alfin Berkat Pratama Zai, "3 Fakta Perseteruan Rezky Aditya Dan Wenny Ariani, Cekcok Sejak 2021," Rcti+, 2024.
[84] Banjarmasin Post, "Akhirnya Rezky Aditya Sanggupi Tes Dna, Jawab Tudingan Status Ayah Biologis Anak Wenny Ariani," Banjarmasin Post, 2024, Https://Banjarmasin.Tribunnews.Com/2024/11/22/Akhirnya-Rezky-Aditya-Sanggupi-Tes-Dna-Jawab-Tudingan-Status-Ayah-Biologis-Anak-Wenny-Ariani?Page=2.
[85] Joshua Constantinofel Tambun, "Amar Putusan Hakim Dalam Hukum Acara Perdata," *Lex Crimen* 12, No. 4 (2024), Https://Ejournal.Unsrat.Ac.Id/Index.Php/Lexcrimen/Article/View/58966.

في إقرار المحكمة العليا رقم ١٠٥٥ /K Pdt/2023 ، رفضت المحكمة العليا طلب النقض المقدم من مقدم طلب النقض، ريزكي أديتيا درادجاموكو، وأيدت إقرار محكمة بانتين العليا رقم ١٩٤ PDT/2022/PT BTN/، الذي كان قد ألغى سابقًا إقرار محكمة تانجيرانج المحلية. وبالتالي، وافقت المحكمة العليا على اعتبارات محكمة الاستئناف، التي ذكرت أن الطفل المولود لـ ويني أرياني كوسوماوارداني هو الطفل البيولوجي لـ ريزكي أديتيا درادجاموكو[86] .

من خلال حكمها، أكدت المحكمة العليا أن العلاقة المدنية بين الطفل المولود خارج إطار الزواج ووالده البيولوجي يمكن إثباتها دون الحاجة إلى إجراء اختبار الحمض النووي، طالما أن هناك أدلة أخرى صالحة قانونًا ويمكن أن تقنع القاضي بصحة العلاقة. يتماشى هذا النهج مع إقرار المحكمة الدستورية رقم ٤٦ PUU-VIII/2010/، الذي يوسع معنى العلاقة المدنية للطفل المولود خارج إطار الزواج ليس فقط مع الأم وعائلتها، ولكن أيضًا مع الأب البيولوجي، إذا أمكن إثبات ذلك علميًا و/أو بناءً على أدلة أخرى صالحة قانونًا [87].

وبالتالي، من خلال الإقرار رقم ١٠٥٥ K/Pdt/2023 ، لم تحل المحكمة العليا النزاع بين الطرفين فحسب، بل قدمت أيضًا توجيهًا جديدًا في ممارسة إثبات وضع الأطفال المولودين خارج إطار الزواج في إندونيسيا. يؤكد هذا الحكم أن إثبات العلاقات البيولوجية لا يجب أن يعتمد فقط على اختبارات الحمض النووي، بل يمكن أن يستند أيضًا إلى أدلة أخرى

[86] Muchamad Zamroni, "Putusan Perkara Mahkamah Agung Nomor 1055 K/Pdt/2023 Tentang Itsbat Hubungan Nasab Anak Lahir Di Luar Perkawinan Perspektif *Maslahah* Said Ramadhan Al-Buthi" (Universitas Islam Negeri Maulana Malik Ibrahim, 2024), Http://Etheses.Uin-Malang.Ac.Id/68251/.
[87] Setiawan, "Studi Kasus Pada Putusan Mahkamah Agung Nomor 1055 K/Pdt/2023 Terhadap Permasalahan Pembuktian Status Hukum Anak Luar Kawin Dari Ayah Biologisnya Ditinjau Dari Peraturan Perundang-Undangan Terkait."

مثل الاعترافات أو الاتصالات الرقمية أو الشهادات أو الحقائق التي تشير إلى وجود علاقة شخصية وعاطفية بين الأب والطفل.[88] من الناحية القانونية، فإن هذا الحكم يعني أن الطفل المعني له علاقة قانونية مدنية مع والده البيولوجي، بما في ذلك حقوق مدنية مثل غرامة مالية والميراث والاعتراف بالهوية القانونية .

هـ. المصلحة عز الدين بن عبد السلام

١. تعريف المصلحة

مصطلح المصلحة مشتق من الجذر صَلَحَ، الذي يعني الخير، مقابل الشر (فساد). وبإضافة حرف الألف في البداية، يتحول المصطلح إلى صيغة المصدر، التي تعني الخير أو المنفعة أو تجنب الضرر. من الناحية الاشتقاقية، يمكن تفسير مصطلح ''المصلحة'' على أنه أي شيء يجلب الخير والفائدة للبشر ويبعدهم عن الشر أو الضرر.[٨٩]

في اللغة العربية، يشير مصطلح ''المصلحة'' إلى أي فعل أو عمل يقود البشر إلى الخير والفائدة. بشكل عام، تشمل المصلحة كل ما يفيد البشر، سواء كان ذلك من خلال الجهود المبذولة للحصول على شيء مربح وممتع، أو الجهود المبذولة لرفض أو تجنب الأشياء الضارة والمدمرة. وبالتالي، فإن للمصلحة بعدين رئيسيين، هما جلب المنافع (جلب المنافع)

---

[88] Wuwungan, Soeikromo, And Lumintang, "Analisis Hukum Putusan Kasasi Mahkamah Agung Terkait Penetapan Ayah Biologis Atas Anak Yang Lahir Di Luar Pernikahan Yang Sah (Studi Kasus Putusan Nomor: 1055 K/Pdt/2023)."

[89] M Ag Busyro, *Maqashid Al-Syariah: Pengetahuan Mendasar Memahami Maslahah* (Prenada Media, 2019).

ودرء المفاسد (درء المفاسد). هذان الجانبان يكملان بعضهما البعض ويشكلان الأساس للنظر في ما إذا كان يمكن تصنيف فعل أو سياسة ما على أنه مفيد للبشرية.[٩٠]

٢. المصلحة نظر عز الدين بن عبد السلام

المصلحة هي عنصر يرتبط دائمًا بأحكام الشريعة الإسلامية، لأنها في جوهرها جوهر الأهداف الرئيسية لمقاصد الشريعة. في الممارسة العملية، يُطلب من كل فرد أن يكون قادرًا على تحقيق المنافع وتجنب جميع أشكال الضرر. الكلمات الرئيسية في مفهوم مقاصد الشريعة وفقًا لإز الدين بن عبد السلام هي المصلحة (المنفعة) والمفسدة (الضرر).[٩١]

تتكون المصلحة باعتبارها المكون الرئيسي في مقاصد الشريعة من عنصرين رئيسيين، هما اللذة (اللذة) والمتعة (الأفراخ) وكل ما يتوسط بينهما. علاوة على ذلك، في رأي عز الدين بن عبد السلام عن المصلحة، تنشعبة المصلحة إلى نوعين، وهما المصلحة الحقيقية والمصلحة المجازية. تشمل المصلحة الحقيقية بشكل مباشر عناصر اللذة والأفراخ، بينما تشير المصلحة المجازية إلى جميع الوسائل التي يمكن أن تؤدي إلى كليهما. على الرغم من أن عز الدين بن عبد السلام يميز بين اللذة والأفراخ، إلا أنه لا يقدم تعريفًا واضحًا لكل من هذين المصطلحين، بل يكتفي بتقديم شرح يتعلق بمستويات قيمة الأفعال وتصنيفها.[٩٢]

---

[90] Akbar Syarif And Ridzwan Bin Ahmad, "Konsep Maslahah Dan Mafsadah Sebagai Asas Pemikiran Maqāsid Syariah: Satu Analisis," *Ijtihad* 10, No. 2 (2016), Https://Ejournal.Unida.Gontor.Ac.Id/Index.Php/Ijtihad/Article/View/1241.

[91] Nugroho And Hamidah, "Konsep Maslahah Perspektif Izzudin Ibn Abd. Salam: Telaah Dalam Kitab Qawa'id Al-Ahkam Fi Masalih Al-Anam."

[92] J Johari, "Konsep Maslahah Izzudin Ibn Abdi Salam: Telaah Kitab Qawaid Al-Ahkam Limashalih Al-Anam," *Epistemé: Jurnal Pengembangan Ilmu Keislaman* 8, No. 1 (2013): 69–88, Https://Ejournal.Uinsatu.Ac.Id/Index.Php/Epis/Article/View/38.

كما أوضح عز الدين بن عبد السلام في كتابه قواعد الأحكام في مصالح الأنعام:[٩٣] [٩٤]

> المصالح ضربان: أحدهما حقيقي وهو الأفراح واللذات، والثاني مجازي وهو أسبابها، وربما كانت أسباب المصالح مفاسد فيؤمر بها أو تباح لا لكونها مفاسد بل لكونها مؤدية إلى مصالح، وذلك كقطع الأيدي المتآكلة حفظًا للأرواح، وكالمخاطرة بالأرواح في الجهاد، وكذلك العقوبات الشرعية كلها ليست مطلوبة لكونها مفاسد بل لكونها المقصودة من شرعها كقطع السارق وقطع الطريق وقتل الجناة ورجم الزناة وجلدهِم وتغريبهم، وكذلك التعزيرات، كل هذه مفاسد أوجبها الشرع لتحصيل ما رتب عليها من المصالح الحقيقة، وتسميتها بالمصالح من مجاز تسمية السبب باسم المسبب.

كل من الملذات والرغبات لها أهداف تشمل الجوانب الدنيوية والروحية، بدرجات متفاوتة من الأهمية في كل منها.[٩٥] ويمكن التعرف على جميع أشكال الملذات والرغبات والأشياء التي يمكن أن تؤدي إليها من خلال نهج عرفي (عرف) باستخدام العقل كأساس رئيسي للحكم .سيدرك الأشخاص الذين يستخدمون عقولهم أنه على الرغم من أن الشريعة لم تكن قد نزلت بعد، فإن مبدأ تحقيق المنفعة وتجنب الضرر في حياة الإنسان هو عمل جيد وجدير بالثناء.[٩٦] وذلك لأن البشر بطبيعتهم يميلون إلى حب جميع أشكال الخير والسلام والراحة والمتعة في حياتهم.

---

93 Abu Muhamad Eiz Al Diyn Abd Al Aziz Bin Abd Alsalam Bin 'Abi Alqasim Bin Alhasan Alsulami Al Dimasyqi, *Qawaid Al'ahkam Fi Masalih Al'anam*, *Al Bidayah* (Al Bidayah, N.D.).

94 Abu Muhamad Eiz Al Diyn Abd Al Aziz Bin Abd Alsalam Bin 'Abi Alqasim Bin Alhasan Alsulami Al Dimasyqi, "Qawaid Al'ahkam Fi Masalih Al'anam," Shameela Book, 1991, Https://Shamela.Ws/Book/8608/12#P4.

95 Moh Alfin Sulihkhodin, "Maqashid Syariah Perspektif Izzudin Abdi Salam," *El-Faqih: Jurnal Pemikiran Dan Hukum Islam* 7, No. 1 (2021): 1–18, Http://Ejournal.Iaifa.Ac.Id/Index.Php/Faqih/Article/View/197.

96 Nugroho And Hamidah, "Konsep Maslahah Perspektif Izzudin Ibn Abd. Salam: Telaah Dalam Kitab Qawa'id Al-Ahkam Fi Masalih Al-Anam."

بشكل عام، تتمثل المهمة الرئيسية للشريعة الإسلامية في نشر المنفعة في كل حكم قانوني، وهذا مبدأ مطلق يشمل جميع جوانب الحياة. يتجلى جوهر مفهوم المصلحة، الظاهرة والباطنة، الحقيقية والمجازية، في جميع المبادئ والحالات المحددة في الشريعة[٩٧].

لتحقيق المصلحة الحقيقية، الدنيوية والأخروية، هناك حاجة إلى وسيط أو وسيلة تعرف باسم المصلحة المجازية. ومع ذلك، يجب أن نفهم أن هذه الوسائل ليست كلها متوافقة مع أهداف مقاصد الشريعة. وهذا يعني أن ليس كل ما يبدو أنه سبب للمصلحة هو مصلحة حقيقية. وبالمثل، في مفهوم المفسدة، أحيانًا ما يبدو أنه سبب للمنفعة يكون في الواقع شكلاً من أشكال الضرر، ولكنه لا يزال مأمورًا به لأنه يجلب في النهاية منفعة أكبر .في الممارسة العملية، غالبًا ما تستند الجهود المبذولة ''لجذب المنفعة'' و''رفض الضرر'' في إطار مقاصد الشريعة إلى افتراضات قوية (ظن الوجود) بدلاً من اليقين المطلق (قاطع).[٩٨] ومع ذلك، هذا ليس سببًا لكي يكون البشر غير مبالين أو يتجاهلونه. طالما تم تنفيذ جميع الخطوات والإجراءات إلى أقصى حد ممكن، وتؤدي بشكل عام إلى نتائج جيدة، فإن ذلك يعد أساسًا كافيًا لاتخاذ إجراءات تحتوي على عناصر المصلحة وتجنب الأشياء التي تجلب المفسدة[٩٩].

---

97 Moh Mufid, *Filsafat Hukum Ekonomi Syariah: Kajian Ontologi, Epistemologi, Dan Aksiologi Akad-Akad Muamalah Kontemporer* (Prenada Media, 2021), Https://Books.Google.Com/Books?Hl=Id&Lr=&Id=Sim8eaaaqbaj&Oi=Fnd&Pg=Pa1&Dq=Secara+Garis+Besar,+Misi+Utama+Dari+Pensyariatan+Hukum+Islam+Adalah+Untuk+Menebarkan+Kemaslahatan+Dalam+Setiap+Ketentuan+Hukumnya&Ots=Wb2tsymxqw&Sig=Vyu2pcihlibdnlg7-K9ulewqjt4.

98 Nugroho And Hamidah, "Konsep Maslahah Perspektif Izzudin Ibn Abd. Salam: Telaah Dalam Kitab Qawa'id Al-Ahkam Fi Masalih Al-Anam."

99 Syarif And Bin Ahmad, "Konsep Maslahah Dan Mafsadah Sebagai Asas Pemikiran Maqāsid Syariah: Satu Analisis."

بشكل عام، وفقًا لإز الدين بن عبد السلام، فإن جميع أشكال الأوامر والنواهي في الشريعة موجهة نحو تحقيق المصلحة .وفقًا لإز الدين بن عبد السلام، لا يوجد نص قانوني في المصادر الموثوقة للشريعة يحتوي على عناصر ضرر أو أذى للمكلف، باستثناء القوانين التي ينص على التخلي عنها. على العكس من ذلك، كل قانون يحتوي على عناصر المصلحة يُأمر بتنفيذه كشكل من أشكال تحقيق أهداف الشريعة نفسها[١٠٠].

[100] Johari, "Konsep Maslahah Izzudin Ibn Abdi Salam: Telaah Kitab Qawaid Al-Ahkam Limashalih Al-Anam," 2013.

الفصل الثالث

مناقشة البحث

أ. بناءُ اعتباراتِ قاضي المحكمةِ العُليا في إقرار المحكمةِ العُليا رقم ١٠٥٥ ك/مدني/٢٠٢٣

١. الاتجاه العام لمفهوم اعتبار القاضي

مداولات القاضي هي المرحلة أو العملية التي تنظر فيها هيئة القضاة في الوقائع التي كُشِف عنها أثناء المحاكمة باعتبارها أساسًا لإصدار الحكم. وتكتسب هذه الأحكام أهمية بالغة لأنها تُحدد قيمة العدالة، واليقين القانوني، ومصالح أطراف القضية. ويشمل هذا الإطار تحليلًا قانونيًا للوقائع الثابتة والأسباب القانونية التي يستند إليها إقرار القاضي.[١٠١] وإذا لم تُحرَ مداولات القاضي بعناية ودقة، فقد يُنقض الإقرار من قِبَل محكمة أعلى. وإلى جانب الجوانب القانونية، قد تشمل مداولات القاضي أيضًا مسائل غير قانونية ذات صلة بالفصل في القضية.[١٠٢]

تجسّد اعتبارات المحكمة العليا في الإقرار رقم ٢٠٢٣ K/Pdt/١٠٥٥ تحولاً جذرياً في إثبات وضع الأطفال غير الشرعيين. إذ لم يعد القضاة يعتمدون على الأدلة

---

101 Andreas N Marbun, "Pembuatan Putusan," N.D., Http://Mappifhui.Org/Wp-Content/Uploads/2020/03/Pembuatan-Putusan.Pdf.

102 M Irsan Arief, *Pertimbangan Yuridis Putusan Bebas & Upaya Hukum Kasasi Perkara Pidana* (Mcl Publisher, 2021), Https://Books.Google.Com/Books?Hl=Id&Lr=&Id=9ohgeaaaqbaj&Oi=Fnd&Pg=Pr1&Dq=+Putusan+Tersebut+Dapat+Dibatalkan+Oleh+Pengadilan+Yang+Lebih+Tinggi.+Selain+Aspek+Yuridis,+Pertimbangan+Hakim+Juga+Dapat+Memuat+Hal-Hal+Non-Yuridis+Yang+Relevan+Dalam+Memutus+Perkara&Ots=Txl_Vonb9l&Sig=Zadmzmmlh7jtpv3ls0honqubzkm.

البيولوجية (فحص الحمض النووي) فحسب، بل أيضاً على الحقائق الاجتماعية والأخلاقية التي تُثبت وجود علاقة حقيقية بين الرجل (المدعى عليه) ووالدة الطفل. كما تُجسّد اعتبارات المحكمة العليا في الإقرار رقم ١٠٥٥/K/Pdt/٢٠٢٣ تحولاً جذرياً في نظام إثبات وضع الأطفال غير الشرعيين في إندونيسيا.[١٠٣] فلم يعد القضاة يقتصرون على الأدلة البيولوجية الرسمية والعلمية كفحص الحمض النووي، بل باتوا ينظرون أيضاً في الحقائق الاجتماعية والعلاقات الأخلاقية والمؤشرات الواضحة على وجود علاقة أبوة بين الرجل (المدعى عليه) ووالدة الطفل. وفي سياق القانون المدني، الذي يتطلب اليقين والأدلة الواضحة، فإن تجاهل الأدلة البيولوجية أو التقليل من شأنها قد يُؤدي إلى حالة من عدم اليقين القانوني.[١٠٤] الأبوة مسألة واقعية ترتبط بشكل مباشر بالعلاقات البيولوجية، لذا ينبغي أن يعتمد إثباتها بشكل مثالي على الأساليب العلمية ذات المستوى العالي من الدقة[105].

لذا، يُمكن اعتبار هذا التحوّل خطوةً محفوفة بالمخاطر ضد مبدأ اليقين القانوني، إذ تصبح الحقيقة القانونية معتمدةً بشكل كبير على الأحكام الاجتماعية والأخلاقية

---

[103] Zamroni, "Putusan Perkara Mahkamah Agung Nomor 1055 k/Pdt/2023 Tentang Itsbat Hubungan Nasab Anak Lahir Di Luar Perkawinan Perspektif Maslahah Said Ramadhan Al-Buthi."
[104] Khansa Laily Az Zahra et al., "Relevansi Kepentingan Alat-Alat Bukti Dalam Proses Penyelesaian Hukum Perdata," *The Juris* 8, no. 1 (2024): 95–104, https://www.ejournal.stih-awanglong.ac.id/index.php/juris/article/view/1185.
[105] Hartian Nurpancha, "Status Hukum Anak Luar Kawin Berdasarkan Hukum Islam, Serta Status Pembuktiannya Melalui Ilmu Pengetahuan Dan Teknologi," 2017, https://dspace.uii.ac.id/handle/123456789/27748.

النسبية. وبدلاً من تعزيز العدالة الموضوعية، قد يؤدي هذا النهج إلى إقرارات ومعايير إثبات متضاربة في قضايا مماثلة مستقبلاً.[١٠٦]

يُتيح التحول النموذجي المرتبط بروح إقرار المحكمة الدستورية رقم ٤٦–PUU/ VIII/٢٠١٠ بالفعل مجالًا للأطفال غير الشرعيين لإقامة علاقة مدنية مع والدهم البيولوجي، شريطة إثبات ذلك استنادًا إلى أدلة علمية و/أو أدلة قانونية أخرى.[١٠٧] مع ذلك، لا يُمكن تفسير عبارة "و/أو أدلة أخرى" على أنها تُضفي شرعية مطلقة على الأدلة الاجتماعية القائمة على الافتراضات أو المبادئ الأخلاقية.[١٠٨] ويؤكد إقرار المحكمة الدستورية على أهمية العلاقات البيولوجية كأساس للعلاقات المدنية، بحيث يعتمد الإثبات، في أفضل الأحوال، على أساليب موضوعية وقابلة للقياس[109].

---

106 Faiz Rahmanto, "Relasi Politik Hukum, Nilai Moral, Dan Kepastian Hukum Dalam Perspektif Asas Keadilan Di Indonesia," *Jurnal Ilmiah Advokasi* 13, no. 2 (2025): 440–58, https://jurnal.ulb.ac.id/index.php/advokasi/article/view/6319.

107 Nurrohmatul Jannah, "Perlindungan Hak Anak Di Luar Nikah: Studi Komparatif Antara Kompilasi Hukum Islam, Undang-Undang No. 1 Tahun 1974 Tentang Perkawinan, Dan Putusan Mahkamah Konstitusi No. 46/PUU-VIII/2010," *Ta'lim: Jurnal Multidisiplin Ilmu* 4, no. 2 (2025): 67–80, https://www.ejournal.staihitkediri.ac.id/index.php/talim/article/view/145.

108 Jannah.

109 Sampurno Sampurno, "Kedudukan Bapak Biologis Terhadap Anak Hasil Perkawinan Di Luar Nikah Sama Seperti Anak Kandung Setelah Adanya Putusan Mahkamah Konstitusi Nomor 46/PUU-VIII/2010 Dan Berdasarkan Kompilasi Hukum Islam." (University of Gresik, 2024), http://elibs.unigres.ac.id/2972/.

٢. مشاكل الأدلة غير المتعلقة بالحمض النووي في قانون الإجراءات المدنية

في هذا السياق، يستحق نهج المحكمة العليا، الذي يقبل الأدلة القائمة على المعاشرة والشهادة الاجتماعية ومؤشرات المسؤولية الأخلاقية، مزيدًا من التدقيق.[١١٠] تنص المادة ١٨٦٥ من القانون المدني والمادة ١٦٣ من قانون العلاقات الأسرية صراحةً على أن الطرف المطالب بحق ما يجب عليه إثبات دعواه. وهذا يعني أن الدعاوى المتعلقة بالعلاقات البيولوجية يجب أن يثبتها الطرف المطالب، إلى جانب أدلة علمية قوية.[١١١] في عصرنا الحالي، يُعد فحص الحمض النووي أقوى دليل على علاقة الطفل بوالديه.[١١٢] ولا ينبغي نقل عبء الإثبات ضمنيًا إلى المدعى عليه بناءً على افتراضات اجتماعية. إن نقل عبء الإثبات دون أساس معياري واضح قد يُخالف المبادئ الأساسية لقانون الإجراءات المدنية.[١١٣]

---

110 Sri Warjiyati et al., "Konstruksi Putusan Hakim Yang Berkeadilan: Anotasi Putusan Mahkamah Agung Berbasis Hak Asasi Manusia," n.d., https://www.researchgate.net/profile/Nazhif-Ali-Murtadho/publication/400525716_Konstruksi_Putusan_Hakim_yang_Berkeadilan_Anotasi_Putusan_Mahkamah_Agung_Berbasis_Hak_Asasi_Manusia/links/6985ea027247bc6473de9dd4/Konstruksi-Putusan-Hakim-yang-Berkeadilan-Anotasi-Putusan-Mahkamah-Agung-Berbasis-Hak-Asasi-Manusia.pdf.

111 Pita Permatasari, I Kadek Apdila Wirawan, and Sardiansyah Haerul Imam Sailellah, "Keyakinan Hakim Pada Alat Bukti Satu Saksi Perkara Perdata," *IBLAM LAW REVIEW* 5, no. 2 (2025): 137–44, http://ejurnal.iblam.ac.id/IRL/index.php/ILR/article/view/627.

112 Georgina Agatha, "Pembuktian Dan Pengesahan Anak Luar Kawin Serta Akibat Hukumnya Setelah Berlaku Putusan Mahkamah Konstitusi Nomor 46/PUU-VIII/2010 Dalam Pandangan Hukum Islam," *Indonesian Notary* 3, no. 1 (2021): 23, https://scholarhub.ui.ac.id/notary/vol3/iss1/23/.

113 Yusri, "Rekonstruksi Regulasi Pembuktian Dalam Peradilan Perdata Berbasis Pada Nilai Keadilan," n.d., https://search.proquest.com/openview/5c0625ec20f26b18e57fdfe6cd878018/1?pq-origsite=gscholar&cbl=2026366&diss=y.

إضافةً إلى ذلك، يمنح النظام الإثباتي في القانون المدني الإندونيسي القضاة حرية تقييم قوة الأدلة، لكن هذه الحرية تبقى ضمن نطاق الأدلة المقبولة المنصوص عليها في المادة ١٨٦٦ من القانون المدني، وهي الأدلة المكتوبة، والشهود، والادعاءات، والاعترافات، والأيمان.[١١٤] ويُسمح بالشكوك، لكن يجب أن تستند إلى وقائع واضحة ومحددة ومتسقة. وإذا استند الشك إلى مجرد السكن معًا دون أدلة علمية كافية، فهناك خطر من أن يكون تحديد النسب غير دقيق ولا يفي بمعايير الإثبات القوية.[١١٥]

علاوة على ذلك، تؤكد المادة الثانية الفقرة) **١** (من القانون رقم **٤٨** لسنة **٢٠٠٩** بشأن السلطة القضائية على أن المحاكمات تُجرى "لغرض تحقيق العدالة القائمة على مبدأ الخالق الواحد". ومع ذلك، لا يمكن تفسير هذا المبدأ على أنه تبرير لتجاهل اليقين القانوني.[١١٦] يجب أن تستمر العدالة الموضوعية جنباً إلى جنب مع اليقين القانوني، لأنهما عنصران أساسيان في نظام عدالة عادل[117].

وبالتالي، فرغم أن اعتبارات المحكمة العليا في الإقرار رقم ١٠٥٥ /٢٠٢٣K/Pdt تبدو وكأنها تُعطي الأولوية لحماية الطفل والقيم الإنسانية، إلا أن

---

[114] Zahra et al., "Relevansi Kepentingan Alat-Alat Bukti Dalam Proses Penyelesaian Hukum Perdata."

[115] Syauqi Nailul Kamal, "Pandangan Hakim Pengadilan Agama Ponorogo Terhadap Penerapan Alat Bukti Persangkaan Dalam Perkara Islam." (IAIN Ponorogo, 2017), https://etheses.iainponorogo.ac.id/2356/1/Syauqi Nailul Kamal.pdf.

[116] Indra Jaya M Hasibuan, "Peranan Mahkamah Agung Dalam Penegakan Hukum Dan Keadilan Melalui Kekuasaan Kehakiman," 2019, https://repository.uhn.ac.id/handle/123456789/3317.

[117] Muhammad Bintang Firdaus, "Dialektika Keadilan, Kepastian, Kemanfaatan Hukum Dalam Perspektif Gustav Radbruch Pada Hukum Indonesia," *Jurnal Kajian Hukum Dan Kebijakan Publik| E-ISSN: 3031-8882* 3, no. 1 (2025): 357–67, https://jurnal.kopusindo.com/index.php/jkhkp/article/view/1320.

منهجها في جمع الأدلة لا يزال بحاجة إلى نقد. فالاعتراف بالعلاقة المدنية للأطفال غير الشرعيين لا ينبغي أن يُغفل مبدأ أن العلاقات البيولوجية حقائق موضوعية يُفترض إثباتها، من الناحية المثالية، عبر مناهج علمية دقيقة.[١١٨] وبدون معايير واضحة وقابلة للقياس لجمع الأدلة، فإن هذا التحول الجذري قد يُقلل من اليقين القانوني ويُفسح المجال للتعسف في إجراءات الكشف القانوني.

٣. تقييم نقدي للتحول من الأدلة التجريبية إلى الأخلاق الاجتماعية

يُظهر التحليل السابق أن المحكمة العليا قد أجرت تحولًا جذريًا في نموذجها القانوني للأدلة، إذ انتقلت من نهج تجريبي–وضعي إلى نهج اجتماعي–أخلاقي. توفر المناهج التجريبية القائمة على الأدلة العلمية، مثل اختبار الحمض النووي، مستوى موضوعيًا وقابلًا للقياس من اليقين بشأن العلاقة البيولوجية بين الأب والطفل.[١١٩] هذا اليقين ضروري لمنع التكهنات والافتراضات غير المؤسسة عند تحديد الحالة المدنية للشخص. في المقابل، قد تُدخل الأدلة القائمة فقط على الاعتبارات الأخلاقية والاجتماعية الذاتية في أحكام القضاة، لأن المعايير والمؤشرات ليست دائمًا قابلة للقياس بدقة. في حالات الأطفال غير الشرعيين، ورغم أن حماية

---

[118] Sampurno, "Kedudukan Bapak Biologis Terhadap Anak Hasil Perkawinan Di Luar Nikah Sama Seperti Anak Kandung Setelah Adanya Putusan Mahkamah Konstitusi Nomor 46/PUU-VIII/2010 Dan Berdasarkan Kompilasi Hukum Islam."

[119] Nurpancha, "Status Hukum Anak Luar Kawin Berdasarkan Hukum Islam, Serta Status Pembuktiannya Melalui Ilmu Pengetahuan Dan Teknologi."

الأطفال هدف نبيل، إلا أن الاعتماد على الأسس الاجتماعية فقط دون تحقق علمي كافٍ قد يُؤدي إلى عدم يقين قانوني وخطر إثبات الأبوة بما يتعارض مع الحقائق البيولوجية.[١٢٠]

٤. الاعتبارات القانونية الإيجابية والأهمية المعيارية

في إقرار المحكمة العليا رقم ١٠٥٥ ك/بدت/٢٠٢٣، فسّرت المحكمة العليا القانون الوضعي تفسيراً تصاعدياً، مُفسحةً المجال أمام الأدلة غير البيولوجية لتحديد الأبوة البيولوجية للأطفال غير الشرعيين.[١٢١] وبينما يهدف هذا النهج إلى حماية الأطفال، فإن هذا التفسير يثير تساؤلات حول حدود سلطة القضاة التفسيرية في نظام قانوني يُعلي مبدأ اليقين القانوني.[١٢٢]

أولًا، على الرغم من أن هذا الحكم يشير إلى إقرار المحكمة الدستورية رقم ٤٦/PUU-VIII/٢٠١٠، الذي يتيح إمكانية إثبات العلاقات المدنية من خلال العلم و/أو أدلة أخرى موثوقة، إلا أنه يجب التأكيد على أن هذه العبارة لا تستبعد صراحةً أهمية الدليل العلمي في القضايا المتعلقة بيقين العلاقات البيولوجية.[١٢٣] إن التفسير الواسع جدًا

---

120 Hastuti Hastuti, "Pertimbangan Hukum Hakim Dalam Penetapan Ayah Biologis: Studi Putusan No. 109/Pdt. G/2022/PT. BTN Tentang Pembatalan Putusan No. 746/Pdt. G/2021/PN. TGN" (IAIN Parepare, 2024), https://repository.iainpare.ac.id/id/eprint/7919/.

121 Wuwungan, Soeikromo, and Lumintang, "ANALISIS HUKUM PUTUSAN KASASI MAHKAMAH AGUNG TERKAIT PENETAPAN AYAH BIOLOGIS ATAS ANAK YANG LAHIR DI LUAR PERNIKAHAN YANG SAH (Studi Kasus Putusan Nomor: 1055 K/PDT/2023)."

122 Febriani Ananda, "Penyalahgunaan Wewenang Hakim Dalam Pengambilan Putusan: Studi Analisis Pasal 10 Ayat (1) UU No 48 Tahun 2009 Tentang Kekuasaan Kehakiman" (Universitas Trunojoyo Madura, 2025), http://repository.trunojoyo.ac.id/id/eprint/30/.

123 Ramadhita Ramadhita and Ahmad Farahi, "Keadilan Bagi Anak Luar Kawin Dalam Putusan Mahkamah Konstitusi Nomor 46/PUU-VIII/2010," *De Jure: Jurnal Hukum Dan Syari'ah* 8, no. 2 (2016): 74–83, http://repository.uin-malang.ac.id/1202/.

لنطاق "الأدلة الأخرى" قد يؤدي إلى خلق معايير إثبات غير واضحة، لا سيما عند استخدام الأدلة الاجتماعية كأساس رئيسي دون دعم كافٍ من التحقق العلمي[124].

ثانيًا، إن الإشارات إلى مبادئ العدالة والإنسانية في قانون السلطة القضائية، والتزام الدولة بحماية حقوق الطفل، تستند إلى أساس دستوري. مع ذلك، يجب أن يظل تطبيق هذه المبادئ ضمن إطار نظام إثبات موضوعي وقابل للقياس.[١٢٥] فإذا ما أُعطيت الأولوية لحماية حقوق الطفل على مبدأ الحيطة والحذر في إثبات النسب، فإن ذلك يُنذر بخطر إقامة علاقات قانونية لا تتوافق تمامًا مع الحقائق البيولوجية. وهذا من شأنه أن يُلحق الضرر بأطراف أخرى ويُخل بالتوازن بين العدالة واليقين القانوني.[١٢٦] وبالتالي، في سياق القانون المدني، الذي يعتمد اعتمادًا كبيرًا على الأدلة، فإن المرونة المفرطة قد تُفسح المجال للذاتية والإقرارات المتضاربة، مما يجعل مبدأ اليقين القانوني عرضةً للتقويض.[١٢٧]

بناءً على هذا التحليل النقدي، يمكن اقتراح عدد من التوصيات المعيارية كإرشادات قضائية ومساهمة في صياغة السياسات التشريعية، وهي:

---

[124] Habib Shulton Asnawi, "Politik Hukum Putusan MK No. 46/PUU-VIII/2010 Tentang Status Anak Di Luar Nikah: Upaya Membongkar Positivisme Hukum Menuju Perlindungan HAM," *Jurnal Konstitusi* 10, no. 2 (2013): 239–60, https://jurnalkonstitusi.mkri.id/index.php/jk/article/view/103.
[125] Zul Khaidir Kadir, "Meruntuhkan Pilar Keadilan: Apakah Sistem Peradilan Dapat Berfungsi Tanpa Standar Pembuktian?," *Mandub: Jurnal Politik, Sosial, Hukum Dan Humaniora* 3, no. 2 (2025): 40–61, https://www.researchgate.net/profile/Zul-Khaidir-Kadir/publication/392622695_Meruntuhkan_Pilar_Keadilan_Apakah_Sistem_Peradilan_Dapat_Berfungsi_Tanpa_Standar_Pembuktian/links/684ae3f1bc28f5215e9407e6/Meruntuhkan-Pilar-Keadilan-Apakah-Sistem-Peradilan-Dapat-Berfungsi-Tanpa-Standar-Pembuktian.pdf.
[126] Muhammad Afiful Jauhani, *Metode Alternatif Identifikasi Forensik: Estimasi Umur Melalui Metilasi DNA Pada Bercak Darah* (Surabaya: Scopindo Media Pustaka, 2020).
[127] Zahwah Aulia Nafisya, Abdul Halim Talil, and Zulhas'ari Mustafa, "Pendekatan Hermeneutik Terhadap Alat Bukti Sumpah Dalam Peradilan Islam," *Media Hukum Indonesia (MHI)* 3, no. 4 (2025), https://www.ojs.daarulhuda.or.id/index.php/MHI/article/view/3050.

١. وضع معايير للأدلة غير المتعلقة بالحمض النووي على المستوى القضائي أو في لوائح المحكمة العليا. على سبيل المثال، تحديد الحد الأدنى من الأدلة المطلوبة (كشهادة شاهدين موثوقين على الأقل، بالإضافة إلى المستندات الداعمة، وسجل للمعاشرة الزوجية لمدة محددة) لكي يمتلك القضاة معيارًا تقييميًا أكثر موضوعية.

٢. تطوير سوابق قضائية محددة. يمكن للمحكمة العليا إصدار أحكام تحدد بشكل أدق المعايير الاجتماعية للأدلة، مما يُرسي سوابق قضائية متسقة على مختلف مستويات المحاكم.

يمكن الاستنتاج أن التفسير القانوني الإيجابي للمحكمة العليا في الإقرار رقم ٢٠٢٣ K/Pdt/١٠٥٥ يُمثل خطوة قانونية هامة في سبيل حماية الأطفال ورعايتهم. ومع ذلك، ولضمان ألا تُؤدي هذه الخطوة التقدمية إلى مشاكل تتعلق باليقين القانوني أو احتمالية إساءة استخدام السلطة، فمن الضروري تعزيز معايير الإثبات ووضع مبادئ توجيهية واضحة للتقييم، وذلك من خلال السياسات القضائية الداخلية (SEMA/Perma)ومن خلال مراجعة تشريعية لتعديل أحكام الإثبات المتعلقة بنسب الأطفال غير الشرعيين.

٥. المنطق القانوني للقاضي

يبدو منطق القاضي في إقرار المحكمة العليا رقم ١٠٥٥ ك/بدت/٢٠٢٣ منهجيًا، إذ يمر بمراحل استنتاجية واستقرائية وقياسية. مع ذلك، عند التحليل النقدي، تبرز عدة إشكاليات في العلاقة بين المعايير والوقائع، والتي تُشكل أساس الاستنتاجات التالية:

١. المرحلة الاستنتاجية المعيارية: يشير القاضي إلى المادة ٤٣ الفقرة (١) من قانون الزواج كما فُسِّرت في إقرار المحكمة الدستورية رقم ٤٦/بو-٨/٢٠١٠. ورغم أن هذا الإقرار يُتيح إمكانية إثبات العلاقة المدنية مع الأب البيولوجي، فإن عبارة "يمكن إثباتها قانونًا" لا تُنفي أهمية معايير الإثبات الموضوعية. فالتفسير الواسع جدًا قد يُؤدي إلى غموض في حدود ومعايير الإثبات.

٢. المرحلة الاستقرائية الواقعية: تُستخدم حقيقة المعاشرة كمؤشر قوي على وجود علاقة بيولوجية. مع ذلك، فإنّ التعايش لا يُشير في جوهره إلا إلى علاقة اجتماعية، وليس دليلاً مباشراً على صلة الدم. إنّ التعميم من الحقائق الاجتماعية إلى الاستنتاجات البيولوجية يُعرّض اليقين القانوني للخطر إن لم يُدعَم بتحقق علمي كافٍ.

٣. المرحلة القياسية: من الناحية الشكلية، يبدو منطق القاضي متماسكاً ومنطقياً. مع ذلك، فإنّ قوة الاستنتاج تعتمد بشكل كبير على الحقائق الأساسية المستخدمة. إذا كانت الحقائق المستخدمة كأساس مُحتملة فقط (وليست مؤكدة)، فإنّ الاستنتاج المتعلق بالوضع البيولوجي للطفل سيكون أيضاً غير مؤكد. في القضايا المدنية التي تتناول الوضع القانوني للشخص، ينبغي أن يبقى اليقين في الأدلة أولوية لتجنب الشك القانوني.

الجدول ٢

المنطق القانوني لقضاة المحكمة العليا في إقرار المحكمة العليا رقم ١٠٥٥/ك/بدت/٢٠٢٣

مراحل المنطق	اعتبارات	أشكال التفكير
الفرضية الرئيسية – داس سولين	أشار القاضي إلى المادة ٤٣ الفقرة) ١ (من قانون الزواج، كما فُسِّرت في إقرار المحكمة الدستورية رقم ٤٦/PUU-VIII/٢٠١٠، والتي تُجيز إمكانية وجود علاقة مدنية بين الطفل غير الشرعي ووالده البيولوجي، شريطة إثبات ذلك قانونيًا. مع ذلك، ينبغي فهم عبارة "إثبات ذلك قانونيًا" في إطار معايير إثبات موضوعية وقابلة للقياس. فالتفسير الواسع جدًا قد يُؤدي إلى غموض في حدود الإثبات.	استنتاجي (معياري)
الفرضية الصغرى – الوجود	استنادًا إلى وقائع المحاكمة، ثبت أن المدعى عليه كان يعيش مع المدعية دون زواج حتى ولادة الطفل. وقد استُخدمت هذه الحقيقة كمؤشر على وجود صلة قرابة بيولوجية. إلا أن العيش دون زواج لا يدل في جوهره إلا على علاقة اجتماعية، وليس دليلاً مباشراً على صلة الدم. وبدون التحقق العلمي الكافي، فإن مثل هذه التعميمات قد تُقوّض اليقين القانوني.	استقرائي (واقعي)
خاتمة	خلص القاضي إلى إمكانية الاعتراف بالطفل كابن بيولوجي للمدعى عليه. يبدو هذا الاستدلال متماسكًا ومنطقيًا من الناحية النظرية. مع ذلك، فإن قوة هذا الاستنتاج تعتمد بشكل كبير على دقة المقدمات المستخدمة. فإذا كانت الوقائع محتملة، فإن الاستنتاج المتعلق بالوضع البيولوجي لا يكون قاطعًا تمامًا. في القضايا المدنية المتعلقة بوضع الشخص، ينبغي دائمًا إعطاء الأولوية ليقين الإثبات.	قياسي (استنتاجي)

الجدول ٢ المنطق القانوني لقضاة المحكمة ١١

يُبين الجدول أعلاه أن بناء القاضي للمنطق القانوني في إقرار المحكمة العليا رقم ١٠٥٥ /٢٠٢٣K/Pdt قد تم وفق نمط قياسي يتألف من مقدمة كبرى (قاعدة قانونية)، ومقدمة صغرى (وقائع المحاكمة)، ونتيجة قانونية. ويبدو هذا الاستدلال منهجياً من الناحية الهيكلية، إذ يربط أحكام المادة ٤٣ الفقرة) ١ (من قانون الزواج، كما فُسِّرت في إقرار المحكمة الدستورية رقم ٤٦/PUU-VIII/٢٠١٠، بواقعة المعاشرة الزوجية بين الطرفين.

ب. تحليل المصلحة بناءً على وجهة نظر عز الدين بن عبد السلام بشأن إقرار المحكمة العليا رقم ١٠٥٥ ك/مدني/٢٠٢٣ في سياق حماية حقوق الطفل

١. .المنفعة المطالب بها (جلب المصلحة) والمفسدة المحتملة في إقرار المحكمة العليا رقم ١٠٥٥/K/PDT/٢٠٢٣

من منظور جلب المصلحة، يبدو أن هذا الحكم يسعى لحماية الأطفال بإثبات صلة قرابة بيولوجية بين الطفل غير الشرعي ووالده البيولوجي، مع تحميله مسؤولية التعويضات والجبر.[١٢٨] إلا أنه من منظور المصلحة عند عز الدين بن عبد السلام، يجب فحص كل مصلحة لتحديد ما إذا كانت مصلحة حقيقية أم أنها تنطوي على احتمالية حدوث مفساء أكبر.[١٢٩] وفي هذا السياق، يجب ألا تحجب حماية الطفل المبادئ الأساسية للحفاظ على النسب ونظام الشريعة الإسلامية. وفيما يلي بعض ما أراده قضاة المحكمة العليا في الحكم، إلى جانب مخاطر المفساء الكامنة:

[128] Zamroni, "Putusan Perkara Mahkamah Agung Nomor 1055 k/Pdt/2023 Tentang Itsbat Hubungan Nasab Anak Lahir Di Luar Perkawinan Perspektif Maslahah Said Ramadhan Al-Buthi."
[129] Nugroho and Hamidah, "Konsep Maslahah Perspektif Izzudin Ibn Abd. Salam: Telaah Dalam Kitab Qawa'id Al-Ahkam Fi Masalih Al-Anam."

أ. حفظ النسل

يُقرّ هذا بوجود صلة بيولوجية بين الطفل وأبيه، والتي تُصبح أساسًا لتحديد مسؤولية النسب. اجتماعيًا، يُعتبر هذا ضمانًا للهوية.[١٣٠] مع ذلك، من منظور المقاصد الشرعية الكلاسيكية، لا يقتصر حفظ النسب على الحفاظ على الهوية البيولوجية فحسب، بل يحافظ أيضًا على نقاء نظام النسب المؤسس من خلال الزواج الشرعي.[١٣١] تُقيّد المادتان ٤٢ و٤٣ من قانون الزواج حصرًا وضع الأبناء الشرعيين بالأبناء المولودين من زواج صحيح. حتى بعد إقرار المحكمة الدستورية رقم ٤٦-PUU-VIII/٢٠١٠، الذي تعترف به الدولة، فإن المسؤولية القانونية والإثبات البيولوجي هما الأساس، وليس شرعية النسب الإسلامي[132].

إذا فُهم الاعتراف البيولوجي على نطاق واسع دون حدود واضحة، فإنه قد يؤدي إلى:

- طمس الخط الفاصل بين النسب الشرعي وغير الشرعي.
- إضعاف الدور الوقائي لقانون الزواج.
- تمهيد الطريق لتطبيع العلاقات خارج إطار الزواج (الزنا).

---

130 Setiawan, "Studi Kasus Pada Putusan Mahkamah Agung Nomor 1055 K/PDT/2023 Terhadap Permasalahan Pembuktian Status Hukum Anak Luar Kawin Dari Ayah Biologisnya Ditinjau Dari Peraturan Perundang-Undangan Terkait."

131 Muhammad Rusydi Kadir, "Tinjauan Hukum Islam Terhadap Kedudukan Anak Lahir Di Luar Perkawinan Yang Sah Menurut Agama Dan Negara Di Indonesia," 2018, https://dspace.uii.ac.id/handle/123456789/9947.

132 Thohari, Faizin, and Rohman, "Otoritas Implementasi Putusan Mahkamah Konstitusi No. 46/PUU-VI/2010 Tentang Status Anak Di Luar Nikah Di Pengadilan Agama: Studi Pandangan Hakim Agama Jakarta Dan Banten."

في نظرية عز الدين بن عبد السلام، لا يمكن تصنيف المنافع التي تُسبب ضررًا أكبر على أنها منافع قوية. لذا، ينبغي السعي لحماية الطفل من خلال آليات التعويض والمسؤولية المالية، دون الحاجة إلى توسيع نطاق الاعتراف الذي قد يُخلّ بنظام النسب.

ب. حفظ العرض

من منظور العرض ، قد يُخفف تحميل الأب البيولوجي مسؤولية الخسائر من العبء الاجتماعي الذي تتحمله الأم وحدها تقليديًا. مع ذلك، لا يمكن فصل حماية الشرف في المقاصد (مبدأ الشريعة) عن مبادئ الأخلاق العامة. فإذا كانت حماية الشرف الفردي تُخفف من حدة الأعراف الاجتماعية المناهضة للزنا، فإن ذلك يُؤدي إلى تضارب بين المصالح الفردية والجماعية.[١٣٣]

يرى عز الدين بن عبد السلام أن المصالح يجب النظر إليها بشكل هرمي. فالحفاظ على الأخلاق العامة والنظام الاجتماعي يندرج ضمن المصالح العامة، التي لا ينبغي التضحية بها من أجل مصالح فردية ضيقة.

لذا، يتمثل أحد أشكال الحماية المتناسبة فيما يلي:

---

[133] M Lutfi Khakim and Mukhlis Ardiyanto, "Menjaga Kehormatan Sebagai Perlindungan Nasab Perspektif Maqashid Syari'ah," *Nizham Journal of Islamic Studies* 8, no. 01 (2020): 32–41, https://e-journal.metrouniv.ac.id/nizham/article/view/2105.

- فرض التعويض على الأب البيولوجي.
- تأكيد مسؤولية الأب البيولوجي عن أفعاله.
- توضيح أنه لا ينبغي إضفاء الشرعية الاجتماعية على هذه العلاقة.

ج. حفظ المال (حماية الحقوق المادية أو الاقتصادية)

من منظور اقتصادي، يُمكن اعتبار توفير سبل انتصاف للأطفال بمثابة حماية لاحتياجاتهم الأساسية. ويتماشى هذا مع مفهوم المصلحة الضرورية في ضمان بقاء الأطفال. مع ذلك، يجب التأكيد على أن هذه الحقوق الاقتصادية تنبع من المسؤولية عن الأفعال غير المشروعة، لا من القرابة أو الوضع العائلي.[١٣٤]

إذا ما تم توسيع نطاق الحقوق الاقتصادية لتشمل تبعات القرابة (كالإرث التلقائي أو الوصاية)، فسيؤدي ذلك إلى اتساع نطاق معناها، مما قد يُسبب غموضًا قانونيًا. ووفقًا لمنهج عز الدين بن عبد السلام، فإن المصلحة المشروعة هي المصلحة التي لا تتجاوز حدود المنفعة، وتشمل:

١. لا يتعارض ذلك مع النصوص والمبادئ الأساسية للشريعة الإسلامية.
٢. ولا يُسبب ضرراً أوسع.
٣. ويتناسب مع مستوى الحاجة.

---

[134] Nursa, "Analisis Yuridis Tanggung Jawab Ayah Biologis Terhadap Anak Diluar Kawin (Studi Putusan No. 1055k/Pdt/2023)."

لذا، فإن حماية الطفل تُوضع بشكل أنسب ضمن إطار التزامات التعويض والمسؤولية عن الخسائر، بدلاً من وضعها ضمن وضع قانوني موسع يُشبه شرعية النسب أو حتى القانون المدني.

الجدول ٣

تحليل المقاصد لإقرار المحكمة العليا رقم ١٠٥٥/K/Pdt ٢٠٢٣

جوانب المقاصد	أشكال المنفعة (جلب المصالح)	إمكانات مفسدة	التحليل المنظوري لعز الدين بن عبد السلام
حفظ النسل	يوفر اليقين بشأن الهوية البيولوجية للطفل ويحدد مسؤولية الأب البيولوجي عن الخسائر.	قد يؤدي عدم تحديدها بوضوح إلى طمس الحدود بين الأنساب الشرعية وغير الشرعية. .	تُقبل المنافع طالما اقتصرت على ردّ الحقوق والمسؤولية المالية، دون المساس بشرعية الأنساب الشرعية. أما إذا تجاوزت ذلك، فإن منافع نظام الأنساب تصبح هي الغالبة.
حفظ العِرض	الحد من وصمة العار التي تُلحق بالأمهات والأطفال؛ وتأكيد المسؤولية الأخلاقية للآباء البيولوجيين.	قد يُؤدي ذلك إلى ترسيخ فكرة تطبيع العلاقات خارج إطار الزواج إذا لم يُصاحبه إقرار بالخطأ.	يجب إخضاع المصالح الفردية للمصالح العامة. حماية الشرف مُبررة طالما لا تُقوّض المعايير الأخلاقية والنظام الاجتماعي.

حفظ المال	إتاحة سبل الحصول على التعويضات، ودفع الغرامات، وتلبية احتياجات الأطفال المعيشية.	وإذا ما تم توسيع نطاقها ليشمل حقوق الإرث التلقائي، فقد يُؤدي ذلك إلى حالة من عدم اليقين القانوني.	يُعتبر توفير الحماية الاقتصادية حقًا أساسيًا من حقوق الإنسان، ولكن يجب أن يستند إلى المسؤولية عن الخسائر، لا إلى تبعات النسب.

1 الجدول ٣ جلب المنفعة في إقرار المحكمة الع

استنادًا إلى الجدول، ومن منظور حفظ النسل، يُمكن فهم تحديد التعويض والمسؤولية عن الخسائر من قِبَل الأب البيولوجي كشكل من أشكال حماية بقاء الطفل وهويته. مع ذلك، من منظور المصلحة عند عز الدين بن عبد السلام، لا تقتصر حماية النسل على الجوانب البيولوجية فحسب، بل تشمل أيضًا الحفاظ على نظام النسب من خلال الزواج الشرعي. لذا، ينبغي أن تقتصر الحماية المقدمة على المسؤولية المالية دون أن تمتد إلى شرعية النسب وفقًا للشريعة الإسلامية.

أما من منظور حفظ الأرض، فإن وجوب ردّ الأموال إلى الأب البيولوجي يُخفف من وطأة الوصمة التي كانت تقع تقليديًا على عاتق الأم والطفل في المقام الأول. مع ذلك، يجب أن تبقى حماية شرف الفرد متوافقة مع حماية الأخلاق العامة. وتُعتبر هذه المصلحة متناسبة ما لم تُوحِ بتبرير العلاقات خارج إطار الزواج أو تُقوّض الأعراف الاجتماعية السائدة.

من منظور حفظ المال، يُعتبر توفير سبل التعويض ودفع الغرامات شكلاً من أشكال حماية الاحتياجات الأساسية للأطفال، وهي احتياجات أساسية. مع ذلك، يجب فهم هذه الحقوق

الاقتصادية كنتيجة للمسؤولية عن الأفعال غير المشروعة، لا كنتيجة للروابط الأسرية. وبهذه القيود، تبقى الحماية الاقتصادية قائمة دون إحداث أي غموض في نظام قانون الأسرة.

٢. الأضرار المحتملة (المقاصد) الناجمة عن إقرار المحكمة العليا رقم ١٠٥٥ ٢٠٢٣K/PDT/

بحسب عز الدين بن عبد السلام، يُمكن فهم المفسدة على أنها جميع أشكال المعاناة والحزن والضرر الذي يُصيب الإنسان، بالإضافة إلى الأسباب التي تُؤدي إليها. بعبارة أخرى، لا تقتصر المفسدة على الضرر الظاهر، بل تشمل كل موقف يُسبب ضيقًا أو خسارة أو ضررًا، سواءً كان ماديًا أو معنويًا أو اجتماعيًا أو روحيًا.[١٣٥] ويرى أن مهمة الشريعة الإسلامية هي منع جميع أشكال المفسدة ورفضها قبل وقوعها، أو التقليل منها قدر الإمكان إن لم يكن تجنبها ممكنًا. ويتوافق هذا المبدأ مع القاعدة العامة للمقاصد الشرعية، وهي أن كل قانون وُضع لتحقيق المنفعة ومنع الضرر.[١٣٦] لذا، عندما يُحقق فعل أو إقرار ما منافع ويُحتمل أن يُسبب ضررًا، يجب إعطاء الأولوية لتجنب الضرر الأكبر.

لذا، فإن تطبيق المصلحة في هذه الحالة لا يخلو تمامًا من احتمالية المفسدة (الآثار القانونية السلبية). ففي إطار الفقه الإسلامي، يترتب على وضع الأطفال غير الشرعيين آثار قانونية صارمة، لا سيما فيما يتعلق بالنسب والولاية الزوجية. فالأطفال المولودون خارج إطار

---

135 Syarif and bin Ahmad, "Konsep Maslahah Dan Mafsadah Sebagai Asas Pemikiran Maqāsid Syariah: Satu Analisis."

136 Isniyatin Faizah, Alantama Prafastara Winindra, and Dewi Niswatin Khoiroh, "Implementasi Kaidah Dar'ul Mafasid Muqaddamun 'ala Jalbil Mashalih Terhadap Pencatatan Perkawinan Di Indonesia," *As-Sakinah: Jurnal Hukum Keluarga Islam* 2, no. 1 (2024): 1–9, https://www.lp3mzh.id/index.php/jhki/article/view/333.

الزواج الشرعي (الزنا) لا يُنسبون إلى أبيهم البيولوجي، بل إلى أمهم فقط.[١٣٧] ويستند هذا الحكم إلى أحاديث النبي محمد صلى الله عليه وسلم.

عن عائشة رضي الله عنها قالت: «اخْتَصَمَ سعد بن أبي وقاص، وعبد بن زَمْعَةَ في غلام: فقال سعد: يا رسول الله، هذا ابن أخي عتبة بن أبي وقاص، عهد إلي أنه ابنه، انظر إلى شبهه، وقال عبد بن زمعة: هذا أخي يا رسول الله، وُلِدَ على فِرَاشِ أبي من وَلِيدَتِهِ، فنظر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى شَبَهِهِ، فرأى شَبَهًا بَيِّنًا بعتبة، فقال: هو لك يا عبد بن زمعة، **الولدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الحَجَرُ**. واحْتَجِبِي منه يا سَوْدَةُ. فلم يَرَ سَوْدَةَ قَطُّ[١٣٨].«

يؤكد هذا الحديث على المبدأ الأساسي في الفقه الإسلامي، وهو أن صلة الدم لا تُنشئ تلقائيًا علاقة شرعية دون عقد زواج صحيح. ولذلك، فرغم اعتراف المحكمة العليا بوجود علاقة مدنية بين الطفل غير الشرعي ووالده البيولوجي، لا يُمكن تفسير هذا الاعتراف على أنه يُضفي الشرعية على هذه العلاقة.

وتنشأ إشكاليات عندما يُؤدي هذا الاعتراف المدني إلى آثار اجتماعية تُشابه آثار النسب في الشريعة الإسلامية، كما في مسألة أولياء الزواج. فلو تزوجت نايرا، وبناءً على قانون الولاية، يُعتبر رزقي أديتيا والدها البيولوجي، فإنه يُمكن إداريًا أن يكون وليًا عليها. إلا أن هذه الولاية باطلة في الشريعة الإسلامية، لعدم اعترافها بصلتها. وبالتالي، فإن عقد الزواج المبرم في ظل هذه الولاية باطلٌ شرعًا.[١٣٩] يمكن فهم هذا على أنه احتمال لوقوع المفسدة، وهي حالة قد

---

137 Ilhami, "Kontribusi Fatwa Mui No. 11 Tahun 2012 Tentang Anak Hasil Zina Dan Perlakuan Terhadapnya Dalam Hukum Keluarga Islam Di Indonesia."
138 Bukhari, "Shahih Al-Bukhari," Dorar.net, accessed November 9, 2025, https://dorar.net/hadith/sharh/8294.
139 Izudin, *Dinamika Atas Perlindungan Hukum Terhadap Anak Yang Lahir Di Luar Perkawinan*.

تُلحق فيها المصالح المدنية الناشئة عن إقرار قانوني ضررًا بنظام الأحوال الشخصية الإسلامي في جوانب أخرى، لا سيما فيما يتعلق بالولاية على الزواج وشرعية النسب.

إذا نُفِّذ إقرار المحكمة العليا دون فصل واضح بين قانون الدولة والقانون الديني، فإن احتمال وقوع مفسدة خطيرة ينشأ. فقد يُعتبر الطفل الذي تعترف به الدولة قانونًا كمستحق للتعويض (الاسترداد) من والده البيولوجي، خطأً، من ذوي النسب وفقًا للشريعة الإسلامية.[١٤٠] ونتيجة لذلك، عندما يبلغ الطفل سن الرشد، قد يُعتبر والده البيولوجي مؤهلًا للولاية على زواجه، مع أن الوصي على زواج الطفل غير الشرعي،[١٤١] وفقًا للشريعة الإسلامية، ليس والده البيولوجي، بل القاضي.[١٤٢]

في هذا السياق، توفر فائدة الاعتراف المدني حماية اجتماعية وقانونية للأطفال. إلا أن تطبيقها حرفيًا في إطار الفقه الإسلامي دون ضوابط مناسبة قد يؤدي إلى فوضى قانونية. يجب أن تقتصر الفائدة المذكورة على جوانب المعاملات المدنية (العلاقات الاجتماعية والمسؤوليات المدنية)،[١٤٣] لا على النسب الإسلامي الذي يؤثر على أحكام الميراث والولاية والمحرم.

لذا، من المهم التأكيد على أن الفائدة التي يسعى إليها القاضي في هذا الإقرار إدارية واجتماعية، وليست نسبية أو إسلامية. يقتضي مبدأ دار المفاسد الالتزام الصارم بهذه الحدود لمنع الخروج عن أحكام النسب في الشريعة الإسلامية. من وجهة نظر عز الدين بن عبد

---

140 Izudin.
141 Kadir, "Tinjauan Hukum Islam Terhadap Kedudukan Anak Lahir Di Luar Perkawinan Yang Sah Menurut Agama Dan Negara Di Indonesia."
142 Zamroni, "Putusan Perkara Mahkamah Agung Nomor 1055 k/Pdt/2023 Tentang Itsbat Hubungan Nasab Anak Lahir Di Luar Perkawinan Perspektif Maslahah Said Ramadhan Al-Buthi."
143 Kadir, "Tinjauan Hukum Islam Terhadap Kedudukan Anak Lahir Di Luar Perkawinan Yang Sah Menurut Agama Dan Negara Di Indonesia."

السلام، إذا كان من الممكن أن تؤدي فائدة ما إلى فوائد أكبر في مجالات أخرى، فيجب توجيه القانون لمنع هذا الضرر. لذا، يُمكن قبول اعتراف الدولة بالعلاقات المدنية للأطفال غير الشرعيين طالما لا يُغيّر ذلك أحكام الشريعة الإسلامية المتعلقة بالنسب. وبهذه الطريقة، يُمكن تحقيق توازن متناسب بين جلب المشاعل ودار المفاسد.

الجدول ٤

المفاضلة المحتملة (الموازنة) في إقرار المحكمة العليا رقم ٢٠٢٣ K/Pdt/١٠٥٥

أنواع المفسدات	الوصف بناءً على تحليل
سوء تفسير النصاب الشرعي	يؤكد حديث "الولد للفراسة وللعاذر الحجر" على أن المولود من الزنا لا يكون نسبًا لأبيه البيولوجي، بل لأمه. إذا أُسيء تفسير حكم المحكمة العليا الذي يُقرّ بالعلاقة المدنية للأطفال غير الشرعيين، فقد يفترض المجتمع أن هذه العلاقة تنطوي أيضًا على قرابة شرعية. وهذا يتعارض مع مبدأ القرابة الفقهي، وقد يُشوّش الخط الفاصل بين قانون الدولة والشريعة الإسلامية.
أخطاء محتملة في الولاية الزوجية	إذا تزوج طفل غير شرعي (مثل نايرا كايميتا طارقات) وسُجِّل رزقي أديتيا إداريًا كأب بيولوجي، فيمكنه أن يكون وليّ أمر الزواج. إلا أن هذه الولاية باطلة في الشريعة الإسلامية، لعدم وجود نسب شرعي بينهما. وبالتالي، فإن عقد الزواج المبرم بموجب هذه الولاية يكون باطلًا في الشريعة الإسلامية (فاسدًا).
اختلاط الأحكام في قانون الأسرة الإسلامي	إذا لم يُقيّد الاعتراف المدني، فقد يؤدي ذلك إلى خلط قانوني بين قانون الدولة وقانون الدين. قد يُساء فهم الأطفال الذين تعترف بهم الدولة كأبناء لأبيهم البيولوجي على أنهم من أصول إسلامية، مما قد يؤثر على مسائل الوصاية والميراث والمحرم.
المفسدة الاجتماعية والإدارية	مع أن هذا الحكم يوفر مزايا اجتماعية وحماية قانونية للأطفال، إلا أنه قد يؤدي، إن طُبّق دون قيود، إلى فوضى اجتماعية وتصورات خاطئة. على سبيل المثال، قد يفترض الجمهور أن جميع الأطفال غير الشرعيين يرتبطون تلقائيًا

	بوالدهم البيولوجي قانونيًا، بينما في الواقع، هذا ليس صحيحًا.
إمكانية إلغاء عقد الزواج في الشريعة الإسلامية	إذا اعتُبر الأب البيولوجي وصيًا قانونيًا على الزواج بناءً على التفسير الإداري لقانون الولاية، يُمكن إبطال عقد زواج الطفل غير الشرعي وفقًا للشريعة الإسلامية. وهذا شكل واضح من أشكال الخبث الذي يجب منعه لأنه يُقوّض نظام قانون الأسرة الإسلامي.
التوسع غير المنضبط في المصلحة	إذا لم تكن الرعاية الاجتماعية في حكم المحكمة العليا مقيدة بالشريعة، فقد تُصبح هذه الرعاية مصلحة شرعية. لذا، يجب أن يقتصر الاعتراف القانوني للدولة بالعلاقة المدنية للأطفال غير الشرعيين على الجوانب الاجتماعية والإدارية، لا على النسب أو الشريعة.

الجدول ٤ المفسدة المحتملة (المفسدة) من ق ١

إنّ المصلحة الواردة في إقرار المحكمة العليا رقم ١٠٥٥ ك/بدت/٢٠٢٣ تُوفّر منافع اجتماعية، ولكنّها قد تُسبّب مفسدة إذا ما طُبّقت حرفيًا في نطاق الفقه الإسلامي. لذا، يلزم الفصل بوضوح بين جوانب قانون الدولة (القانون المدني، المسؤولية الاجتماعية) وجوانب الشريعة الإسلامية (الأنساب، الولاية، الميراث). ويُشير عز الدين بن عبد السلام إلى أنّ مبدأ دار المفسدة يُلزم بتوجيه القانون نحو منع الضرر الأكبر، حتى لو اقتضى ذلك الحدّ من بعض المنافع الاجتماعية.

٣. التوفيق بين المصلحة الوطنية والمصلحة الإسلامية في إقرار المحكمة العليا رقم ١٠٥٥ ك/ب/٢٠٢٣

يرى عز الدين بن عبد السلام، كما ورد في كتابه ''قواعد الأحكام في مصالح الأناضول'' –الأنام تُظهر أن الشريعة الإسلامية ليست جامدة بطبيعتها، بل هي مرنة للغاية وديناميكية في تحقيق التوازن بين الأوامر والنواهي، طالما أن هذا التوازن يهدف إلى

تحقيق الصالح العام ومنع الضرر (درع المفاسد). ويؤكد في كتابه ''**قواعد الأحكام في مصالح الأنام**''، المجلد ١، الصفحة ٧:

وقد أمر الله تعالى بإقامة مصالح متجانسة وأخرج بعضها عن الأمر، إما لمشقة ملابستها وإما لمفسدة تعارضها، وزجر عن مفاسد متماثلة وأخرج بعضها عن الزجر إما لمشقة اجتنابها، وإما لمصلحة تعارضها[144].

يوضح هذا الاقتباس أن الله تعالى يأمر البشر بالحفاظ على المنافع، ولكن ليس من الضروري القيام بجميع المنافع بشكل مطلق، إذ يمكن استبعاد بعضها إذا تسبب تطبيقها في صعوبات جسيمة أو مفاسد أكبر. ومن جهة أخرى، ليس من الضروري تجنب جميع المفاسد تمامًا، فقد تكون هناك جوانب من المنافع أكثر إلحاحًا من الحفاظ عليها. هذا هو مبدأ التوازن بين المصلحة والمفاسد، وهو جوهر المقاصد الشرعية عند عز الدين بن عبد السلام.[١٤٥]

وفي سياق إقرار المحكمة العليا رقم ١٠٥٥ ك/PDT/٢٠٢٣، يمكن اعتبار إقامة صلة قرابة بيولوجية مع الأب البيولوجي شكلًا من أشكال الحماية الاجتماعية للأطفال. يعكس إقرار إنهاء العلاقة البيولوجية بين الطفلة (نايرا كايميتا تاريكات) ووالدها البيولوجي

144 Dimasyqi, *Qawaid Al'ahkam Fi Masalih Al'anam*, n.d.
145 Johari, "Konsep Maslahah Izzudin Ibn Abdi Salam: Telaah Kitab Qawaid Al-Ahkam Limashalih Al-Anam," 2013.

(ريزكي أديتيا) جهداً للقضاء على المعاناة الاجتماعية والمسؤوليات التي حلت بالأطفال غير الشرعيين.[١٤٦]

تسعى الدولة إلى تحقيق العدالة الموضوعية بفرض التزامات مالية على الوالد الذكر الذي ثبتت أبوته البيولوجية.[١٤٧] إلا أنه من منظور مصلحة عز الدين بن عبد السلام، يجب تقييم هذه المصلحة بشكل هرمي.[١٤٨] فبينما يندرج حماية الحقوق الاقتصادية للأطفال ضمن المصلحة الأساسية، يُعدّ الحفاظ على نظام النسب وقانون الأسرة المنظم مصلحة أساسية أيضاً. وإذا فُهم تحديد المسؤولية البيولوجية على نطاق واسع ليُشابه شرعية النسب، فهناك خطر طمس الحدود بين العلاقات الشرعية وغير الشرعية وفقاً للشريعة.

لذا، يكمن التوازن الصحيح في عدم مساواة البناء القانوني للدولة بمفهوم النسب في الشريعة، بل في حصر الإقرارات في نطاق المسؤولية عن الخسائر فقط. ويجب فهم ردّ الحقوق والالتزام بدفع التعويضات (الغرامات) على أنهما نتيجتان لأفعال غير مشروعة، لا أساساً لإثبات النسب.

في هذا الإطار، يجب توجيه مصالح الدولة بحيث لا تتجاوز حدود المصالح الشرعية. وتُبرر مرونة القانون الوضعي طالما لا تُقوّض المبدأ الأساسي لحفظ النص. وإذا تم

---

146 Nursa, "Analisis Yuridis Tanggung Jawab Ayah Biologis Terhadap Anak Diluar Kawin (Studi Putusan No. 1055k/Pdt/2023)."
147 Nursa.
148 Johari, "Konsep Maslahah Izzudin Ibn Abdi Salam: Telaah Kitab Qawaid Al-Ahkam Limashalih Al-Anam," 2013.

تجاهل هذه الحدود، فإن المنافع الاجتماعية المرجوة قد تُفضي إلى مفاسد شرعية على النحو التالي:

- غموض نظام النسب،
- التباس في ولاية الزواج،
- عدم وضوح نظام الميراث في الشريعة الإسلامية.

لذا، فإنّ التوفيق بين قانون الدولة والشريعة الإسلامية لا يعني دمجهما تمامًا، بل وضع كلٍّ منهما في مكانه الصحيح. فالدولة تُقرّ المسؤولية عن الأضرار والتعويضات كشكل من أشكال حماية الطفل، بينما تحافظ الشريعة الإسلامية على مبادئ النسب والولاية والميراث كما هي منصوص عليها في الفقه الإسلامي. وتُتّخذ الخطوات التالية لتحقيق هذا التوفيق، باتباع نهجٍ مُقيّد، لتجنّب الالتباس:

١. التأكيد على أن ردّ الأموال ليس مسألة نسب، أي أن تحديد مسؤولية الأب البيولوجي عن الخسائر يجب توضيحه كالتزام مالي بحت. ولا يترتب عليه تلقائيًا أي آثار شرعية على النسب، ولا يُنشئ حقوق ولاية زوجية، ولا يُنشئ علاقة ميراث.

٢. وتعزيز الأحكام في مدونة الشريعة الإسلامية أو لوائح المحكمة العليا، أي التأكيد على استمرار الولاية الشرعية على الأطفال المولودين خارج إطار الزواج، حتى وإن

كان الأب البيولوجي مُلزمًا بردّ الأموال ودفع الغرامات. هذا التأكيد ضروري للحفاظ على اتساق نظام قانون الأسرة الإسلامي.

الفصل الرابع

الخاتمة

أ. الخلاصة

استنادًا إلى البحث والتحليل المجرى، يُمكن استنتاج أن إقرار المحكمة العليا رقم ١٠٥٥ ك/بدت/٢٠٢٣ يُظهر جهودًا لحماية الأطفال غير الشرعيين من خلال إثبات مسؤولية الأب البيولوجي عن الأضرار والتعويض. وقد فسّرت المحكمة العليا المادة ٤٣ الفقرة (١) من قانون الزواج بالاقتران مع إقرار المحكمة الدستورية رقم ٤٦/بو-٨/٢٠١٠، مُعتمدةً أدلةً غير الحمض النووي كأساس لإثبات النسب البيولوجي. ويهدف هذا النهج إلى تحقيق العدالة الموضوعية من خلال إعطاء الأولوية لمصالح الطفل.

مع ذلك، من منظور المصلحة عند عز الدين بن عبد السلام، يجب اختبار كل مصلحة تناسبًا مع احتمال الضرر الذي قد ينجم عنها. ويمكن تصنيف حماية الطفل من خلال آليات التعويض ضمن المصلحة، لا سيما فيما يتعلق بتلبية الاحتياجات الأساسية (حفظ المال). مع ذلك، فإن توسيع نطاق العلاقات البيولوجية دون تحديد واضح لها قد يُؤدي إلى التباس في حفظ النسب، لا سيما إذا فُسِّر على أنه يُشابه شرعية النسب في الشريعة الإسلامية.

ومن الناحية المعيارية، ينبغي فهم تحديد مسؤولية الأب البيولوجي كنتيجة لفعل غير مشروع يُرتب التزامات مالية، لا كأساس لإثبات النسب وفقًا للشريعة. فإذا لم يُحدد هذا الحد بوضوح، ينشأ خطر الضرر المتمثل في نظام نسب مُبهم، ومشاكل تتعلق بصحة

أولياء الزواج، وعدم اليقين في أحكام الميراث. وفي نظرية عز الدين، لا يُمكن اعتبار المنافع التي تُسبب ضررًا أوسع نطاقًا منافعَ قوية.

لذا، لا يُمكن اعتبار إقرار المحكمة العليا هذا تحقيقًا شاملًا للمصلحة. فالمنافع المقدمة محدودة، ويجب حصرها في نطاق رد الحقوق والمسؤولية عن الخسائر. لا يمكن تحقيق التوافق بين القانون الوضعي ومبادئ الشريعة إلا بتأكيد تفسيري على أن حماية الطفل بموجب قانون الدولة لا تمس شرعية النسب وفقًا للشريعة.

لذا، فإن النهج الأنسب لحل مشكلة عز الدين بن عبد السلام هو فرض مسؤولية مالية صارمة ومتناسبة على الأب البيولوجي، دون توسيع نطاق التبعات القانونية لتشمل مسائل النسب والولاية والميراث. وبهذه القيود، تُصان المنافع الاجتماعية، مع منع ظهور المفاضلة الشرعية في نظام قانون الأسرة الإسلامي في إندونيسيا.

ب. التوصيات

بناءً على نتائج البحث والتحليل لإقرار المحكمة العليا رقم ١٠٥٥ K/Pdt/2023 من منظور مصالح إز الدين بن عبد السلام، يقدم المؤلف التوصيات التالية:

١. للمحكمة العليا والمشرعين الوطنيين

من الضروري صياغة مبادئ توجيهية أو لوائح أكثر وضوحًا، إما من خلال لائحة المحكمة العليا (Perma) أو مراجعة تجميع الشريعة الإسلامية (KHI)، للحد من نطاق التفسير بين القانون الوضعي والشريعة الإسلامية.

وهذا أمر مهم حتى لا تسبب الإقرارات الموجهة نحو المنفعة الاجتماعية ارتباكًا في قانون الأسرة الإسلامي، لا سيما في جوانب الوصاية والميراث.

٢. للقضاة في جميع المحاكم

من المأمول أن يولي كل قاض اهتمامًا لمبدأ التوازن بين المصلحة والضرر (توازن بين المصلحة والضرر) في كل إقرار يتعلق بوضع الأطفال المولودين خارج إطار الزواج. يجب ألا تقتصر الإقرارات على تحقيق العدالة الشكلية فحسب، بل يجب أن تراعي أيضًا قيم مقاصد الشريعة الإسلامية حتى تتحقق العدالة الموضوعية دون انتهاك المبادئ الأساسية للشريعة الإسلامية.

٣. للأكاديميين والباحثين القانونيين

يلزم مواصلة تطوير الدراسات المتعلقة بالعلاقة بين القانون الوضعي والشريعة الإسلامية، لا سيما فيما يتعلق بالمسائل الحساسة مثل إثبات الأبوة البيولوجية ووضع الأطفال المولودين خارج إطار الزواج. ومن شأن الدراسات المتعددة التخصصات بين قانون الأسرة الإسلامي وحقوق الطفل ونظرية المصلحة أن تثري ثروة الفكر القانوني الإسلامي المعاصر.

٤. بالنسبة للمجتمع المسلم الإندونيسي

من المأمول أن يتفهم المجتمع أن الاعتراف القانوني بالأطفال المولودين خارج إطار الزواج لا يعني تلقائياً الاعتراف بنسبهم الشرعي، بل هو مجرد شكل من أشكال المسؤولية الاجتماعية والمدنية. هذا الفهم مهم لتجنب سوء الفهم

الذي يمكن أن يسبب ضرراً قانونياً (مفسدة) وللحفاظ على نقاء مبدأ حفظ النسل في الإسلام.

٥. بالنسبة للحكومة والمؤسسات الاجتماعية

يتعين على الحكومة، بالتعاون مع المؤسسات الاجتماعية الدينية، تعزيز التثقيف العام بشأن حقوق الأطفال المولودين خارج إطار الزواج، دون إهمال مبادئ الشريعة. وبذلك، يمكن توفير الحماية القانونية والاجتماعية بشكل عادل، مع البقاء في إطار الأخلاق الإسلامية والنظام القانوني.

المراجع

Afrilia, Niken Ayu, Latifah Ahlakul Karimah, Pipit Widiasari, And Berlian Zora Rafi. "Penerapan Prinsip Hakim Pasif Dan Aktif Dalam Proses Pembuktian Hukum Acara Perdata." *Journal Of Multidisciplinary Inquiry In Science, Technology And Educational Research* 1, No. 4 (2024): 2506–15. Https://Jurnal.Serambimekkah.Ac.Id/Index.Php/Mister/Article/Download/2295/1827.

Agatha, Georgina. "Pembuktian Dan Pengesahan Anak Luar Kawin Serta Akibat Hukumnya Setelah Berlaku Putusan Mahkamah Konstitusi Nomor 46/Puu-Viii/2010 Dalam Pandangan Hukum Islam." *Indonesian Notary* 3, No. 1 (2021): 23. Https://Scholarhub.Ui.Ac.Id/Notary/Vol3/Iss1/23/.

Alfitra. *Hukum Pembuktian Dalam Beracara Pidana, Perdata,Dan Korupsi Di Indonesia*. Edited By Andriansyah. 1st Ed. Jakarta: Penebar Swadaya Grup, 2011.

———. *Hukum Pembuktian Dalam Beracara Pidana, Perdata,Dan Korupsi Di Indonesia Edisi Revisi*. Edited By Andriansyah. 1st Ed. Jakarta: Raih Asa Sukses (Penebar Swadaya Grup), 2011.

Amalyh, Cut Faizal Salsabilah Ni Ajeng, Dian Ayu Wahyu Nurhidayati, Yunita Nurul Arifah, Irma Firnanda, Wikha Rahmaleni, Yohana Dea Aulidya Sitorus, Tasya Fatah Putri Irawan, And Gamaliel Yudo Widiyanto. "Analisis Kedudukan Dan Hak Anak Luar Kawin Dalam Hukum Positif Dan Hukum Islam." *Al-Zayn: Jurnal Ilmu Sosial & Hukum* 3, No. 2 (2025): 552–58. Http://Ejournal.Yayasanpendidikandzurriyatulquran.Id/Index.Php/Alzayn/Article/View/1088.

Amin, Rahman. *Hukum Pembuktian Dalam Perkara Pidana Dan Perdata*. Deepublish, 2020.

Ananda, Febriani. "Penyalahgunaan Wewenang Hakim Dalam Pengambilan Putusan: Studi Analisis Pasal 10 Ayat (1) Uu No 48 Tahun 2009 Tentang

Kekuasaan Kehakiman." Universitas Trunojoyo Madura, 2025. Http://Repository.Trunojoyo.Ac.Id/Id/Eprint/30/.

Anriasman, Muhamad Ashil Fazra, And Fitria Olivia. "Kedudukan Anak Luar Kawin Dari Perkawinan Yang Tidak Tercatat (Studi Putusan No. 81/Pdt. G/2020/Pa. Sbh)." *Arus Jurnal Sosial Dan Humaniora* 5, No. 2 (2025): 3300–3306. Https://Ejournal.Unsrat.Ac.Id/Index.Php/Lexprivatum/Article/View/26856.

Anugrah, Widiansyah. "Perbedaan Ayah Biologis Dan Ayah Kandung: Mengenal Hak Dan Kewajiban Masing-Masing." Local Starup Fest, 2025.

Arief, M Irsan. *Pertimbangan Yuridis Putusan Bebas & Upaya Hukum Kasasi Perkara Pidana*. Mcl Publisher, 2021. Https://Books.Google.Com/Books?Hl=Id&Lr=&Id=9ohgeaaaqbaj&Oi=Fnd&Pg=Pr1&Dq=+Putusan+Tersebut+Dapat+Dibatalkan+Oleh+Pengadilan+Yang+Lebih+Tinggi.+Selain+Aspek+Yuridis,+Pertimbangan+Hakim+Juga+Dapat+Memuat+Hal-Hal+Non-Yuridis+Yang+Relevan+Dalam+Memutus+Perkara&Ots=Txl_Vonb9l&Sig=Zadmzmmlh7jtpv3ls0honqubzkm.

Aris Dwi Susanti. "Tinjauan Yuridis Mengenai Kedudukan Dan Pembinaan Anak Luar Dilihat Dari Segi Hukum Perdata," 2013. Https://Media.Neliti.Com/Media/Publications/148221-Id-Tinjauan-Yuridis-Mengenai-Kedudukan-Dan.Pdf.

Asnawi, Habib Shulton. "Politik Hukum Putusan Mk No. 46/Puu-Viii/2010 Tentang Status Anak Di Luar Nikah: Upaya Membongkar Positivisme Hukum Menuju Perlindungan Ham." *Jurnal Konstitusi* 10, No. 2 (2013): 239–60. Https://Jurnalkonstitusi.Mkri.Id/Index.Php/Jk/Article/View/103.

Attas, Nasrah Hasmiati. "Status Anak Zina Menurut Mazhab Syafi'i Dan Hambali." *Jurnal Ar-Risalah* 4, No. 2 (2024): 71–83. Https://Ejournal.Iain-Bone.Ac.Id/Index.Php/Arrisalah/Article/View/5812.

Babymagazineclub. "الأب البيولوجي: التعريف القانوني والحقوق والواجبات." Babymagazineclub,

2025. Https://Ar.Babymagazinclub.Com/17167484-Biological-Father-Legal-Definition-Rights-And-Obligations#Menu-1.

Bahsoan, Agil. "Mashlahah Sebagai Maqashid Al Syariah (Tinjauan Dalam Perspektif Ekonomi Islam)." *Jurnal Inovasi* 8, No. 01 (2011). Https://Ejurnal.Ung.Ac.Id/Index.Php/Jin/Article/View/760.

Benuf, Kornelius, And Muhamad Azhar. "Metodologi Penelitian Hukum Sebagai Instrumen Mengurai Permasalahan Hukum Kontemporer." *Gema Keadilan* 7, No. 1 (2020): 20–33.

Brahmana, H S. "Teori Dan Hukum Pembuktian." *On-Line) Tersedia Di: Http://Www. Pn-Lhoksukon. Go. Id/Content/Artikel/Page/2/20170417150853209334910258f4781588e77. Html# Tabs| Tabs_Group_Name: Tablampiran (17 Juni 2021)*, 2019.

Bukhari. "Shahih Al-Bukhari." Dorar.Net. Accessed November 9, 2025. Https://Dorar.Net/Hadith/Sharh/8294.

Busyro, M Ag. *Maqashid Al-Syariah: Pengetahuan Mendasar Memahami Maslahah*. Prenada Media, 2019.

Darizta, Fitri, Selin Sufitri, Herlina Firdaus, Muhamad Fathony, And Desti Indah Sari. "Barang Bukti Dalam Hukum Pembuktian Di Indonesia." *Lex Stricta: Jurnal Ilmu Hukum* 2, No. 2 (2023): 91–102. Https://Ojs.Stihpada.Ac.Id/Index.Php/Lexstricta/Article/View/1417.

Deasy, Soeikromo. "Proses Pembuktian Dan Penggunaan Alat-Alat Bukti Pada Perkara Perdata Di Pengadilan." *Jurnal Hukum Unsrat* 2, No. 1 (2014): 124–36.
Https://Repo.Unsrat.Ac.Id/450/1/Proses_Pembuktian_Dan_Penggunaan_Alat-Alat_Bukti_Pada_Perkara_Perdata_Di_Pengadilan.Pdf.

Diantha, I Made Pasek, And M S Sh. *Metodologi Penelitian Hukum Normatif Dalam Justifikasi Teori Hukum*. Prenada Media, 2016.

Dianti, Flora. *Hukum Pembuktian Pidana Di Indonesia: Perpandingan Hir Dan Kuhap (Edisi Revisi)*. Jakar: Sinar Grafika, 2024.

Dimasyqi, Abu Muhamad Eiz Al Diyn Abd Al Aziz Bin Abd Alsalam Bin 'Abi Alqasim Bin Alhasan Alsulami Al. *Qawaid Al'ahkam Fi Masalih Al'anam*. *Al Bidayah*. Al Bidayah, N.D.

———. "Qawaid Al'ahkam Fi Masalih Al'anam." Shameela Book, 1991. Https://Shamela.Ws/Book/8608/12#P4.

Dunggio, Abdul Hamid, Zulkarnain Suleman, And Dedi Sumanto. "Status Hukum Anak Diluar Nikah Dalam Perspektif Fikih Islam Dan Hukum Positif Indonesia." *As-Syams* 2, No. 1 (2021): 12–21. Https://Ejournal.Iaingorontalo.Ac.Id/Index.Php/As-Syams/Article/View/193.

Faizah, Isniyatin, Alantama Prafastara Winindra, And Dewi Niswatin Khoiroh. "Implementasi Kaidah Dar'ul Mafasid Muqaddamun 'Ala Jalbil Mashalih Terhadap Pencatatan Perkawinan Di Indonesia." *As-Sakinah: Jurnal Hukum Keluarga Islam* 2, No. 1 (2024): 1–9. Https://Www.Lp3mzh.Id/Index.Php/Jhki/Article/View/333.

Fajri, Aidil Al. "Analisis Komparatif Putusan Mahkamah Konstitusi No. 46/Puu-Viii/2010 Tentang Hak Keperdataan Anak Luar Kawin Dengan Orang Tuanya." Universitas Islam Negeri Datokarama Palu, 2025. Http://Repository.Uindatokarama.Ac.Id/Id/Eprint/5234/.

Fakhriah, Efa Laela, And M H Sh. *Bukti Elektronik Dalam Sistem Pembuktian Perdata*. Penerbit Alumni, 2023. Https://Books.Google.Com/Books?Hl=Id&Lr=&Id=Ajloeaaaqbaj&Oi=Fnd&Pg=Pp1&Dq=Proses+Pembuktian+Ini+Dapat+Dilakukan+Melalui+Berbagai+Bentuk,+Seperti+Pernyataan,+Tindakan,+Dokumen+Tertulis,+Kesaksian,+Maupun+Bukti+Elektronik.&Ots=Qqnevhloaw&Sig=H8qdoxewywtkxxrjqczo5i3bewa.

Firdaus, Muhammad Bintang. "Dialektika Keadilan, Kepastian, Kemanfaatan Hukum Dalam Perspektif Gustav Radbruch Pada Hukum Indonesia." *Jurnal Kajian Hukum Dan Kebijakan Publik| E-Issn: 3031-8882* 3, No. 1 (2025): 357–67. Https://Jurnal.Kopusindo.Com/Index.Php/Jkhkp/Article/View/1320.

Hapsari, Nindra Wahyu. “Tinjauan Tentang Keterangan Ahli Perbankan Sebagai Sarana Pembuktian Kesalahan Terdakwa Dalam Pemeriksaan Perkara Uang Palsu (Studi Putusan Pengadilan Negeri Mamuju Nomor: 166/Pid. B/2011/Pn. Mu),” 2014. Https://Digilib.Uns.Ac.Id/Dokumen/Detail/40970.

Hariyanto. “Biaya Tes Dna Sangat Mahal, Bikin Keuangan Enggak Sehat.” Ajaib.Co.Ic, October 2024. Https://Ajaib.Co.Id/Biaya-Tes-Dna-Sangat-Mahal-Bikin-Keuangan-Enggak-Sehat/.

Hasibuan, Indra Jaya M. “Peranan Mahkamah Agung Dalam Penegakan Hukum Dan Keadilan Melalui Kekuasaan Kehakiman,” 2019. Https://Repository.Uhn.Ac.Id/Handle/123456789/3317.

Hastuti, Hastuti. “Pertimbangan Hukum Hakim Dalam Penetapan Ayah Biologis: Studi Putusan No. 109/Pdt. G/2022/Pt. Btn Tentang Pembatalan Putusan No. 746/Pdt. G/2021/Pn. Tgn.” Iain Parepare, 2024. Https://Repository.Iainpare.Ac.Id/Id/Eprint/7919/.

Hutasoit, Eunike Loist, Fedro Julio Carlos Siagian, Suhaila Zulkifli, And Tajuddin Noor. “Perlindungan Hukum Bagi Anak Luar Nikah Di Indonesia; Studi Komparasi Putusan Mahkamah Konstitusi Nomor 46/Puu-Viii/2010 Dan Hukum Islam.” *Jurisprudensi: Jurnal Ilmu Syariah, Perundang-Undangan Dan Ekonomi Islam* 16, No. 2 (2024): 420–37. Https://Journal.Iainlangsa.Ac.Id/Index.Php/Jurisprudensi/Article/View/8938.

Ilhami, Haniah. “Kontribusi Fatwa Mui No. 11 Tahun 2012 Tentang Anak Hasil Zina Dan Perlakuan Terhadapnya Dalam Hukum Keluarga Islam Di Indonesia.” *Old Website Of Jurnal Mimbar Hukum* 30, No. 1 (2018): 1–16. Https://Journal.Ugm.Ac.Id/Jmh/Article/View/29048.

Indonesia, Majelis Ulama. Fatwa Majelis Ulama Indonesia Nomor: 11 Tahun 2012 Tentang Kedudukan Anak Hasil Zina Dan Perlakuan Terhadapnya (2012).

Izudin, Muhammad. *Dinamika Atas Perlindungan Hukum Terhadap Anak Yang Lahir Di Luar Perkawinan*. Penerbit Adab, 2023. Https://Books.Google.Com/Books?Hl=Id&Lr=&Id=Wylleaaaqbaj&Oi=Fnd&P

g=Pa55&Dq=Dinamika+Atas+Perlindungan+Hukum+Terhadap+Anak+Yang+Lahir+Di+Luar+Perkawinan&Ots=Jgny7cvdrc&Sig=F2vvpadizzzkz8ovjppvavn88gk.

Jannah, Nurrohmatul. "Perlindungan Hak Anak Di Luar Nikah: Studi Komparatif Antara Kompilasi Hukum Islam, Undang-Undang No. 1 Tahun 1974 Tentang Perkawinan, Dan Putusan Mahkamah Konstitusi No. 46/Puu-Viii/2010." *Ta'lim: Jurnal Multidisiplin Ilmu* 4, No. 2 (2025): 67–80. Https://Www.Ejournal.Staihitkediri.Ac.Id/Index.Php/Talim/Article/View/145.

Jauhani, Muhammad Afiful. *Metode Alternatif Identifikasi Forensik: Estimasi Umur Melalui Metilasi Dna Pada Bercak Darah*. Surabaya: Scopindo Media Pustaka, 2020.

Johari, J. "Konsep Maslahah Izzudin Ibn Abdi Salam: Telaah Kitab Qawaid Al-Ahkam Limashalih Al-Anam." *Epistemé: Jurnal Pengembangan Ilmu Keislaman* 8, No. 1 (2013): 69–88.

———. "Konsep Maslahah Izzudin Ibn Abdi Salam: Telaah Kitab Qawaid Al-Ahkam Limashalih Al-Anam." *Epistemé: Jurnal Pengembangan Ilmu Keislaman* 8, No. 1 (2013): 69–88. Https://Ejournal.Uinsatu.Ac.Id/Index.Php/Epis/Article/View/38.

Kadir, Muhammad Rusydi. "Tinjauan Hukum Islam Terhadap Kedudukan Anak Lahir Di Luar Perkawinan Yang Sah Menurut Agama Dan Negara Di Indonesia," 2018. Https://Dspace.Uii.Ac.Id/Handle/123456789/9947.

Kadir, Zul Khaidir. "Meruntuhkan Pilar Keadilan: Apakah Sistem Peradilan Dapat Berfungsi Tanpa Standar Pembuktian?" *Mandub: Jurnal Politik, Sosial, Hukum Dan Humaniora* 3, No. 2 (2025): 40–61. Https://Www.Researchgate.Net/Profile/Zul-Khaidir-Kadir/Publication/392622695_Meruntuhkan_Pilar_Keadilan_Apakah_Sistem_Peradilan_Dapat_Berfungsi_Tanpa_Standar_Pembuktian/Links/684ae3f1bc28f5215e9407e6/Meruntuhkan-Pilar-Keadilan-Apakah-Sistem-Peradilan-Dapat-Berfungsi-Tanpa-Standar-Pembuktian.Pdf.

Kamal, Syauqi Nailul. “Pandangan Hakim Pengadilan Agama Ponorogo Terhadap Penerapan Alat Bukti Persangkaan Dalam Perkara Islam.” Iain Ponorogo, 2017. Https://Etheses.Iainponorogo.Ac.Id/2356/1/Syauqi Nailul Kamal.Pdf.

Khakim, M Lutfi, And Mukhlis Ardiyanto. “Menjaga Kehormatan Sebagai Perlindungan Nasab Perspektif Maqashid Syari’ah.” *Nizham Journal Of Islamic Studies* 8, No. 01 (2020): 32–41. Https://E-Journal.Metrouniv.Ac.Id/Nizham/Article/View/2105.

Kumala, Melinda Putri. “Kajian Yuridis Asas Pembalikan Beban Pembuktian Dan Asas Actori Incubit Probatio.” *Al Yasini: Jurnal Keislaman, Sosial, Hukum Dan Pendidikan* 6, No. 2 (2021): 271. Https://Ejournal.Kopertais4.Or.Id/Tapalkuda/Index.Php/Alyasini/Article/View/3858.

Loway, Stiklif. “Kedudukan Hakim Dalam Proses Pembuktian Peradilan Pidana Indonesia.” *Lex Crimen* 11, No. 5 (2022). Https://Ejournal.Unsrat.Ac.Id/Index.Php/Lexcrimen/Article/View/42732.

Mahastuti, Diah. “Pengembangan Konsep Mashlahah Izzuddin Bin Abdissalam,” 2017. Https://Dspace.Uii.Ac.Id/Handle/123456789/4875.

Mahkamah Agung. “Putusan Mahkamah Agung Nomor 1055 K/Pdt/2023 Tanggal 23 Mei 2023 —Rezky Adhitya Dradjamoko Lawan Wenny Ariani Kusumawardani.” Mahkamah Agung, May 2023. Https://Putusan3.Mahkamahagung.Go.Id/Direktori/Putusan/Zaee0b487ff21e18a024313334373330.Html?Utm_Source=Chatgpt.Com.

Manalu, Karto. *Hukum Keperdataan Anak Di Luar Kawin*. Pasaman Barat: Cv. Azka Pustaka, 2021. Https://Books.Google.Com/Books?Hl=Id&Lr=&Id=Mtzzeaaaqbaj&Oi=Fnd&Pg=Pa1&Dq=Hukum+Keperdataan+Anak+Di+Luar+Kawin&Ots=Anzndachrv&Sig=Lmhduzz3rkvzovogykgunci_Ixq.

Marbun, Andreas N. “Pembuatan Putusan,” N.D. Http://Mappifhui.Org/Wp-Content/Uploads/2020/03/Pembuatan-Putusan.Pdf.

Marwa, Muhammad Habibi Miftakhul. "Problematika Hak Anak Luar Kawin: Tinjauan Kitab Undang-Undang Hukum Perdata." *Media Of Law And Sharia* 4, No. 3 (2023): 239–52. Https://Mls.Umy.Ac.Id/Index.Php/Mlsj/Article/View/36.

Mufid, Moh. *Filsafat Hukum Ekonomi Syariah: Kajian Ontologi, Epistemologi, Dan Aksiologi Akad-Akad Muamalah Kontemporer*. Prenada Media, 2021. Https://Books.Google.Com/Books?Hl=Id&Lr=&Id=Sim8eaaaqbaj&Oi=Fnd&Pg=Pa1&Dq=Secara+Garis+Besar,+Misi+Utama+Dari+Pensyariatan+Hukum+Islam+Adalah+Untuk+Menebarkan+Kemaslahatan+Dalam+Setiap+Ketentuan+Hukumnya&Ots=Wb2tsymxqw&Sig=Vyu2pcihlibdnlg7-K9ulewqjt4.

Muhlia, Okta. "Ayah Biologis: Fenomena, Hukum Dan Agama." Surau.Co, 2025. Https://Www.Surau.Co/2025/08/27405/Ayah-Biologis-Fenomena-Hukum-Dan-Agama/.

Musawwamah, Siti. "Pro-Kontra Atas Putusan Mahkamah Konstitusi Tentang Pengesahan Hubungan Keperdataan Anak Luar Kawin Dengan Ayah Biologis." *Nuansa: Jurnal Penelitian Ilmu Sosial Dan Keagamaan Islam* 10, No. 1 (2013). Http://Ejournal.Iainmadura.Ac.Id/Nuansa/Article/View/167.

Musyayyadah, Ulvi Rohmatul. "Kewajiban Ayah Biologis Terhadap Pemenuhan Hak Anak Sumbang (Inses) Perspektif Teori Hukum Progresif Dan," N.D. Https://Etheses.Iainponorogo.Ac.Id/32485/1/Ulvi Rohmatul M_101210196_E-Thesis.Pdf.

Nafisya, Zahwah Aulia, Abdul Halim Talil, And Zulhas'ari Mustafa. "Pendekatan Hermeneutik Terhadap Alat Bukti Sumpah Dalam Peradilan Islam." *Media Hukum Indonesia (Mhi)* 3, No. 4 (2025). Https://Www.Ojs.Daarulhuda.Or.Id/Index.Php/Mhi/Article/View/3050.

Nofitasari, Solehati. "Sistem Pemidanaan Dalam Memberikan Perlindungan Bagi Anak Sebagai Pelaku Tindak Pidana." *Fairness And Justice: Jurnal Ilmiah Ilmu Hukum* 14, No. 2 (2016): 183–219.

Nu Online. "Hamil Di Luar Nikah Dan Melahirkan, Begini Status Anak Dan Nasabnya Menurut Fiqih." Nu Online, 2023.

Https://Jombang.Nu.Or.Id/Bahtsul-Masail/Hamil-Di-Luar-Nikah-Dan-Melahirkan-Begini-Status-Anak-Dan-Nasabnya-Menurut-Fiqih-Bzpqo.

———. “Surah An Nisa Ayat 1.” Accessed April 22, 2025. Https://Quran.Nu.Or.Id/An-Nisa/1.

———. “Terlanjur Dinikahkan Oleh Wali Yang Tak Berhak, Bagaimana Hukumnya?” Nu Online, 2024. Sumber: Https://Islam.Nu.Or.Id/Bahtsul-Masail/Terlanjur-Dinikahkan-Oleh-Wali-Yang-Tak-Berhak-Bagaimana-Hukumnya-5fo9c%0a.

Nugroho, Irzak Yuliardy, And Tutik Hamidah. “Konsep Maslahah Perspektif Izzudin Ibn Abd. Salam: Telaah Dalam Kitab Qawa’id Al-Ahkam Fi Masalih Al-Anam.” *Ulumuna: Jurnal Studi Keislaman* 7, No. 2 (2021): 262–77.

Nurkaherah, Sitti. “Optimalisasi Yurisprudensi Sebagai Sumber Hukum Islam.” Pesantren Anwarul Qur’an, 2022. Http://Repository.Uindatokarama.Ac.Id/Id/Eprint/1545/.

Nurpancha, Hartian. “Status Hukum Anak Luar Kawin Berdasarkan Hukum Islam, Serta Status Pembuktiannya Melalui Ilmu Pengetahuan Dan Teknologi,” 2017. Https://Dspace.Uii.Ac.Id/Handle/123456789/27748.

Nursa, Elsa Fadia Oktaviani. “Analisis Yuridis Tanggung Jawab Ayah Biologis Terhadap Anak Diluar Kawin (Studi Putusan No. 1055k/Pdt/2023),” 2024. Https://Dspace.Umkendari.Ac.Id/Jspui/Handle/123456789/7659.

Permatasari, Pita, I Kadek Apdila Wirawan, And Sardiansyah Haerul Imam Sailellah. “Keyakinan Hakim Pada Alat Bukti Satu Saksi Perkara Perdata.” *Iblam Law Review* 5, No. 2 (2025): 137–44. Http://Ejurnal.Iblam.Ac.Id/Irl/Index.Php/Ilr/Article/View/627.

Post, Banjarmasin. “Akhirnya Rezky Aditya Sanggupi Tes Dna, Jawab Tudingan Status Ayah Biologis Anak Wenny Ariani.” Banjarmasin Post, 2024. Https://Banjarmasin.Tribunnews.Com/2024/11/22/Akhirnya-Rezky-Aditya-Sanggupi-Tes-Dna-Jawab-Tudingan-Status-Ayah-Biologis-Anak-Wenny-Ariani?Page=2.

Pramantie, Caroline. “Hasil Gelar Perkara: Rezky Aditya Tak Terbukti Telantarkan Anak Wenny Ariani.” Kumparanhits, 2024.

Puspitasari, Dyah Rosiana. “Prinsip Umum Hukum Dalam Perjanjian Internasional.” *In Right: Jurnal Agama Dan Hak Azazi Manusia* 13, No. 2 (2024): 169–90. Https://Ejournal.Uin-Suka.Ac.Id/Syariah/Inright/Article/View/3804.

Putro, Roy Suwarno, D Bayu Anaba, Renal Aji Nugroho, And Eti Mul Erowati. “Perkawinan Siri Antara Legalitas Hukum Dan Implikasi Sosial.” *Philosophiamundi* 2, No. 4 (2024): 29–36. Https://Philosophiamundi.Id/Index.Php/Philosophia/Article/View/72.

Rahman, Yahya Ibadu, And Zainal Abidin. “Pengakuan Status Anak Luar Kawin Dalam Perspektif Hukum Islam Dan Hukum Positif.” *Lisyabab: Jurnal Studi Islam Dan Sosial* 5, No. 2 (2024): 178–91. Https://Lisyabab.Staimaswonogiri.Ac.Id/Lisyabab/Article/View/314.

Rahmanto, Faiz. “Relasi Politik Hukum, Nilai Moral, Dan Kepastian Hukum Dalam Perspektif Asas Keadilan Di Indonesia.” *Jurnal Ilmiah Advokasi* 13, No. 2 (2025): 440–58. Https://Jurnal.Ulb.Ac.Id/Index.Php/Advokasi/Article/View/6319.

Ramadhita, Ramadhita, And Ahmad Farahi. “Keadilan Bagi Anak Luar Kawin Dalam Putusan Mahkamah Konstitusi Nomor 46/Puu-Viii/2010.” *De Jure: Jurnal Hukum Dan Syari’ah* 8, No. 2 (2016): 74–83. Http://Repository.Uin-Malang.Ac.Id/1202/.

Ruth Meliana. “6 Fakta Rezky Aditya Tes Dna, Benar Ayah Kandung Anak Wenny Ariani?,” 2024. Https://Www.Suara.Com/Lifestyle/2024/11/24/163533/6-Fakta-Rezky-Aditya-Tes-Dna-Benar-Ayah-Kandung-Anak-Wenny-Ariani?Page=All.

Sampurno, Sampurno. “Kedudukan Bapak Biologis Terhadap Anak Hasil Perkawinan Di Luar Nikah Sama Seperti Anak Kandung Setelah Adanya Putusan Mahkamah Konstitusi Nomor 46/Puu-Viii/2010 Dan Berdasarkan Kompilasi Hukum Islam.” University Of Gresik, 2024.

Http://Elibs.Unigres.Ac.Id/2972/.

Sari, Rintan Puspita. "Kronologi Rezky Adhitya Diputuskan Sebagai Ayah Biologis Dari Anak Wenny Ariani." Kompas.Com, 2022.

Setiawan, Alya Hanifah. "Studi Kasus Pada Putusan Mahkamah Agung Nomor 1055 K/Pdt/2023 Terhadap Permasalahan Pembuktian Status Hukum Anak Luar Kawin Dari Ayah Biologisnya Ditinjau Dari Peraturan Perundang-Undangan Terkait." *Journal Of Comprehensive Science (Jcs)* 3, No. 6 (2024). Https://Search.Ebscohost.Com/Login.Aspx?Direct=True&Profile=Ehost&Scope=Site&Authtype=Crawler&Jrnl=29624738&An=178666032&H=Lolmqi%2bnjkmt9jydtzv%2fuuzecbj5x1f3yleqew6hqmgdv%2bwum8sf73pcugskmepyrfnt4ahxeymbrxir2qkd%2bg%3d%3d&Crl=C.

Sompotan, Johny Johan. "Tes Dna Anak Wenny Ariani Batal Dilakukan, Kuasa Hukum Rezky Aditya: Masih Ada Kesibukan Masing-Masing." Beritasatu, 2025. Https://Www.Beritasatu.Com/Lifestyle/2870173/Tes-Dna-Anak-Wenny-Ariani-Batal-Dilakukan-Kuasa-Hukum-Rezky-Aditya-Masih-Ada-Kesibukan-Masing-Masing.

Sulihkhodin, Moh Alfin. "Maqashid Syariah Perspektif Izzudin Abdi Salam." *El-Faqih: Jurnal Pemikiran Dan Hukum Islam* 7, No. 1 (2021): 1–18. Http://Ejournal.Iaifa.Ac.Id/Index.Php/Faqih/Article/View/197.

Sulistiani, Siska Lis. "Kedudukan Hukum Anak Luar Kawin Menurut Hukum Positif Dan Hukum Islam." *Adhki: Journal Of Islamic Family Law* 2, No. 2 (2020): 171–84. Http://Jurnal.Adhkiindonesia.Or.Id/Index.Php/Adhki/Article/View/38.

Susanto, Muhammad Hajir, Yonika Puspitasari, And Muhammad Habibi Miftakhul Marwa. "Kedudukan Hak Keperdataan Anak Luar Kawin Perspektif Hukum Islam." *Justisi* 7, No. 2 (2021): 105–17. Http://Ejournal.Um-Sorong.Ac.Id/Index.Php/Js/Article/View/1349.

Syarif, Akbar, And Ridzwan Bin Ahmad. "Konsep Maslahah Dan Mafsadah Sebagai Asas Pemikiran Maqāsid Syariah: Satu Analisis." *Ijtihad* 10, No. 2

(2016).
Https://Ejournal.Unida.Gontor.Ac.Id/Index.Php/Ijtihad/Article/View/1241.

Tambun, Joshua Constantinofel. "Amar Putusan Hakim Dalam Hukum Acara Perdata." *Lex Crimen* 12, No. 4 (2024).
Https://Ejournal.Unsrat.Ac.Id/Index.Php/Lexcrimen/Article/View/58966.

Tangkau, Hans. "Hukum Pembuktian Pidana," 2012.
Https://Www.Academia.Edu/Download/55611759/Hukum_Pembuktian_Pidana.Pdf.

Thohari, Fuad, Afwan Faizin, And Mohamad Mujibur Rohman. "Otoritas Implementasi Putusan Mahkamah Konstitusi No. 46/Puu-Vi/2010 Tentang Status Anak Di Luar Nikah Di Pengadilan Agama: Studi Pandangan Hakim Agama Jakarta Dan Banten," 2014.
Https://Repository.Uinjkt.Ac.Id/Dspace/Handle/123456789/44288.

Triantono, Triantono, And Muhammad Marizal. "Parameter Keyakinan Hakim Dalam Memutus Perkara Pidana." *Justitia Et Pax* 37, No. 2 (2021).
Https://Ojs.Uajy.Ac.Id/Index.Php/Justitiaetpax/Article/View/3744.

Tribun Bengkulu. "Hasil Gelar Perkara Kasus Dugaan Penelantaran Anak Rezky Aditya, Citra Kirana Hanya Bungkam." Tribun Bengkulu, 2024.

Utami, Indah Nur. "Implementasi Pembuktian Asal-Usul Anak Luar Kawinberdasarkan Ilmu Pengetahuan Dan Teknologi Dalamputusan Mahkamah Konstitusinomor 46/Puu-Viii/2010." *Novum: Jurnal Hukum* 1, No. 4 (2014): 78–93.

Warjiyati, Sri, Nazhif Ali Murtadho, Tri Hartini, And Amanda Tasya Marsa. "Konstruksi Putusan Hakim Yang Berkeadilan: Anotasi Putusan Mahkamah Agung Berbasis Hak Asasi Manusia," N.D.
Https://Www.Researchgate.Net/Profile/Nazhif-Ali-Murtadho/Publication/400525716_Konstruksi_Putusan_Hakim_Yang_Berkeadilan_Anotasi_Putusan_Mahkamah_Agung_Berbasis_Hak_Asasi_Manusia/Links/6985ea027247bc6473de9dd4/Konstruksi-Putusan-Hakim-Yang-Berkeadilan-

Anotasi-Putusan-Mahkamah-Agung-Berbasis-Hak-Asasi-Manusia.Pdf.

Wibowo, Kurniawan Tri, Iwan Rasiwan, Semuel Haning, Dian Rosita, Subaidah Ratna Juita, And Wilda Ayu Citra Putri. "Hukum Acara Pidana." *Amu Press*, 2025, 1–159. Https://Ejournal.Amertamedia.Co.Id/Index.Php/Press/Article/View/584.

Wuwungan, Marshanda Niquita, Deasy Soeikromo, And Djefry Welly Lumintang. "Analisis Hukum Putusan Kasasi Mahkamah Agung Terkait Penetapan Ayah Biologis Atas Anak Yang Lahir Di Luar Pernikahan Yang Sah (Studi Kasus Putusan Nomor: 1055 K/Pdt/2023)." *Lex Administratum* 12, No. 5 (2024). Https://Ejournal.Unsrat.Ac.Id/Index.Php/Administratum/Article/View/57945.

Yusri. "Rekonstruksi Regulasi Pembuktian Dalam Peradilan Perdata Berbasis Pada Nilai Keadilan," N.D. Https://Search.Proquest.Com/Openview/5c0625ec20f26b18e57fdfe6cd878018/1?Pq-Origsite=Gscholar&Cbl=2026366&Diss=Y.

Zahra, Khansa Laily Az, Moh Fadwa Mufid Al Amjad, Syafa Nabya Maulidian, Septiani Silvia, And Fadilla Azfa Asyifa. "Relevansi Kepentingan Alat-Alat Bukti Dalam Proses Penyelesaian Hukum Perdata." *The Juris* 8, No. 1 (2024): 95–104. Https://Www.Ejournal.Stih-Awanglong.Ac.Id/Index.Php/Juris/Article/View/1185.

Zai, Alfin Berkat Pratama. "3 Fakta Perseteruan Rezky Aditya Dan Wenny Ariani, Cekcok Sejak 2021." Rcti+, 2024.

Zamroni, Muchamad. "Putusan Perkara Mahkamah Agung Nomor 1055 K/Pdt/2023 Tentang Itsbat Hubungan Nasab Anak Lahir Di Luar Perkawinan Perspektif Maslahah Said Ramadhan Al-Buthi." Universitas Islam Negeri Maulana Malik Ibrahim, 2024. Http://Etheses.Uin-Malang.Ac.Id/68251/.

الملاحق

Direktori Putusan Mahkamah Agung Republik Indonesia
putusan.mahkamahagung.go.id

P U T U S A N
Nomor 1055 K/Pdt/2023

DEMI KEADILAN BERDASARKAN KETUHANAN YANG MAHA ESA
M A H K A M A H A G U N G

memeriksa perkara perdata dalam tingkat kasasi telah memutus sebagai berikut dalam perkara:

REZKY ADHITYA DRADJAMOKO, bertempat tinggal di Jalan Otista III/H-165, RT 004, RW 002, Kelurahan Cipinang Cempedak, Kecamatan Jatinegara, Jakarta Timur, saat ini bertempat tinggal di Jalan Tarumanegara Nomor 17, RT/RW 001/010, Kelurahan Pisangan, Kecamatan Ciputat Timur, Kota Tangerang Selatan, Banten, dalam hal ini memberi kuasa kepada Ana Sofa Yuking, S.H., M.H. dan kawan, Para Advokat pada kantor hukum "Yuking & Co Attorney at Law", beralamat di Talavera Office Park 28 th Floor, Jalan TB Simatupang Kav.22-26, Jakarta Selatan berdasarkan Surat Kuasa Khusus tanggal 26 Juli 2022;

Pemohon Kasasi;

L a w a n:

WENNY ARIANI KUSUMAWARDANI, bertempat tinggal di Jalan Antene V Nomor 23, RT 010/RW 011, Kelurahan Gandaria Utara, Kecamatan Kebayoran Baru, Jakarta Selatan, DKI Jakarta, dalam hal ini memberi kuasa kepada Ferry Aswan, S.H., M.H. dan kawan, Para Advokat dan Konsultan Hukum pada Kantor Hukum DEO JUVANTE LAW FIRM beralamat di Kompleks Golden Plaza Blok D.18 Jl. Fatmawati Raya Nomor 15 Jakarta Selatan, berdasarkan Surat Kuasa Khusus tanggal 18 Agustus 2022;

Termohon Kasasi;

Mahkamah Agung tersebut;

Membaca surat-surat yang bersangkutan yang merupakan bagian tidak terpisahkan dari putusan ini;

Disclaimer
Kepaniteraan Mahkamah Agung Republik Indonesia berusaha untuk selalu mencantumkan informasi paling kini dan akurat sebagai bentuk komitmen Mahkamah Agung untuk pelayanan publik, transparansi dan akuntabilitas pelaksanaan fungsi peradilan. Namun dalam hal-hal tertentu masih dimungkinkan terjadi permasalahan teknis terkait dengan akurasi dan ketepatan informasi yang kami sajikan, hal mana akan terus kami perbaiki dari waktu kewaktu.
Dalam hal Anda menemukan inakurasi informasi yang termuat pada situs ini atau informasi yang seharusnya ada, namun belum tersedia, maka harap segera hubungi Kepaniteraan Mahkamah Agung RI melalui :
Email : kepaniteraan@mahkamahagung.go.id Telp : 021-384 3348 (ext.316)

Menimbang, bahwa berdasarkan surat-surat yang bersangkutan, Penggugat dalam gugatannya memohon kepada Pengadilan untuk memberikan putusan sebagai berikut:

1. Menerima dan mengabulkan gugatan Penggugat untuk seluruhnya;
2. Menyatakan anak perempuan yang bernama Naira Kaemita Tarekat adalah anak kandung/anak biologis Tergugat dan Tergugat adalah ayah biologis dari Naira Kaemita Tarekat;
3. Menyatakan bahwa perbuatan yang dilakukan oleh Tergugat terbukti telah melakukan perbuatan melawan hukum (*onrechtmatige daad*);
4. Menyatakan sah dan berharga sita jaminan (*conservatoir beslag*) terhadap harta kekayaan milik Tergugat sebagaimana Pasal 180 ayat (1) *Het Herziene Indlandsch Reglement* ("HIR") dan Pasal 191 ayat (1) *Rechtsreglement voor de Buitengewesten* ("RBg"). Pasal 54 dan Pasal 57 *Reglement Op De Rechtsvordering* ("Rv"), dan SEMA Nomor 3 Tahun 2000 tentang Putusan Serta Merta (*uit voerbaar bij voorraad*) dan Provisionil, serta SEMA Nomor 4 Tahun 2001 tentang Permasalahan Putusan Serta Merta dan Provisionil, yakni:
   A. Sebuah rumah tinggal yang terletak di Jalan Tarumanegara Nomor 17, RT/RW 001/010, Kelurahan Pisangan, Kecamatan Ciputat Timur, Kota Tangerang Selatan, Banten; dan
   B. 1 (satu) buah mobil merk Range Rover warna Hitam Nopol B 606 GLE;
5. Memerintahkan Tergugat dan Penggugat untuk melakukan tes DNA/ *deoxyribonucleic acid* secara *maternity* dan/atau *paternity* untuk mengetahui identitas orang tua terhadap seorang anak dalam hal Tergugat tidak mengakui Naira Kaemita Tarekat sebagai anak biologis hasil hubungan antara Penggugat dengan Tergugat dalam Putusan Sela sebagaimana Pasal 180 ayat (1) Het Herziene Indlandsch Reglement ("HIR") dan Pasal 191 ayat (1) *Rechtsreglement voor de Buitengewesten* ("RBg").Pasal 54 dan Pasal 57 *Reglement Op De Rechtsvordering* ("Rv"), dan SEMA Nomor 3 Tahun 2000 tentang Putusan Serta Merta (*uit voerbaar bij*

Disclaimer
Kepaniteraan Mahkamah Agung Republik Indonesia berusaha untuk selalu mencantumkan informasi paling kini dan akurat sebagai bentuk komitmen Mahkamah Agung untuk pelayanan publik, transparansi dan akuntabilitas pelaksanaan fungsi peradilan. Namun dalam hal-hal tertentu masih dimungkinkan terjadi permasalahan teknis terkait dengan akurasi dan keterkinian informasi yang kami sajikan, hal mana akan terus kami perbaiki dari waktu kewaktu.
Dalam hal Anda menemukan inakurasi informasi yang termuat pada situs ini atau informasi yang seharusnya ada, namun belum tersedia, maka harap segera hubungi Kepaniteraan Mahkamah Agung RI melalui :
Email : kepaniteraan@mahkamahagung.go.id Telp : 021-384 3348 (ext.318)

Dipindai dengan CamScanner

voorraad) dan Provisionil, serta SEMA Nomor 4 Tahun 2001 tentang Permasalahan Putusan Serta Merta dan Provisionil;

6. Menghukum Tergugat untuk membayar kerugian materiil maupun moril kepada Penggugat sebesar:
   A. Kerugian Materiil sebesar Rp7.560.000.000,00 (tujuh milyar lima ratus enam puluh juta rupiah); dan
   B. Kerugian Immateril sebesar Rp10.000.000.000,00 (sepuluh milyar rupiah);
7. Menyatakan bahwa putusan perkara ini dapat dilaksanakan terlebih dahulu meskipun ada upaya hukum perlawanan, banding, kasasi ataupun upaya hukum lainnya dari Tergugat (*uit voerbaar bij vorraad*);
8. Memerintahkan kepada Tergugat untuk membayar segala biaya perkara yang timbul dari perkara ini; dan

- Apabila Majelis Hakim yang memeriksa dan mengadili perkara ini berpendapat lain, mohon agar memberikan putusan yang seadil-adilnya (*ex aequo et bono*);

Menimbang, bahwa terhadap gugatan tersebut Tergugat mengajukan eksepsi yang pada pokoknya:

1. Kewenangan Absolut;
   Gugatan Penggugat adalah mengenai pengakuan anak yang merupakan ranah hukum Pengadilan Agama;
2. Gugatan Kabur/*Obscuur Libel*;
   Terdapat kontradiksi antara dasar gugatan Penggugat apakah mengenai perbuatan melawan hukum atau mengenai pengakuan Anak;
3. Gugatan Salah Pihak/*Eror In Persona*;
   Penggugat Menggunakan Identitas Tergugat Yang Salah dan Penggugat tidak memiliki kepentingan hukum menggugat Tergugat;

Bahwa terhadap gugatan tersebut Pengadilan Negeri Tangerang telah memberikan Putusan Nomor 746/Pdt.G/2021/PN Tng, tanggal 3 Februari 2022 dengan amar sebagai berikut:

Disclaimer
Kepaniteraan Mahkamah Agung Republik Indonesia berusaha untuk selalu mencantumkan informasi paling kini dan akurat sebagai bentuk komitmen Mahkamah Agung untuk pelayanan publik, transparansi dan akuntabilitas pelaksanaan fungsi peradilan. Namun dalam hal-hal tertentu masih dimungkinkan terjadi permasalahan teknis terkait dengan akurasi dan keterkinian informasi yang kami sajikan, hal mana akan terus kami perbaiki dari waktu kewaktu.
Dalam hal Anda menemukan inakurasi informasi yang termuat pada situs ini atau informasi yang seharusnya ada, namun belum tersedia, maka harap segera hubungi Kepaniteraan Mahkamah Agung RI melalui :
Email : kepaniteraan@mahkamahagung.go.id Telp : 021-384 3348 (ext.318)

Dipindai dengan CamScanner

Dalam Eksepsi:

- Menolak Eksepsi Tergugat;

Dalam Pokok Perkara:

- Menolak gugatan Penggugat untuk seluruhnya;
- Menghukum Penggugat untuk membayar biaya perkara ini sebesar Rp395.000,00 (tiga ratus sembilan puluh lima ribu rupiah);

Bahwa dalam tingkat banding putusan tersebut dibatalkan oleh Pengadilan Tinggi Banten dengan Putusan Nomor 109/PDT/2022/PT BTN, tanggal 20 Mei 2022 yang amarnya sebagai berikut:

Dalam Eksepsi:

- Menguatkan Putusan Pengadilan Negeri Tangerang Nomor 746/ Pdt.G/2021/PN Tng, tanggal 3 Februari 2021;

Dalam Pokok perkara

- Membatalkan Putusan Pengadilan Negeri Tangerang Nomor 746/ Pdt.G/2021/PN Tng, tanggal 3 Februari 2021;

Dengan Mengadili Sendiri:

1. Menerima gugatan Penggugat/Pembanding untuk sebagian;
2. Menyatakan Tergugat/Terbanding telah melakukan perbuatan melawan hukum;
3. Menyatakan seorang anak perempuan bernama Naira Kaemita Tarekat, lahir di Jakarta tanggal 3 Maret 2013 berdasarkan Kutipan Akta Kelahiran dari Suku Dinas Kependudukan dan Catatan Sipil Jakarta Selatan Nomor 3174 LT-15032016-0133, tanggal 6 Desember 2016 adalah anak biologis dari Tergugat/Terbanding selama ia Tergugat/Terbanding tidak dapat membuktikan sebaliknya;
4. Menolak gugatan Penggugat/Pembanding selebihnya;
5. Menghukum Terbanding/Tergugat untuk membayar biaya perkara untuk tingkat banding sebesar Rp150.000,00 (seratus lima puluh ribu rupiah);

Menimbang, bahwa sesudah putusan terakhir ini diberitahukan kepada Pemohon Kasasi pada tanggal 14 Juli 2022 kemudian terhadapnya oleh Pemohon Kasasi dengan perantaraan kuasanya

Disclaimer
Kepaniteraan Mahkamah Agung Republik Indonesia berusaha untuk selalu mencantumkan informasi paling kini dan akurat sebagai bentuk komitmen Mahkamah Agung untuk pelayanan publik, transparansi dan akuntabilitas pelaksanaan fungsi peradilan. Namun dalam hal-hal tertentu masih dimungkinkan terjadi permasalahan teknis terkait dengan akurasi dan keterkinian informasi yang kami sajikan, hal mana akan terus kami perbaiki dari waktu kewaktu.
Dalam hal Anda menemukan inakurasi informasi yang termuat pada situs ini atau informasi yang seharusnya ada, namun belum tersedia, maka harap segera hubungi Kepaniteraan Mahkamah Agung RI melalui :
Email : kepaniteraan@mahkamahagung.go.id Telp : 021-384 3348 (ext.318)

Dipindai dengan CamScanner

berdasarkan Surat Kuasa Khusus tanggal 26 Juli 2022, diajukan permohonan kasasi pada tanggal 27 Juli 2022 sebagaimana ternyata dari Akta Permohonan Kasasi Nomor 746/Pdt.G/2021/PN TNG, yang dibuat oleh Panitera Pengadilan Negeri Tangerang permohonan tersebut diikuti dengan memori kasasi yang memuat alasan-alasan yang diterima di Kepaniteraan Pengadilan Negeri tersebut pada tanggal 10 Agustus 2022;

Menimbang, bahwa permohonan kasasi *a quo* beserta alasan-alasannya, telah diberitahukan kepada pihak lawan dengan saksama, diajukan dalam tenggang waktu dan dengan cara yang ditentukan dalam undang-undang, oleh karena itu permohonan kasasi tersebut secara formal dapat diterima;

Menimbang, bahwa berdasarkan memori kasasi yang diterima tanggal 10 Agustus 2022 yang merupakan bagian tidak terpisahkan dari Putusan ini, Pemohon Kasasi meminta agar:

1. Menyatakan menerima permohonan kasasi dari Pemohon Kasasi (semula Terbanding/Tergugat) untuk seluruhnya;
2. Membatalkan Putusan Pengadilan Tinggi Banten Nomor 109/PDT/2022/PT BTN, tanggal 20 Mei 2022;
3. Menguatkan Putusan Pengadilan Negeri Tangerang Nomor 746/Pdt.G/2021/PN. Tng, tertanggal 3 Februari 2022;
4. Menyatakan Pemohon Kasasi (semula Terbanding/Tergugat) tidak terbukti secara sah dan menyakinkan melakukan perbuatan melawan hukum;
5. Menghukum Termohon Kasasi (semula Pembanding/Penggugat) untuk membayar biaya yang timbul dalam perkara;

- Atau apabila Mahkamah Agung Republik Indonesia berpendapat lain, mohon putusan yang seadil-adilnya (*ex aequo et bono*) berdasarkan Ketuhanan Yang Maha Esa;

Bahwa terhadap memori kasasi tersebut, Termohon Kasasi telah mengajukan kontra memori kasasi tanggal 29 Agustus 2022 yang pada pokoknya menolak permohonan kasasi dari Pemohon Kasasi;

Disclaimer
Kepaniteraan Mahkamah Agung Republik Indonesia berusaha untuk selalu mencantumkan informasi paling kini dan akurat sebagai bentuk komitmen Mahkamah Agung untuk pelayanan publik, transparansi dan akuntabilitas pelaksanaan fungsi peradilan. Namun dalam hal-hal tertentu masih dimungkinkan terjadi permasalahan teknis terkait dengan akurasi dan keterkinian informasi yang kami sajikan, hal mana akan terus kami perbaiki dari waktu kewaktu.
Dalam hal Anda menemukan inakurasi informasi yang termuat pada situs ini atau informasi yang seharusnya ada, namun belum tersedia, maka harap segera hubungi Kepaniteraan Mahkamah Agung RI melalui :
Email : kepaniteraan@mahkamahagung.go.id Telp : (021-384 3348 (ext.318)

Dipindai dengan CamScanner

Menimbang, setelah meneliti secara saksama memori kasasi tanggal 9 Agustus 2022 dan kontra memori kasasi tanggal 26 Agustus 2022 dihubungkan dengan pertimbangan *Judex Facti* Mahkamah Agung berpendapat sebagai berikut:

Menimbang, bahwa terhadap alasan-alasan kasasi tersebut, Mahkamah Agung berpendapat:

- Bahwa putusan *Judex Facti*/Pengadilan Tinggi Banten yang membatalkan Putusan Pengadilan Negeri Tangerang, untuk mengabulkan gugatan sebagian, tidak salah menerapkan hukum;
- Bahwa alasan kasasi tidak dapat dibenarkan, dengan pertimbangan bahwa terbukti Penggugat hidup serumah dengan Tergugat hingga lahir anak perempuan bernama Naira Kaemita Tarekat pada tanggal 3 Maret 2013, sebagaimana Kutipan Akta Kelahiran dari Suku Dinas Kependudukan dan Catatan Sipil Jakarta Selatan Nomor 3174 LT-15032016-0133, tanggal 6 Desember 2016;
- Bahwa karena antara Penggugat dengan Tergugat tidak ada ikatan perkawinan yang sah, maka anak perempuan tersebut adalah anak biologis Tergugat, sepanjang Tergugat tidak dapat membuktikan sebaliknya;

Menimbang, bahwa berdasarkan pertimbangan di atas, ternyata putusan *Judex Facti*/Pengadilan Tinggi Banten dalam perkara ini tidak bertentangan dengan hukum dan/atau undang-undang, maka permohonan kasasi yang diajukan oleh Pemohon Kasasi REZKY ADHITYA DRADJAMOKO tersebut harus ditolak;

Menimbang, bahwa oleh karena permohonan kasasi dari Pemohon Kasasi ditolak dan Pemohon Kasasi ada di pihak yang kalah, maka Pemohon Kasasi dihukum untuk membayar biaya perkara dalam tingkat kasasi ini;

Memperhatikan Undang Undang Nomor 48 Tahun 2009 tentang Kekuasaan Kehakiman, Undang Undang Nomor 14 Tahun 1985 tentang Mahkamah Agung sebagaimana telah diubah dengan Undang Undang Nomor 5 Tahun 2004 dan perubahan kedua dengan Undang Undang

Disclaimer
Kepaniteraan Mahkamah Agung Republik Indonesia berusaha untuk selalu mencantumkan informasi paling kini dan akurat sebagai bentuk komitmen Mahkamah Agung untuk pelayanan publik, transparansi dan akuntabilitas pelaksanaan fungsi peradilan. Namun dalam hal-hal tertentu masih dimungkinkan terjadi permasalahan teknis terkait dengan akurasi dan keterkinian informasi yang kami sajikan, hal mana akan terus kami perbaiki dari waktu kewaktu.
Dalam hal Anda menemukan inakurasi informasi yang termuat pada situs ini atau informasi yang seharusnya ada, namun belum tersedia, maka harap segera hubungi Kepaniteraan Mahkamah Agung RI melalui :
Email : kepaniteraan@mahkamahagung.go.id Telp : 021-384 3348 (ext.318)

Dipindai dengan CamScanner

Direktori Putusan Mahkamah Agung Republik Indonesia
putusan.mahkamahagung.go.id

Nomor 3 Tahun 2009 serta peraturan perundangan lain yang bersangkutan;

M E N G A D I L I:

1. Menolak permohonan kasasi dari Pemohon Kasasi: **REZKY ADHITYA DRADJAMOKO** tersebut;
2. Menghukum Pemohon Kasasi untuk membayar biaya perkara dalam tingkat kasasi sejumlah Rp500.000,00 (lima ratus ribu rupiah);

Demikianlah diputuskan dalam rapat musyawarah Majelis Hakim pada hari Selasa, tanggal 23 Mei 2023 oleh Dr. Yakup Ginting, S.H., C.N., M.Kn., Hakim Agung yang ditetapkan oleh Ketua Mahkamah Agung sebagai Ketua Majelis, Dr. Drs. M. Yunus Wahab, S.H., M.H. dan Dr. Nani Indrawati, S.H. M.Hum., Hakim-Hakim Agung sebagai Anggota, dan diucapkan dalam sidang terbuka untuk umum pada hari itu juga oleh Ketua Majelis dengan dihadiri Hakim-Hakim Anggota tersebut dan Firman Jaya, S.H., Panitera Pengganti dengan tidak dihadiri oleh para pihak;

Hakim-hakim Anggota:	Ketua Majelis,
Ttd.	Ttd.
Dr. Drs. M. Yunus Wahab, S.H., M.H.	Dr. Yakup Ginting, S.H., C.N., M.Kn.
Ttd.	
Dr. Nani Indrawati, S.H. M.Hum.	

Panitera Pengganti,

Ttd.

Firman Jaya, S.H.

Disclaimer
Kepaniteraan Mahkamah Agung Republik Indonesia berusaha untuk selalu mencantumkan informasi paling kini dan akurat sebagai bentuk komitmen Mahkamah Agung untuk pelayanan publik, transparansi dan akuntabilitas pelaksanaan fungsi peradilan. Namun dalam hal-hal tertentu masih dimungkinkan terjadi permasalahan teknis terkait dengan akurasi dan keterkinian informasi yang kami sajikan, hal mana akan terus kami perbaiki dari waktu kewaktu.
Dalam hal Anda menemukan inakurasi informasi yang termuat pada situs ini atau informasi yang seharusnya ada, namun belum tersedia, maka harap segera hubungi Kepaniteraan Mahkamah Agung RI melalui :
Email : kepaniteraan@mahkamahagung.go.id Telp : (021-384 3348 (ext.318)

Dipindai dengan CamScanner

Biaya-biaya:

1. M e t e r a i..... Rp 10.000,00
2. R e d a k s i..... Rp 10.000,00
3. Administrasi kasasi..... Rp480.000,00

Jumlah Rp500.000,00

Untuk Salinan
Mahkamah Agung RI
an. Panitera
Panitera Muda Perdata

Ennid Hasanuddin
NIP. 19590710 198512 1 001

Disclaimer
Kepaniteraan Mahkamah Agung Republik Indonesia berusaha untuk selalu mencantumkan informasi paling kini dan akurat sebagai bentuk komitmen Mahkamah Agung untuk pelayanan publik, transparansi dan akuntabilitas pelaksanaan fungsi peradilan. Namun dalam hal-hal tertentu masih dimungkinkan terjadi permasalahan teknis terkait dengan akurasi dan keterkinian informasi yang kami sajikan, hal mana akan terus kami perbaiki dari waktu kewaktu.
Dalam hal Anda menemukan inakurasi informasi yang termuat pada situs ini atau informasi yang seharusnya ada, namun belum tersedia, maka harap segera hubungi Kepaniteraan Mahkamah Agung RI melalui :
Email : kepaniteraan@mahkamahagung.go.id Telp : 021-384 3348 (ext.318)

Dipindai dengan CamScanner

سيرة الذاتية للباحث

الاسم الكامل : محمد فطرة فناني

الجنس : ذكر

برنامج الدراسة : قانون الأسرة الإسلامي

رقم الطالب : ٢٢٠٢٠١١١٠٠٠٥

اريخ الميلاد : جريسيك، ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٣

العنوان : شارع رايا بُنغاه دوكون، دوار جَرَغانان، رقم RT ٠٠٩، رقم RW ٠٠٣، قرية موجو بوروغيدي، ناحية بُنغاه، محافظة غريسيك، جاوة الشرقية، الرمز البريدي ٦١١٥٢

رقم الهاتف المحمول ٠٨٥٦٤٩٧٠٤٧٩٤

:

البريد الإلكتروني : nfitrahfananif@gmail.com

الخلفية التعليمية

تاريخ التعليم (التعليم الرسمي)

رقم	اسم المؤسسة	السنة
١	روضة الأطفال التابعة NU رقم ٥١ مَنبَعُ العُلوم موجوبوروغيدي	٢٠٠٩–٢٠١٠
٢	المدرسة الابتدائية الإسلامية (م.إ) مَنبَعُ العُلوم موجوبوروغيدي	٢٠١٠–٢٠١٦
٣	المدرسة المتوسطة الإسلامية (م.ت.س) مَنبَعُ العُلوم موجوبوروغيدي	٢٠١٦–٢٠١٩
٤	المدرسة الثانوية الإسلامية (م.ع) مَنبَعُ العُلوم موجوبوروغيدي	٢٠١٩–٢٠٢٢
٥	جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج	٢٠٢٢–٢٠٢٥

التعليم غير الرسمي

رقم	اسم المؤسسة	السنة
١	مدرسة منبع العلوم الدينية الأُولَى موجوبوروغيدي	٢٠١٣–٢٠١٦
٢	مدرسة منبع العلوم الدينية الوُسْطَى موجوبوروغيدي	٢٠١٦–٢٠١٩
٣	مدرسة منبع العلوم الدينية العُلْيَا موجوبوروغيدي	٢٠١٩–٢٠٢٢
٤	معهد سنن أمْبل العليّ – جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج	٢٠٢٢–٢٠٢٣
٥	معهد العلي للقرآن بيت الرضوان مالانج	٢٠٢٣ – إلى الآن